الرّجال الزّرق

الطوارق: الأسطورة والواقع

عمر الأنصاري

SCANNED BY
JAMAL HATMAL

دار الساقي

الرجال الزرق

تصميم الغلاف : أوريدا منيمنة

عمـر الأنصـاري

الرجـال الـزرق

الطوارق: الأسطورة والواقع

الساقي

© دار الساقي
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى ٢٠٠٦

ISBN 1-85516-795-6

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

المحتويات

المقدمة: الأسطورة والواقع	١١
الفصل الأول: جذور في التاريخ	٢٩
الفصل الثاني: الطوارق في وجه العاصفة	٥٧
الفصل الثالث: المستعمِرون الجدد	٧٥
الفصل الرابع: مسلسل العذاب في النيجر	٩١
الفصل الخامس: شبح العنصرية المرعب في مالي	١٠٥
الفصل السادس: نزف الرمال	١٢٧
الفصل السابع: حوارات الخصوم	١٥٩
الفصل الثامن: صراع الهوية	١٨٩
الخاتمة	١٩٩

يجب الحرص على طرح المشاكل إن تعذّر حلّها.

شارل آندري جوليان (مؤرّخ)

هذا الشعب (الطوارق) صاحب أروع فنون بدائيّة مُكتشفة حتّى اليوم. وصاحب أكبر متحف مفتوح في الهواء.

منظمة اليونسكو

يجب أن تنبّهوا العالم العربي إلى ما يحدث للطوارق.

آندري مارتين (باحث فرنسي)

إنّهم أناس ليس بإمكانهم إسماع صوتهم للآخرين.

مونيك لاهارم (صحافيّة فرنسيّة)

إنّ فرنسا تستطيع إنهاء هذه المشكلة، ولديها القدرة على ذلك.

جان بيير فالنتي (منظمة الدفاع عن حقوق الأقلّيّات)

سبب كفاح إخواننا في الشمال (الطوارق) لتحقيق العدالة لهم.

ألفا كوناري (رئيس جمهورية مالي السابق ورئيس المفوضيّة الأفريقيّة)

إنّ مشكلة الطوارق لا تمثّل تهديداً لهذه الدول (...)، لكنّها تمثّل تطلّعات لمجموعة من البشر للحفاظ على هويّتها الثقافيّة ونظامها الاجتماعيّ.

أنور عشقي (باحث سعودي)

من باب الاستمتاع بالتاريخ، حقائقه... وأساطيره، نورد في ديباجة الموضوع حشداً من الأساطير التي اختزنتها الذاكرة الشعبيّة للطوارق في الصحراء، والتي نسجتها هذه الذاكرة عبر قرون وقرون... فغذّاها الخيال الجامح، وروَّج لها الأدباء والرحّالة على مدار التاريخ... حتّى أضحى تاريخهم خالياً من التميُّز والتشويق، وناقصاً إذا ما غُيّبت عنه أساطيره...

المقدمة

الأسطورة والواقع

شعب بلا أساطير شعب بلا تاريخ

كانت هذه الصحراء (. . .) تحرسها ملكة الجن، وكانت منيعة على الغرباء. . . تُسيّجها التعاويذ وتحيطها من كلّ جانب. وينتظر الموت كلّ مغامر يحاول الولوج إليها، بعقاب طبيعيّ يناله، هو الضياع والموت عطشاً. ذلك جزاء من يُغضب الملكة والسكّان ويحاول إفساد عزلتهم عليهم.

سكّان هذه الصحراء هم جنود الملكة تُحرّكهم كيفما شاءت، لا يملكون من أمرهم شيئاً ولا يستطيعون إغضاب الملكة المسيطرة، ولم يبق أمامهم ما يحترزون به من سطوتها. . . سوى ستر وجوههم وأفواههم «بلثام محكم، خشية تسرُّب الأرواح الشرّيرة لجنود الملكة إلى أجسادهم».

ولقد حلَّ عقاب الملكة على الذين تنقبّوا. . . واحتجُّوا على سطوتها، بحرمانها لأبنائهم من الملك. . . الذي جعلته في أبناء النساء.

SCANNED BY
JAMAL HATMAL

ذلك، حينما ألزمت أوّل ملكة تنصّبها، على الهجرة من الشمال إلى أقصى الجنوب، لتأسيس مملكة جديدة في أرض «الهجار» البكر التي لم يدنّسها قانون العصاة. وهناك ستنجب الملكة تين هينان سبعة رجال، يكوّنون عماد المُلك الجديد، وهم الذين سينجبون بدورهم، جيلاً من النبلاء المطيعين لأُمّهاتهم ولأميرات الجن.

وهكذا، نزلت الملكة تين هينان، منحدرة من بوّابة الصحراء جهة الغرب متّجهة إلى الجنوب، نحو الأرض المنيعة التي أخبرتها عنها ملكة الجن. وهناك، كما تنقّب الرجال خشية الأرواح الشريرة، أمرت الملكة النساء باتّخاذ قلادة تضمّ خمس حبّات من العاج في شكل جواهر، كفيلة بدورها لردع الشياطين، وخزي العين والحسد، على طريقة جيرانهم المصريين.

ولما جناه السكّان من الخصوصية بفضل أرضهم الجديدة، ظلّت مشاريع العمران التي يحضرها الغزاة في كلّ مراحل التاريخ محلّ تنذُّر السكّان، وآخرهم غزاة بلاد الغال الذين أخذوا يخطّطون لإقامة المباني، ويستعدُّون لشقّ الطرق، بينما كانت المراهنات فيّ المجالس قائمة. فالحجب والتمائم التي وُضعت في السابق لا حاجة إلى مزيد منها. إنّها تكفي تماماً لألف سنة أُخرى، أو إلى أن ينقرض السكّان الأصليُّون على الأقلّ، حسب ما أكّده الشيوخ الذين عقدوها ودفنوها بمعرفتهم.

وإنَّ النظام الأموميّ القديم للملكتين تين هينان وتغاما، يحول دون انقراض ملك السكان إلى الأبد! مهما تطاولت الدهور. فقد جعلتا المُلك، بإيحاء من ملكة الجن، لابن البنت أو ابن الأخت، حتى

يستطيعوا كسب من يصاهرهم إلى جانبهم، وإن كان غريباً عنهم.

وفي هذا النهج يمكن أن تُصان الحرّيّة التي يجب أن توفّر للأمازيغ (الرجال الأحرار)، الذين تظلّ حماية الحرائر والأرض التي يعيشون من أجلها مهمّتهم المقدّسة على الدوام.

لذلك، فإن الرجولة لم تكن قاصرة على بالغي سنّ الرشد الذين يتوجّب عليهم وضع اللثام، بل هي هاجس صغار الشبّان الذين تقلقهم مرحلة المراهقة، وتجدهم يحيطون أعضدهم بأسورة من الحجارة صقيلة، ينبئ انكسارها باكتمال نموّ عضلة العضد واشتداد الساعد. تلك اليد التي يجب أن تحمل حينئذٍ سيفاً بتاراً، ورمحاً يتقاصر أمامه أطول الرجال، وخنجراً بطول الساعد يُربط على الذراع. وفي هذا الوقت يجب أن تكون لكلّ واحد من الرجال الأحرار مناقب يتغنّى بها الشعراء، ويلحّنها المطربون ويصدحون بها.

إنّ ثمّة غارات يتهيّأ لها أهل الساحل في فصل الربيع، كفيلة بجعل هؤلاء الشبّان أبطالاً في الذّب عن القبيلة. إنّ تِينْورَت التي أنجبت ثلاثة أبطال، سيتغنى الجميع بأمجادها، بعد دفع أبنائها للعدوّ، والتنكيل به.

إنّه مجتمع من الأبطال... على كلّ فرد فيه أن يحمل السيف والرمح، وأن تكون له مآثر تثبّته بطلاً في مجتمعه. فهناك طبقة تُعنى بالدِّين، وطبقة تُعنى بالصناعة، إضافة إلى الطبقة الخادمة. وليس على النبلاء سوى التدرُّب على الرماية، وإتقانها بدقّة أمام العدو. ويا للعار أن يسجّل لك التاريخ ضربات طائشة. فتصويب الرمح بدقة إلى الهدف

هو علامة الأحرار التي تميّزهم، وينالون من أجله زغردة تخلّدهم أبطالاً.

كان الزعيم الكبير ساموري قد أشرف على تدريب نجله سنى على المبارزة وتحاشي الرماح والسهام، وبذل في ذلك جهداً فريداً. وفي ذات مساء، راهن الأب في مجلسه على ابنه في أن يرديه أحد، وقد راهن عليه بحصانه الأبيض الذي لا يُبارَى في المنطقة. وهكذا، تربَّص خمسة شبَّان مختارون للابن الذي استطاع تحاشي ضربات الرماح المتوالية. ولم يكتف بذلك، بل حمل على خصومه فأصاب منهم، فاستحق بذلك الجلوس في مجلس والده كعضو في عالم الأبطال الملثمين، حيث سيستمع سنى إلى مآثر الآباء والأجداد، وبطولاتهم التي سيواصلها، ما سيمكّنه من تحقيق ذاته في عالمه، وسط عواصف الرمال «التي لا تقرّ العين إلاّ بها»، ومحيط الصحراء الذي لا يلذ العيش إلاّ بخوض غماره، ورحلات قوافل الملح التي يتذوَّق الرجل فيها طعم الرجولة واختبار صلابة العود. وسيكون سيفه البيزنطي الذي صنعه حدادهم التقيّ، الذي لا يصنع سلاحاً يستعان به على باطل، سيبقى هذا السيف سمير لياليه... وحميمه الذي لا يخزيه.

كانت رحلة جلب المعدن المبارك (الفضة) والملابس من كماسي القديمة مميّزة للرجال الشبان من أمثال سنى، الذين يسعون إلى إرضاء زوجاتهم. وعلى الرغم من كونها رحلة لإحضار غرامات من الفضة، إلاّ أنَّ جِرار الذهب التي تعترض المسافرين، كلَّما حفروا الأرض بغية إقامة أوتاد لخيمهم، لا تغني عنها تلك الجرار المملوءة بمجوهرات الماضي السحيق التي دفنتها الملكة تين هينان ومن بعدها أبناؤها

الأمراء، قرباناً لملكة الجن التي حرَّمت عليهم لبس الذهب الذي أضحى مشؤوماً عندهم.

كان الصراع المرير مع الجن أكبر معركة تعيشها الصحراء: كلَّما قلَّص الأولياء من نشاطهم عادوا ثانية. أضحى لزاماً على كلّ قافلة أن يصطحبها بعض الأولياء، لإنقاذها من الضياع والتيه، وتضليل الجن لها؛ يطردهم الأولياء والصالحون، ثمَّ ينتقمون من الضَّعَفَة وقليلي التديُّن. كانت آخر المعارك تلك التي شاهدها الأهالي عند بئر الوادي العظيم، حيث حالت بقرة حمراء بينهم وبين البئر، ضربها أحدهم، فماتت له أفضل أبقاره؛ ضربها الثاني فماتت له بقرتان من قطيعه. جاء الثالث، وكان أكثرهم إيماناً، ضربها فماتت له ثلاث بقرات. حينها أدرك أنّه في معركة مع الشيطان. وقرَّر أن يضربها، وإن فني كلّ قطيعه، وضربها حتى طردها من دون أن يموت له شيء من قطيعه.

ظلَّت صورة الأرض صفحة بيضاء منبسطة في نظرهم. لم يكن أحدهم يعلم أنَّ كرويّتها قد تعني التفاف الزمن وجَوْره. كان الأجداد ينذرون قديماً أبناءهم بانتهاء فاعليّة السيف في آخر الزمان. إنّه يوم بائس ذلك الذي حلَّ فيه سلاح الغدر مكان سلاح الأبطال: يوم مأتم وحزن، ألا يبقى من فوائد الحسام سوى أن يكون جزءاً من جملة التمائم التي يحملها الطارقي للتزيّن، فسيظل أثراً مقدَّساً في نفسه، لا يخالطه ريب في فاعليته ومضائه، رغماً عن سلاح الغدر الذي جلبه «الكفَّار».

هذا السلاح الذي ألغى البطولة في نظرهم، حتى أثبتها لهم القائد فهرون الذي أفنى فرقة كاملة من الغزاة بسلاح الغدر الذي جلبوه. كان

الخوف أن ينفي عنهم استعماله صفات البطولة عند نسائهم، إذ لا يوجد هاجس مقلق للرجل الملثم، سوى امرأتين؛ الأولى والدته التي يفخر بها، ويتحتَّم عليه أن يكون جديراً بأمومتها. فكلُّ السِّمات الحميدة، وصفة الأبطال وما يتّصل بها من رموز البطولة والرجولة، هي راجعة في الأساس إلى حليب الثدي الذي فتق أمعاءه لأوّل مرّة.

أمّا المرأة الثانية فهي زوجته، التي يعتبرها في أُولى ليالي الزواج أُمّه، وفي الليلة الثانية أُخته، وفي الثالثة تكون زوجته. فإن فسدت علاقته بها كزوجة، عاملها كأخت. وإن فسدت علاقة الأخوّة، عاملها كأُمّ، ولا تكاد علاقة تفسد بين أُمّ وابنها، كما لا يمكن ابناً أن يستعلي على أُمّه. وهكذا يدوم المعروف.

* * *

هذه هي حياة الرجال الزرق الأسطوريّة، المليئة بالغموض... وكذلك الأمر بالنسبة إلى تاريخهم المليء بالأحداث، فهو مشوق ومثير، يداعب بأساطيره الجامحة عقول أكبر الباحثين، كما فعل مع أمثال غوتييه، ودي فرييه، وبارث، ورود، وغيرهم، ممن أطلقوا على المنطقة وسكّانها ألقاباً لم يطلقها مؤرّخ على مثلهم من الشعوب في العالم، حيث خرجت علينا مؤلّفاتهم تسمّيهم بـ«أمراء الرمال»، و«الرجال الزرق»، و«أُسُود الصحراء»، معتبرين سبر أغوار منطقة الملثمين المنيعة ذلك الحين، كسبر أغوار الفضاء، حيث احتوت المنطقة وسكّانها على غموض وسحر لم ينفكّا يثيران المستكشفين، الذين شحذوا أذهانهم وعقولهم في فكّ طلاسم حياة الملثمين ورموزها.

كان يعوزهم أن يقفوا على «مفهوم الحرّيّة» عندهم، ليعرفوا إكسير حياتهم... وسر غموضهم، فبقدر ما احتوته حياتهم من بساطة وتلقائية وفطرة لم توجد عند غيرهم، بقدر ما نجد في مكنونهم نزوعاً إلى نوع من الحرية غريب لم يعد في مقدور الحياة توفيره لهم.

هذه الخصوصيّة التي كانت لمجتمع الطوارق، لم تكن لتبقى لولا احتماؤهم بصحرائهم، ورفضهم التبعيّة لأيّ كان، فكانت النتيجة أن حافظوا على عقيدتهم وتراثهم نقيين دونما تغيّر.

ولكن يبدو أنَّ الغزاة الجدد القادمين من بلاد الغال، قد سئموا من هذه الخصوصيّة التي نَعِمَ بها الطوارق دهراً، فاجتاحوا الصحراء، وعبثوا بها، وأوقفوا عجلة الحياة بين أطرافها، وقطعوا جزئياتها، وخلّفوا أمراء الرمال أشباحاً تهيم في الصحراء، يتهدَّدهم الضياع... والاندثار.

وتلك هي القصّة التي أُحاول طَرْقها في ظلّ غياب أي اهتمام بالموضوع. وسمحت لنفسي بتقديم هذا التلخيص، لعدم وجود متطوّعين لذلك، تماماً كما هي حال هيرودوت في زمنه، عندما كتب مرئيّاته وزياراته إلى العالم في زمن غاب عنه المؤرّخون، فعُدَّ أبا التاريخ لـ«سبقه الصحافي» ذاك.

وأجدني متلذذاً بعبارة أستاذنا الكبير عبد الله العروي حينما قال في كتابه القيّم «مفهوم التاريخ»: «إنَّ الصحافي إذا عاد إلى الأخبار بعد مدّة وتأمّلها، تحوّل إلى مؤرّخ». «فالصحافي مؤرّخ الحاضر، كما أنَّ المؤرّخ صحافي الماضي». ولأنَّ التاريخ عبارة عن تغيُّر مستمر، فلا

مفرَّ من أن تتجدَّد كتابته على الدوام، كما ينقل العروي نفسه. ولست في هذا المقام، فما أقوم به ليس محاولة لتجديد كتابة تاريخ ما، بقدر ما هو محاولة لطَرْق بعض من جوانب تاريخ لم يُكتب كما ينبغي، أدبرت عنه الأقلام العربية ونأت عنه، فهو موضوع قضيّة قل من يهتمّ بها من بين الناطقين بلغة الضاد، أو حتى من يعرفها، إضافةً إلى عدم المؤمنين بها ،أو قلّتهم.

وأتوقّف هنا لأُحيِّي بإجلال «حبر الأدب» وعلاَّمته الكبير إبراهيم الكوني، الذي كان رسول الطوارق وأدبهم لأُمّة لا تقرأ عن نفسها، فضلاً عن أن تقرأ لغيرها، فقد أغنى المكتبتين العربيّة والعالميّة بتبره الخالد الذي لن يجود الزمان بمثله.

وأجد أهمّية طرح الموضوع لقيام سببه، وهو المعاناة التي عاشها الطوارق ولا يزالون يعيشونها منذ بداية القرن العشرين. وأطرح بذلك سؤالاً عن أسباب «تغييب» هذه المشكلة، وعدم السعي إلى إيجاد حلٍّ دائم لها في عصر الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان، والقرية الكونيّة.

وشأني في ذلك ما عبَّر عنه المؤرخ شارل آندري جوليان حين قال: «يجب طرح المشاكل إن تعذر حلّها»، خاصة مشكلتنا هذه التي تحدث لأُناس «ليس بإمكانهم إسماع صوتهم للآخرين»، كما وصفتهم الصحافيّة الفرنسيّة مونيك لاهارم.

وكما يشير المؤرِّخ والباحث السعودي د. أنور عشقي، فإنَّ مشكلة الطوارق لا تمثِّل تهديداً لدولهم، ولكنّها مشكلة لمجموعة من البشر تتطلَّع للحفاظ على هويّتها الثقافيّة ونظامها الاجتماعيّ.

وأتساءل كذلك بهذه المناسبة: ما مدى القيمة التي ستكون

للطوارق لدى القارئ العربي إن ألمّ بجانب، ولو بسيط، من مشكلتهم المعاصرة؟

هل سيكون بمثابة الفرنسيّة مادام ماغي التي تجمع الأموال لشراء عدد من الماعز الحلوبة لهم، بعد أن تحوَّلوا إلى أشباح تهيم في الصحراء؟ أم سيكون بمثابة ابنهم مانو داياك الذي استطاع التأثير من خلال أعماله الجليلة في الرأي العام الفرنسي، بمشاريعه المثيرة التي كان أقلّها تحويل مدن الصحراء وواحاتها إلى قبلة للسيّاح الأوروبيّين... حتى دفع حياته ثمناً لمغامراته وإخلاصه.

لا أعتقد أنَّ «الرجال الزرق» ينتظرون من العالم، والعرب خاصة، أعمالاً كهذه، بقدر ما يأملون أن يُنظر إليهم كجزء لا يتجزأ من هذه الأُمّة من محيطها إلى خليجها، الأمر الذي يبدو أنَّ تحقّقه صعب ما ظلَّت صورة الطارقي رهينة الأسطورة. وهو ما أذكته دول المنطقة ذات المصلحة في تغييب الطوارق ومشكلتهم، وهي الدول التي دأبت على إظهارهم في وسائل إعلامها للجذب السياحي، وأصبحوا فيها بمثابة عالم «ديزني لاند»، بكل ما احتواه من غرائب.

ولا ريب في أنَّ الخيبة ستكون كبيرة لدى القارئ إذا ما عرف الدور الذي اضطلعت به هذه القبائل في شتَّى مراحل تاريخها، وبما آلت إليه في حاضرها. فكم من قارئ يعرف أنَّ الطوارق في العصر الحاضر هم أحفاد الصنهاجيّين مؤسِّسي دولة المرابطين التي أنقذت الأندلس من السقوط في القرن الخامس الهجري.

إنَّ الطوارق لا ينتظرون إسباغ العروبة عليهم، ولا ربط أنسابهم بحمير، أو قيس عيلان، أو الإشادة بدورهم في نصرة الإسلام، فتلك

مسألة متجاوزة لديهم يثبتها لهم تاريخهم المشرف. فقد كانوا أبطال معركة الزلاقة، وكانوا عرباً في شيمهم وسجاياهم، وفي نسبهم عند كثير من المؤرّخين.

وكما قال شاعرهم:

قوم لهم شرفُ العلا من حمير   وان انتموا صنهاجة فهمُ همُ
لما حووا إحراز كلّ فضيلة   غلب الحياء عليهم فتلثموا

وقد أحسن ابن خفاجة الأندلسيّ أيضاً حين مدحهم بقوله:

تُنميهم الدنيا إلى صنهاجة   والدين يُنميهم إلى الأنصار
سادت يدُ العلياء في عرصاتهم   أعلى مناراً في أعز ديار

* * *

إنَّ الصورة التي يبثها الإعلام على استحياء للطوارق، تظلّ دوماً ناقصة، ومشوَّشة. لم نعد نعرف صورة ثابتة لهم، فتارة نراهم أبطالاً متمنطقين بسيوفهم في الصحراء، وتارةً نجدهم لاجئين ومشرَّدين تفتك بهم الأمراض، وتارة مهاجرين يبحثون عن مأوى!

إنَّ صحافياً يذهب إلى الطوارق في الهجار أو تامنغست (جنوب الجزائر)، ستختلف كتابته حتماً عن آخر يزور تمبكتو، أو غاوا (شمال مالي). فعلى الرغم من أنَّ كلتا المنطقتين تعمرها قبائل الطوارق الملثمين، إلاَّ أنَّ ظروف كلّ من الدولتين، ووضع كلّ من الفئتين، تحتِّم اختلافاً جوهريّاً بين سكّان كلّ منهما. فمن يَزُر الأولى التي تهيمن عليها الجزائر، فإنّه سيعود حتماً بالصورة الأسطوريّة لشعب

الملثمين؛ تلك الصورة الزاهية المليئة بالألوان، صورة الفرسان على ظهور مهاريهم، متمنطقين بسيوفهم، شادّين ألثمتهم البرّاقة البالغ طولها نحو خمسة عشر ذراعاً، كما كان أسلافهم المرابطون تماماً. صورة مدهشة وحيّة ظلّت على شكلها منذ أكثر من عشرة قرون: إنّه متحف حيٌّ إذاً.

وعلى عكس هذه الصورة، فإنَّ اللثام المشدود على الأنف بإتقان في تامنغست والهجار، ويحتوي على لونين على الأقلّ، هذا اللثام بألوانه البرّاقة اللامعة، نجده قديماً وبالياً ولا يتجاوز طوله خمسة أذرع في تمبكتو وغاوا، اللتين تآكل فيهما غمد السيف المصنوع من الجلد، المصبوغ بأجلّ الألوان وأعزها في تامنغست والهجار.

لا يعود السبب إلى أسباب اقتصاديّة، كما قد يُخيَّل إلى البعض، فقد ظلَّ الفقر نسبيّاً، بلا موطن في طول الصحراء وعرضها طوال القرون الماضية، بسبب الدور الرائع الذي قام به الجمل في ذلك المثلّث الخطير منذ قدومه عن طريق مصر في القرن الأوّل قبل الميلاد، حيث ظلَّ الجمل مبحراً في ذلك المحيط المترامي واللاّنهائي بقوافل التجارة التي لم تنقطع يوماً حتى دخول الفرنسيّين، وهيمنتهم على الصحراء ومنافذها، وإيقافهم لتلك العجلة والشريان اللّذين أنقذا سكّان الصحراء من الهلاك مرّات تلو أخرى. وهي الحقيقة التي غابت عن الجميع أو تجاهلوها، ممن عصروا عقولهم في محاولة فهم هذا الشعب الذي أخذ يزحف ويتوغّل في الصحراء كلّما أحسَّ أنَّ أحداً بدأ يضايقه؛ مثل فِعلهم مع الرومان والوندال والبيزنطيّين والفرنسيّين، تلك الفئات التي لم تشغل نفسها بعناء معرفة هذا الشعب.

إنَّ التخطيط والمشاريع الاستعماريّة التي حضرتها فرنسا الاستعماريّة، وحالت الحرب العالميّة الأُولى دون تنفيذها في طول الصحراء وعرضها، لا شكَّ في أنّها على الرغم من معارضة الملثمين الطوارق لها، كانت بديلاً جديراً عن قوافل التجارة وسكنى المراعي.

لكن على حين توقّفت تلك المشاريع الضخمة لعدم جدواها الاقتصاديّة للشركات الاستعماريّة، فإنَّ المستعمرين كانوا قد أفسدوا كلَّ معالم الحياة في الصحراء، فقضت فلولهم على السلطنات القائمة، وأشعلوا حرباً بين القبائل التي استتبعوها، وتلك التي تحاربهم.

ولم تكن موارد الصحراء قد شحت، فاستطاع الملثمون أن يبقوا على رمقهم يرقبون حكومة الاستعمار التي أصبحت تسميهم «أعداء الحضارة»، لمعارضتهم مشاريع الجمهوريّة الفرنسيّة (الاستعماريّة) القاضية بمحاولة إدماجهم في الثقافة الفرنسيّة عبر فتح المدارس لأبنائهم.

لكنَّ الطوارق الذين ما زالت أسماء بعض قادتهمّ قادمة من فترة ما قبل التاريخ، أمثال إغليد، وشيبون، وفهرون، وفاوستن، وساموري، هل سيستسلمون «لغرباء كفار» كما يطلقون عليهم؟

إنَّ هذا لو حصل، سينفي عنهم سمة «إيموشاغ»، التي تعني الرجال الأحرار، وستكون وصمة عار لا تغتفر من تيموشاغ (جمع حرّة بلغتهم)، فربَّما كان الكومندان جوفر الذي استولى على تمبكتو نهايةَ القرن التاسع عشر، يجهل أنَّ استسلام الطوارق له سيقضي بجعلهم «صعاليك» لا قيمة لهم أمام نسائهم.

* * *

إنَّ محاولة السيطرة على شعب كهذا مهمّة شبه مستحيلة. إنّهم يرفضون التبعيّة لأيٍّ كان، ويأبون الدخول في حضارة سواهم. لقد صُدم بعض الباحثين حينما أدركوا أنَّ الأُمّيّة لا تعني شيئاً لهؤلاء. لقد كانت إمارة أويلمدن (بقايا بني لمتونة) في صحراء آيير في النيجر تمارس سلطتها، واستقدمت لشؤونها الدينيّة بعض الأشراف المغاربة، لتعليم أتباعها الضروري من الدِّين، من دون التدخُّل في شؤون حياتهم. فأبناء الطوارق اللمتونيين يتخرَّجون كفرسان مقاتلين فقط، ولا يعنيهم العلم في شيء ما دام هناك من يمكنه القيام به. هذا البعد عن العلم جعلهم يطلقون على بعض القبائل التي تعلمهم أمور دينهم لقب «إينسلمن» أي: «المسلمين»، كأنّهم بذلك خارجون عن دائرة الإسلام.

وربّما صدق ابن خلدون حينما ذكر أنَّ البربر ارتدُّوا عن الإسلام أربع عشرة مرّة، إذ لم يكونوا يهتمُّون بالعلم. ولولا شركاؤهم العرب في المنطقة لرجعوا إلى جاهليّة تلو أخرى. ولقد جهد علماء الأشراف من «كل السوك»، وعلماء الكنتة، وعلماء قبيلة الأنصار (وهم أهل العلم في عرب الصحراء)، في إقناع بعض اللمتونيين بأن يمنحوا الابن ميراث أبيه، إذ يذهب الميراث عندهم لابن البنت أو ابن الأخت الذي يرث الإمارة. فكيف يمكن المستعمرين أن يستتبعوا أناساً يصعب حتى على دينهم أن يستتبعهم إلاَّ بصعوبة.

ولا شكَّ في أن الفرنسيّين حينها لم يستفيدوا من حضارة المنطقة، ولم يستفيدوا من تجربة الفتح الإسلامي، الذي استوعب شمال أفريقيا وغربها بسهولة. واستطاع أن يحفظ لتلك القبائل حضارتها، وطريقة عيشها، لتتجرَّد بدورها سيفاً لنصرة دين الحرّيّة هذا.

ها هي الأميرة الأوراسيّة لم تستطع إخفاء إعجابها بأُمراء الفتح الإسلامي، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حينما تبنّت خالد بن يزيد الذي وقع أسيراً لديها، وآخت بينه وبين ولديها، وحثت قومها على الدخول في الإسلام الذي رضيته لهم بعدما تبيّنت روحه ومقاصده. هذه القناعة من الطوارق وأجدادهم البربر بالإسلام، لم يكن من الممكن أن تكون مثلها لأناس يعتبرهم الطوارق «كفّاراً»، ويعتبرون حتى ملامستهم والسلام عليهم يوجبان الغسل والتوبة، ناهيك بأن يدخلوا في طاعتهم طوعاً أو كرهاً.

لم تكن حياتهم بدائيّة حتى يبحثوا عمن يطوّرها لهم، بل كانوا أصحاب حضارة وتاريخ لم يشأ كبرياؤهم أن يغيّر أحد منهما شيئاً.

فحتى العرب الذين دخلوا بلادهم، لم يملكوا سوى الذوبان معهم، لاتفاق أسلوب العيش بين الاثنين، حتى لم يعد أحد يفرّق بين الطارقي المنحدر من الصنهاجيّين (البربر)، والعربيّ المنحدر من بني هلال. وكثيراً ما تخطئ بعض الاستطلاعات الصحافيّة، والأفلام الوثائقيّة، حينما تصوّر لنا «قافلة الملح» العظيمة التي تذهب في رحلة التحدّي الشاقّة إلى ممالح تودني (شمال مالي)، فتتحدّث عنها على أنّها قافلة للطوارق البربر، بينما هي في الواقع للقبائل العربيّة الصرفة، التي شاركت الطوارق هموم الصحراء منذ دخولها المنطقة في القرون الوسطى.

ولا نعرف بهذه المناسبة أنَّ الطوارق في الصحراء سجّلوا مفخرة أو بطولة من دون مشاركة العرب لهم. وتنقل إلينا المصادر ذلك الاختلاط العجيب الذي حدث بين الاثنين، إلى درجة أنَّ بعض العرب تحوّلوا عن لسانهم إلى لسان الطوارق بطول الجوار، وتحوّل بعض

الطوارق البربر إلى لسان العرب بالكيفية نفسها، حتّى تخيَّلوا أنفسهم عرباً في الأصل.

لذلك، يذهب عدد من المحقّقين، كما سنبيّن، إلى أنَّ اسم الطوارق هو اسم لجميع من طَرَقوا الصحراء (عرباً كانوا أم بربراً)، فأُطلقت التسمية على كلّ من توغَّلوا في تلك الصحاري وتخصَّصوا في طُرقها ومسالكها، وصاروا أدلاّءها. فالواحد منهم طرقي (نسبة إلى الطريق)، والجمع طوارق.

وأعود فأقول بأنَّ الجهل بالطوارق يعود بالدرجة الأولى إلى الباحثين العرب ممّن كتبوا تاريخ المغرب، ولا نجدهم يتعرَّضون للطوارق بالاسم إلاّ مضطرّين، حينما يذكرون أنَّ للبربر كتابة فينيقيّة هي التيفيناغ. هنا فقط يذكرون أنَّ الطوارق هم الشعب الأمازيغي الوحيد الذي حافظ على هذه الكتابة إلى اليوم؛ أو حينما يكون الحديث عن المرابطين ولثامهم، فيُذكر الطوارق كذلك على أنهم أحفاد المرابطين الذين حافظوا على عادة اللثام تلك.

فتاريخ الطوارق الذي يُعَدُّ جزءاً مهمّاً وحيويّاً من تاريخ المغرب، وجد إعراضاً لا مبرِّر له من المؤرِّخين العرب المحدثين. ولولا الرحَّالة والجغرافيُّون من الأوروبيِّين لما ذُكر لهم شأن قط. ففي الكتابات المتقدِّمة نجد ذكرهم عند تناول دولتهم الصنهاجية؛ تلك البيئة المعزولة التي أقام فيها عبد اللّه بن ياسين رباطه، وانطلق منها الملثمون صوب المغرب ليكوّنوا أوّل امبراطوريّة قوميّة للمغرب، ثمَّ ينقطع ذكرهم في المصادر بسقوط تلك الامبراطوريّة، إلاّ في ما وردنا من ابن خلدون والبكري وابن بطوطة بعد ذلك. ولم يصل ذلك الانقطاعَ سوى

المؤرّخين الأوروبيّين، الذين قرأوا عن المجتمع الصنهاجيّ في القرون الوسطى، وبُهِروا حينما وجدوه ماثلاً أمامهم في أحفادهم الطوارق، دونما تغير كبير.

وأقصى ما يمكنني قوله في نكبات الصحراء، هو ما سطَّره المؤرخ آندري جوليان، وهو أنَّ الصحراء الكبرى التي ظلَّت في منأى عن الصراعات، حاولت مرّات عدّة أن تحافظ على شخصيّتها، فـ«الصحراء لم تعرف عموماً عاصمة قارّة نهائيّة، ولم يتح لها البتة أن تحقّق وحدتها حول عاصمة ما». وقد علَّل الباحثون ذلك بالتجزُّؤ الجغرافيّ وصعوبة المواصلات، كما علَّلوه بانعدام مركز طبيعي يفرضه وضعها الجغرافي.

ويلاحظ أ. ف. غوتيه أنَّ لسرعة الغزوات وقلّة ثباتها وعدم فوز فريق على آخر، وديمومة الصراع، دوراً في أنَّ للمنطقة أسياداً أجانب على الدوام. ولا توجد في المنطقة ممالك تتسع شيئاً فشيئاً إلى أن يعمَّ سلطانها البلاد، بل قبائل يوحّدها زعيم جريء تؤسّس ملكاً بفضل غزوة جبَّارة، ثمَّ تنهار تحت ضربات كتلة أخرى من القبائل.

فالمقوِّم هو القبيلة، منفردة كانت أمّ متحدة مع جاراتها. والحال، حسب آندري جوليان، أنَّ الأهالي كانوا يعلمون أنّهم شعب واحد، وكادوا في مرّتين اثنتين فقط يحقّقون بوسائلهم الخاصّة وحدةَ المغرب: الأولى في عهد العاهل إغليد مسنيسا في القرن الثاني؛ قبل الميلاد، والثانية في عهد الدولة الصنهاجيّة في القرن الحادي عشر الميلادي. وأخفقت التجربتان، الأولى بسبب مشيئة روما الاستعماريّة، والثانية بسبب مشيئة الهلاليّين، حسب رأي جوليان، وأُضيف ثالثة وهي محاولة العلويّين التي أُحبطت بمشيئة فرنسا الاستعماريّة والاستغلاليّة.

ويبدو المشهد الأخير في غاية القسوة. فقد كانت أمنية طبيب تمبكتو عثمان قبل موته في مجازر تمبكتو، أن يقوم بالرحلة نفسها التي قام بها جدّه على ظهر ناقته، وتبدأ من تمبكتو إلى ممالح تودني ثمَّ إلى توات ومنها إلى سجلماسة ومراكش وفاس، ثمَّ يبدأ بخطِّ العودة من جهة تاهرت مروراً بورغلة، ثمَّ غدامس، ومنها إلى غات نزولاً إلى تامنغست والهجار ومن ثمّ النزول إلى آيير وتادمكة وغاوا، ثمَّ الرجوع إلى تمبكتو (وهي محاور التجارة في منطقة المغرب الأقصى التي كانت قوافل الأجداد تجوبها بحرّيّة كاملة دونما قيود حدوديّة).

تلك الرحلة التي كان عثمان يأمل بالقيام بها وكتابتها ومن ثمَّ بإهدائها إلى زملاء الدراسة في باريس وموسكو، هي رحلة سيطابق فيها ما سيراه بما رآه جده وسجله، فضلاً عن كونها رحلة للبحث عن الجذور، حيث أخبره جدّه أنَّ سلفهم كان قد قدم من سجلماسة. وهناك يتحتّم عليه البحث عن فرع القبيلة الذي لم يغادر.

وقد فات طبيبنا أنَّ أمنيته التي حال الموت دون تحقيقها، لم يكن من السهل القيام بها على طريقة أجداده، وإلاَّ لكان ضحيّة الاتهام بالتجسُّس كما حدث لعدد من الرجال المغامرين الذين حاولوا زيارة أهاليهم وقبائلهم التي حالت الحدود السياسيّة بينهم وبينها، متجاهلة طبيعة الترحال التي طبعت حياة هذه القبائل. فلم يكن أيّ واحد من الطوارق في صحراء أزواد وآيير، يتصوَّر أنَّ ذهابه إلى تامنغست، أو غدامس، لزيارة إخوته أو فرع قبيلته هناك، يحتِّم عليه استصدار جواز سفر وتأشيرة عبور من باماكو أو نيامي. تلك قناعة لا يزال الوقت طويلاً لاكتسابها والرضى بها.

الفصل الأول
جذور في التاريخ

الطوارق، هو الاسم الذي يُطلَق حالياً على قبائل الملثمين في الصحراء الكبرى، المنحدرة من قبائل صنهاجة البربريّة في المغرب الأقصى، ويطلق الاسم غالباً كذلك على مواطنيهم من العرب الذين ساكَنوهم الصحراء، واختلطوا معهم، فعُرف الجميع في الكتابات الحديثة بالطوارق، (من باب إطلاق الجزء على الكلّ)، وهم المجموعات القاطنة في منطقة أزَوَاد شمال مالي، وآيِير شمال النيجر، والهجار جنوب شرقي الجزائر، وآزجر جنوب غربي ليبيا.

أمّا تسميتهم بهذا الاسم (الطوارق)، فهي محلّ اختلاف المؤرّخين: فمن قائل إنّهم سُمُّوا به لأنّهم طَرَقوا الصحراء وتوغّلوا فيها؛ ومن قائل إنّه نسبة إلى انتساب بعضهم إلى طارق بن زياد؛ وقول آخر إنّه نسبة إلى الوادي الذي تسكن فيه قبائل الملثمين القريبة من العواصم المغربيّة في الشمال، وهو وادي درعة جنوبي مراكش، الذي يُسمَّى بالطارقيّة تاركَا، وجمعها: توارك. فأُخذت هذه الكلمة من الكتابات الأوروبيّة التي نقلتها من المراجع العربيّة، لتمثل شكلها

الحالي «الطوارق» بإبدال التاء طاءً.[1] ويرجّح بعض المتأخّرين أنّهم سمُّوا الطوارق كونهم أدلاَّء الصحراء والمتخصّصين في طرقها ومسالكها، وكان تجّار القوافل يستعينون بهم فسمُّوهم الطوارق، فالواحد طرقي، والجمع طوارق.

لثام الطوارق

يصف ابن عذاري المراكشي الطوارق فيقول:

... وهم قوم يتلثمون، ولا يكشفون وجوههم، ولذلك سمُّوهم بالملثمين، وذلك عادة لهم يتوارثونها خَلَفاً عن سَلَف، وسبب ذلك على ما قيل أنَّ حمير كانت تتلثم لشدّة الحرّ والبرد، وتفعله الخواص منهم، فكثر ذلك حتى صارت تفعله عامّتهم.[2]

ويصف البكري هذه العادة بقوله:

جميع قبائل الصحراء يلتزمون النقاب، وهو فوق اللثام حتى لا يبدو منه إلاَّ محاجر عينيه، ولا يفارقون ذلك في حالٍ من الأحوال، ولا يميّز رجل منهم حميمه ولا وليّه إلاَّ إذا تنقَّب، وكذلك في المعارك إذا قتل منهم القتيل وزال قناعه، لا يعلم مَنْ هو حتى يُعاد عليه القناع، وصار ذلك ألزم لهم من جلودهم.[3]

---

(١) د. محمد سعيد القشاط: **الطوارق عرب الصحراء الكبرى.**

(٢) ابن عذارى المراكشي: **البيان المغربي في أخبار الأندلس والمغرب**، ٤/١٢٨

(٣) أبي عبيد البكري: **المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب**، ص١٧٠.

وقول آخر:

إنّه على عكس الاعتقاد السائد، فإنَّ هذا اللثام الذي يضعونه، ليس بلباسٍ وقائيٍّ ضدّ رياح الصحراء وزوابعها الرمليّة، ولكنّه عادة عريقة في القِدَم تعود إلى آلاف السنين، حيث كان قدماء الطوارق يضعونه بصفة رمزيّة لوقاية الأنف والفم، وبالتالي مداخل الجسم من تسرب الأرواح الشريرة.

وقد ذكر رُود في كتابه عنهم، أنَّ الرجل منهم:

إذا أراد أن يربط لثامه اختفى عن الأنظار، حتى عن أهله، وهو مفخرة يتمدّحون بها كما يتمدَّح العربيّ بسيفه، ولا يُعتبر الفرد كامل الرجولة، ولا عضواً فاعلاً في المجتمع، إلاّ بعد ارتدائه اللّثام عند بلوغه سنّ الرّشد، وهو ما يقيمون له احتفالاً كبيراً يعلنه فرداً كامل العضويّة في المجتمع الملثم.[1]

هذه العادة مقتصرة على الطوارق البربر، ولا تلتزم بها معظم القبائل العربيّة الأُخرى في المنطقة، التي يقتصر المنحدرون منها على التعمُّم دون التلثم. ولْيلاحظ ذلك من يزور بلادهم. كما أنّ الطارقيّ اليوم لم يعد يستطيع تمييز نفسه بلثام أزرق كما كان في السابق، للحالة المزرية التي لحقت بالطوارق وأماطت اللثام عنهم.

تعداد الطوارق

تعداد الطوارق غير معروف بالتحديد، وذلك لعدة أسباب، منها

---

(١) د. حسن أحمد محمود: **قيام دولة المرابطين**، ص٥٠.

انتشارهم الواسع في الصحراء، وتباعد أماكن إقامتهم، وكثرة تنقلهم، ما يجعل الوصول إلى مناطقهم أمراً في غاية الصعوبة. ولكن عددهم حوالى أربعة ملايين نسمة، موزّعين على دول الشمال الأفريقي، وجنوب الصحراء الكبرى.(*) ومناطق تكاثرهم هي مالي التي يحتلّون ثُلثي مساحتها، تليها النيجر، ثمَّ الجزائر وليبيا وبوركينا فاسو، إضافة إلى قبائل صغيرة وبيوتات منهم في مصر والسودان وتشاد ونيجيريا.

أصول الطوارق

يكاد الإجماع ينعقد في نسبة الطوارق في الصحراء الكبرى إلى البربر على وجه العموم، وإلى قبيلة صنهاجة وفروعها، لمتونة وجدالة ومسوفة، على وجه الخصوص. ولكن الذي لا يسلم الخلاف منه، هو نسبة البربر أنفسهم، الذين اختلف المؤرّخون في نسبتهم أشد اختلاف،(١) إلى مذهبين على الأكثر: فمن قائل بعروبتهم ونسبتهم إلى الكنعانيّين والحميريّين، وغيرهم من الأصول العربيّة القديمة؛ ومن قائل إنّهم من القوقازيّين وأجناس البحر الأبيض المتوسّط، والفينيقيّين والقرطاجيّين وغيرهم. ولكن الذي عليه الإجماع في هذا الخلاف، أنَّ البربر يمثلون واحدة من أعرق السلالات السامية وأقدمها في التاريخ. ويحدّثنا صاحب كتاب «الجمان في أخبار الزمان»: أنَّ البربر من بني حام الذين انهزموا بعد نزاعهم مع بني سام إلى المغرب.(٢) بينما يرى

(*) تحاول دوماً الدول التي يسكنها الطوارق، تقليل عددهم في الإحصائيات الرسمية للتقليل من شأنهم.
(١) أبو الفوز محمد أمين السويدي: **سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب**، ص٢٨١.
(٢) أحمد بن خالد الناصري: **الاستقصاء في أخبار دول المغرب الأقصى**، ١/١١٦.

الطبري أنَّ البربر أخلاط من كنعان والعماليق وغيرهم، تفرَّقوا في البلاد بعد قتل داود لجالوت.[١] وثمة اختلاف آخر مؤدَّاه أنَّ البربر أُخرجوا من الشام على يد داود بالوحي. وقيل على يد يوشع بن نون.[٢] ويرجِّح ابن عبد البرّ، كما أورد في كتابه «القصد والأمم» (وليس التمهيد كما توهَّم الناصري)، أنّهم من ولد قبط بن حام الذي نزل مصر وخرج بنوه يريدون المغرب فسكنوا من آخر عمالة مصر في ما وراء برقة إلى البحر الأخضر مع بحر الأندلس. وهو مذهب كثير من المؤرِّخين في نسبة البربر، إلاَّ من استثنى صنهاجة وكتامة من البربر، حسب الطبري والجرجاني والمسعودي وجمع من النسابين العرب،[٣] الذين نسبوا القبيلتين المذكورتين إلى حمير دون سائر القبائل البربريّة الأخرى، وإلى صنهاجة هذه نسب الطوارق.[٤]

ولا يكاد مؤرِّخ يجزم بأنَّ البربر من ولد حام حتى يردّنا آخر بأنّهم من ولد سام. ولا يستقرُّ قولٌ كذلك في نسبتهم إلى حمير أو القبط، حتى ينسبهم آخر إلى ولد طالوت ملك بني إسرائيل.[٥] ولكنّنا نلحظ أنّه بدخول القرن الرابع الهجري، بدأ التدوين الحقيقي لأنساب البربر، الذين قسمهم النسابة إلى قسمين كبيرين، كتقسيمهم للعرب إلى: عدنان وقحطان، فقسموهم إلى: البرانس والبتر.

---

(١) أحمد الناصري: مصدر سابق.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه
(٤) د. حسين مؤنس: **تاريخ المغرب وحضارته**، ١/ ١٣٠.
(٥) محمود شيث خطاب: **قادة فتح المغرب**، ص١٦.

ـ البرانس، وهم أبناء برنس ابن بر.

ـ والبتر، وهم أبناء مادغيس ابن بر الذي لُقّب بالأبتر.

ونُسبت صنهاجة إلى البرانس ، وينتمي إلى صنهاجة الملثمون الطوارق.

لكن تقسيماً آخر جعل للملثمين قسماً ثالثاً مستقلاً، حيث ينقل أحمد صفر عن المستشرق وليام مارسي، أنَّ تقسيم البربر إلى البرانس والبتر والملثمين لا يرجع في الحقيقة إلى نسبة جدِّهم الأوَّل المسمَّى برنس أو مادغيس الأبتر، أو غير ذلك، بل ترجع تسميتهم إلى نوع اللباس الذي يلبسونه: فالبرانس نسبة إلى برنسهم الذي عُرفوا به، ويغطي الرأس؛ والبتر لأنَّ لباسهم لا يشتمل على برنس يغطّي الرأس، فصار لباسهم أبتر. والملثمون نُسبوا كذلك إلى لثامهم. فالمسألة عند مارسي مسألة لباس، لا مسألة انتساب إلى أحد الأجداد الأوَّلين.[1]

أمّا الطوارق أنفسهم فلا يخالطهم ريب في نسبتهم إلى الصنهاجيِّين، ولكنَّ في خبايا الذاكرة الطارقيّة أنساباً أخرى ضاربة في القِدَم، هي إلى الخيال عند البعض أقرب منها إلى الواقع، إذ يعتقد بعضهم أنّهم أحفاد الملكة تين هينان، ومعناها المجرَّد «المتنقلة»، ولا يُعرف سبب التسمية على وجه التحديد.[*]

وتحتلُّ تين هينان، وكذلك الكاهنة التي حاربت جيوش الفتح

---

(١) أحمد صفر: **مدنية المغرب العربي**، ص ٣٥ـ٣٦.

(*) يذكر فقط أن تين هينان انتقلت من نواحي تافيلات إلى أبالسا (جنوبي الجزائر)، وهناك أنجبت سبعة من الأمراء الذين حكموا المنطقة.

الإسلاميّ في المغرب، مكانة عظيمة لدى الطوارق القدماء الذين يفخرون بالنسب الأُموميّ إلى درجة الانتساب أحياناً إلى الأُم، في مجتمع أعطى المرأة مكانة، وسلطة لا تتمتّع بهما في أيّ مجتمع آخر. وهو ما لاحظه بعض مؤرّخي الدولة المرابطيّة في شخص زينب زوجة الأمير يوسف بن تاشفين اللمتوني، التي كانت بمثابة المستشار حتّى في أدقّ الأمور عند زوجها القائد.(١)

ولكن الطوارق، إذا ما انتسبوا إلى تين هينان، فإنّ ذلك يدعونا إلى البحث عن وجود علاقة بينهم وبين الفراعنة في مصر، فقد كانت تين هينان تمارس سلطتها في منطقة قيل إنّها المكان الذي هاجرت إليه الأُسَر القبطيّة، ما جعل البعض ينسبها هي وأحفادها إلى القبط (أُحيل في هذا الموضوع على سِفْر أستاذنا الكبير إبراهيم الكوني: «بيان في لغة اللاهوت»، الذي كشف فيه عن أسرار العلاقة بين الطوارق والفراعنة والسومريّين، وأبان فيه عن واحد من أندر الألغاز وأعقدها في اللسانيّات).

فهذه العلاقة قد تكون علاقة نَسَب لمن يعتبرهم من الأُسَر الفرعونية التي هاجرت صوب المغرب، كابن عبد البر، كما ورد في ما سبق؛ أو علاقة تجارة وتواصل، خاصّة في ما ذكره بعض المؤرّخين من أنّ المصريّين هم الذين صدّروا الجمل إلى الصحراء؛ أو حتى علاقة عداء وتنافس على السلطة، كما حدث في القرن العاشر قبل الميلاد حينما هزم ملك البربر شاهناك رمسيسَ الثاني، وهي المناسبة

(١) د. حسن محمود: المصدر السابق، ص٤١٦.

التي يحتفل بها بعض البربر إلى اليوم في المنطقة ويؤرّخون بها للتقويم البربري.

وكان لاكتشاف عظام امرأة قرب منطقة تامنغست جنوبي الجزائر من قِبَل بعض علماء الآثار، دور في تأكيد علاقة ما بين الشعبين القبطي والبربري، إذ لم تكن طريقة الدفن مغربيّة بقدر ما هي فرعونيّة بحتة، حيث وُجدت مع تلك المرأة أساور في ذراعيها، وبعض الأواني، وقطع من النقود يرجع تاريخها إلى عهد الامبراطور الروماني قسطنطين.

والمشهور أنّه في عهد الفراعنة (رمسيس الثاني، والثالث)، استولى أجداد الطوارق على الدلتا وأسَّسوا الدولة المالكة الثانية والعشرين، وأشهر ملوكها شيشوق الأوّل. كما أسَّسوا أيضاً المملكة النبطية التي كانت تمتدّ من جنوبي مصر إلى أراضي الحبشة.[1] وكان شيشوق هذا كما أورد جيمس برستد، «قويّاً وشجاعاً، نهض بمصر وعزم على استرجاع عزّها القديم وتاريخها المجيد».[2] وكان له ذلك. لذلك يعتقد غوتيه «أنَّ الطارقيّ هو الذي أثر في المصري أولاً».[3] وقد كانوا في ذلك الوقت، حسب آندري جوليان، مجتمعاً شغوفاً بالحرب، مخالفاً تمام المخالفة للمجتمع المصريّ. ولا شكَّ في أنّ المدنيّة المصريّة شعّت بواسطتهم على الليبيّين الغربيّين، وربّما بلغت أقصى غرب أفريقيا.[4] لذلك، لا مفرّ

(١) أحمد صفر: المصدر السابق، ص٤٩.
(٢) ج بريستد: **تاريخ مصر**، ص٤٣٠.
(٣) أ. ف. غوتيه: **ماضي شمال إفريقيا**، ترجمة: هاشم الحسيني، ص٢٣.
(٤) شارل آندري جوليان: **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ص٧٢.

من القول إنَّ آثار الحياة المصريّة التي وُجدت في شمال أفريقيا وجدت طريقها إلى المنطقة بفضل هؤلاء الطوارق، وإنّهم أصابوا بذلك من الحضارة المصريّة مثل ما أصابوا من حضارات البحر الأبيض المتوسّط.

لكن الطوارق آخر من يؤمن بنظريّات المؤرّخين. وذاكرة طوارق اليوم، هي نفسها الذاكرة البربريّة في القرون الوسطى، فالكلُّ يحفظ تاريخه الذي لا يحلو سرده من دون خلطه ببعض المفاخر.

فبينما يفخر الطوارق البربر الخلّص بأمازيغيتهم وملكتهم تين هينان، التي سنّت النظام الأُمومي الذي يجعل الإمارة لابن البنت أو ابن الأخت، والقائم لدى كثير من الطوارق إلى يومنا هذا، فكذلك إخوتهم العرب الذين احتفظوا بأنسابهم العربيّة الخالصة، فأصبحت تلك الأنساب تتحكّم في وجدانهم وتؤثّر في حياتهم، إلى درجة سلبيّة أحياناً، كما حدث بين قبيلة الكنتة العربيّة وقبيلة أويلّمدن الطارقيّة، حيث شنّت الأولى حرباً على الأخرى بزعم الانتقام لجدّها عقبة بن نافع الذي قتله أحد أجداد الطوارق الشهير بالقائد كسيلة.

أمّا البربر أنفسهم فينسبون أنفسهم إلى مازيغ بن تملا بن كنعان، وبه سمُّوا الأمازيغ في رأيهم. وعلى الرغم من أنَّ بعض مؤرّخي الإسلام يردُّونهم إلى بر بن قيس أحد ملوك اليمن، فإنّ قلّة من يؤمنون بهذا الاتجاه. ويسخر البربر من تسميتهم بربراً، نسبة إلى بر هذا، خاصّة أنَّ كلمة بربر باللغة الأمازيغيّة، أو الطارقيّة تحديداً، أصلها من «آبربر»، أي: الخروج. وبربر فعل أمر بمعنى اخرج، وهذا ما جعل البعض يعتبرهم ممن تسموا ببعض لغتهم.

وعلى الرغم من النزاع الموجود في أنساب البربر وأحفادهم الطوارق، إلاّ أنَّ أفضل الأبحاث هي تلك التي ردَّت أصولهم إلى العرب، ليس تعصُّباً للجنس العربي، ولكن كلّ الدلالات العلميّة تشير إلى ذلك.

فتحت عنوان «البربر عرب قدامى»، كتب محمد العرباري كتاباً قيّماً في أصول البربر، خلص فيه إلى أنَّ عموم البربر ما هم إلاّ فرع كبير من الشعوب العربيّة القديمة انتقلوا إلى المغرب على مراحل، وانعزلوا، ما ساعدهم خلال حقبات طويلة على الاحتفاظ بسمات من الصورة التي كانت للعرب قديماً، وهذا ما مكّنهم، على عكس الفرس والترك والإسبان، من الاندماج مع العرب، ونسجوا معهم تكويناً جديداً للأُمّة العربيّة في منطقة المغرب العربي.[1]

كما تحدَّث عن الطوارق أيضاً كتّاب التاريخ القديم ـ مثل بطليموس، وهيرودوت الذي زار منطقتهم ـ وأكّدوا أنّهم جاؤوا من هجرات قديمة من الشرق. وقد عُرفوا في هذه الكتابات باسم اللّيبيّين أو «اللّيبو»، وهو الاسم الذي أطلقه المصريُّون القدماء على جيرانهم من سكّان شمال أفريقيا، ذلك أنَّ القبيلة التي كانت تجاورهم حينذاك، تعرف باللّيبو، وهم سكّان المنطقة الشرقيّة من ليبيا الحديثة. كما كانوا يعرفون عند الوندال بالنوميديّين، وعند الرومان واليونان بالبربر، وهي تسمية كانوا يطلقونها على كلّ من سواهم، وتعني: «الهمج».

(١) محمد المختار العرباري: **البربر عرب قدامى**، ص٢٩٦.

ونقلاً عن بن بيلا ألفردي:

فسكّان الشمال الأصليّون، كانوا يطلقون على أنفسهم «الأَمَازيغْ أو إمُوشاغْ، أو إمَاهَغَنْ، أو إمَاجَغَنْ»، واختلاف النطق، كما تبيّن، بسبب تعدُّد اللّهجات. وقبائل الطوارق في شمال مالي أغلبهم من صنهاجة، وهم تجمُّع قبليّ كان يضمّ جدالة ولمطة ولمتون، وتارقة ومسُّوفة، وهم الذين أسّسوا دولة المرابطين في القرنين الخامس والسادس الهجريين. وأغلب كتّاب التاريخ الإسلاميّ ينسبون صنهاجة إلى حمير، ويدلّلون على ذلك بأدلّة كثيرة لا حصر لها، ويشذّ عنهم ابن خلدون، وابن حزم الأندلسيّ.[1]

وينقل ألفردي: أنّ قبائل الطوارق في أزواد (شمال مالي) تشاركهم قبائل عربيّة عظيمة، وأُسر عربيّة حديثة، جاءت بعد الفتح الإسلامي لشمال أفريقيا، فسكّان تادمكة، وهي التي يطلق عليها العرب بلدة السوق، ومعناها بالطّارقيّة هذه مكّة،[2] لأنّ الكلمة من مقطعين ـ تادغ: هذه، ومكّة واضحة ـ أهل السوق هؤلاء فيهم أُسرٌ من الأشراف، وبيوتات من الأنصار ما زالوا معروفين وإن تحدّثوا «تماشَغْت»، وكذلك قبيلة الأنصار، وهي قبيلة تأسّست على نواة عربيّة من الأنصار جاءت بعد الفتح الإسلاميّ، وهم كأيّ قبيلة في الصحراء، فيهم الأُسر الأصيلة التي تنتمي إلى الأنصار، وفيهم الأتباع، وفيهم

(١) سيد بن بيلا ألفردي: **عرب غرب إفريقيا** (رسالة دراسات عليا).
(٢) أبي عبيد البكري: المصدر السابق، ص١٨١.

المَوالي. وهذا القول ينطبق كذلك على قبيلة إفوغاس، فأُسرة آل الطاهر محمد بن آلّه، من الأشراف، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أشَّرِيفَنْ وتعني الأشراف، ولا يستغرب أحدٌ من هذا الطرح.[١] فبعد سقوط دولة الأدارسة في المغرب الأقصى، وما تعرَّض له أفراد البيت الإدريسي في فاس وفي المشرق في عهد الدولتين الأمويّة والعبَّاسيّة، اضطرَّ بعضهم إلى الفرار جنوباً إلى الصحراء، حيث وجدوا الاحترام والتقدير الكاملين من هذه القبائل التي كانت تحترم وتجلّ كلّ من ينتمي إلى العترة الشريفة.

وقد لاحظ بوفيل هذا الاستيعاب الذي استوعبت به قبائل الطوارق بعض الأُسر العربيّة بعد الفتح حيث يقول في كتابه «تجارة الذهب وسكّان المغرب الكبير»: «... استطاع الطوارق، الذين كانوا محتمين بالجبال في آير (شمال النيجر) والهجار (جنوب الجزائر)، ويعيشون بعيداً عن الطرق التجاريّة الرئيسيّة، أن يحتفظوا بلغتهم وعاداتهم... وامتصُّوا بعض القبائل العربيّة...». فهو حتماً يشير إلى هذه الأُسر، كما أشار إليها د. محمد الغربي حين قال: «قدم من المشرق أشراف ينتسبون إلى نفس الأُسرة الإدريسية التي حكمت المغرب عام ٧٨٨، ولم يفكّر أولئك الأشراف في أمر دعوة أو إصلاح فقط، بل سعوا أكثر من ذلك إلى تأسيس مملكة بالسودان».[٢]

وقد عدد بول مارتي في كتابه «كنته الشرقيون» عدداً من القبائل

---

(١) سيد بن بيلا: المصدر السابق.

(٢) محمد الغربي: **الحكم المغربي في السودان الغربي**، ص٣٣.

العربيّة، مثل أولاد سليمان، وأولاد غيلان، وأولاد أعيش، وهم من البرابيش، وكذلك القوانين، وأهل أروان، وبوجبيه، وتكنه، والركيبات،[1] وجميعها قبائل عربيّة صرفة، شاركت الطوارق هموم الصحراء الأزواديّة.

أمّا الصنهاجيّون، أجداد الطوارق، فقبائلهم وفيرة العدد قيل إنّها جاوزت السبعين، ولكن أهمَّها عند المؤرِّخين قبيلة لمتونة التي أنجبت أمير المرابطين يوسف بن تاشفين.[2]

ولكن يظلّ اختلاف الرأي قائماً في تحديد قبائل الصحراء، كما يشير نقولا زيادة، وهو أمر طبيعي كما يتضح بالنسبة إلى جماعات شغلت هذه الرقعة الواسعة من الأرض، وتعرَّضت للاختلاط بعناصر بشريّة مختلفة، جاءت إلى المنطقة من حوض البحر المتوسّط، ومن أواسط القارّة الأفريقيّة، ومن المشرق، واختلطت في ما بينها على مدى قرون وقرون.[3] ولا نغفل المجموعات التي احتلَّت منطقتهم، واختلطت بهم، وبقي بعضها بعد انقضاء ممالكها، مثل الرومان والفينيقيّين، إضافة إلى الوندال (الجرمان) الذين لجأوا إلى داخل البلاد، حلفاء ولاجئين. ومن الطبيعي أن يكون هناك اختلاط بينهم وبين السكّان الأصليّين، وقد أثبت المتأخّرون وجود هذه العناصر بين الطوارق اليوم.

---

(١) بول مارتي: **كنته الشرقيون**، ص ٢٢٤ـ٢٢٥.

(٢) حسن أحمد محمود: المصدر السابق، ص ٣٩ـ٤٠.

(٣) نقولا زيادة: **إفريقيات: سكان الصحراء والسودان الغربي**، ص ٢٢٠.

وأخيراً، وعلى الرغم ممّا يؤكّده عدد من المراجع في إرجاع أصول الطوارق إلى عدد من القبائل العربيّة القديمة، إلاّ أنّ هذا الاتّجاه يجد معارضة كبيرة لدى عدد من الباحثين قديماً مثل ابن خلدون، وحديثاً مثل الأكاديميّ المغربي محمد شفيق، وغيرهما، ممّن يرون أنّه من العبث إرجاع الطوارق أو أجدادهم البربر إلى العرب، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ البربر هم كيان مستقلٌ، مثلهم مثل الهنود والصينيّين والرومان.

الواقع أنّ تاريخ الطوارق يواجه إشكاليّة كبيرة نبعت من طبيعة السكّان المعقدة، القائمة على النزوع للغالب، دخيلاً كان أم أصيلاً، إضافة إلى ذاكرة سريعاً ما تضمحلّ بسبب تأثيرات كهذه. وهو ما تنبّه إليه المؤرّخون في وقت مبكر من أمثال ابن حوقل، والبكريّ، وابن خلدون. وقد جهد ابن حوقل في تحديد قبائلهم برغم إتيانه على معظمها حتى قال:

> ولو أنّي لم أصل إلى علم كثير من قبائلهم لقلت حقّاً، إذ البلاد التي تجمعهم والنواحي التي تحيط بهم مسيرة شهور في شهور والعلماء بأنسابهم وأخبارهم وآثارهم هلكوا...[1]

قال هذه العبارة قبل عشرة قرون، فما عسى أن يقول غيره اليوم ممّن سيتصدّى لتاريخ قلّت اليقينيّات فيه، وأصبح خاضعاً لاجتهاد المجتهدين، وأصحاب الأهواء، كلٌ يفسّره كيفما شاء. وأبرز ملامح هذا الضياع نجدها في أنسابهم، على سبيل المثال، التي دبّ فيها

(١) ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص١٠٧.

الخلاف كما سبق من لدن سام وحام، ابنَي نوح، إلى يومنا هذا، ربَّما بسبب تأثير الغالب وتغيُّر القوى في المنطقة وحبّ إلغاء الآخر. فنجد على سبيل المثال أنَّ قبيلة لمتونة التي كانت لها الغلبة في العصور الوسطى تحوَّلت في المجتمع الطارقيّ اليوم إلى قبيلة مسودة، كما يذكر حسن محمود. وقد تتنكَّر قبيلة لنسبها، أو تغيّر انتماءها، إذا ما غلبتها قبيلة أخرى أو استتبعتها، أو دخلت في حلفها، فتكون فرصة لتلقين الجيل الجديد للقبيلة التابعة لنسب جديد وانتماء دخيل يفرض عليها، وقد كرَّست الأُميّة هذا كلّه، إضافة إلى حياة البداوة التي لم تمكِّنهم من بناء مدنيّة حقيقيّة، وكتابة تاريخهم كبقيّة الأمم.

لغة الطوارق

ينقل د. القشاط أنَّ:

> الشعب الطارقيّ شعب مسلم، من أصل سام احتفظ بهويّته الحضاريّة الأصيلة، والتّماشق لغته الوطنيّة... وحروف هذه اللُّغة التي تُسمَّى التّيفيناغ تجعله أحد الشعوب الإفريقيّة النادرة التي تملك أبجديّة نظيفة يرجع وجودها إلى ثلاثة آلاف سنة قبل ميلاد السيِّد المسيح تقريباً، كما تشهد على ذلك الكتابات والنقوش التي تمثّل الصحراء وإفريقيا الشماليّة.

ونقلاً عن دائرة المعارف البريطانيّة: فـ«إنَّ المستشرق الألماني روسلر يذهب إلى الحدّ الذي يُدخل فيه البربريّة في اللُّغة الساميّة، التي تعتبر العربيّة فرعاً منها». و«نلاحظ في البربريّة كما نلاحظ باللُّغات

الساميّة، وجود الحروف الحلقيّة والعبارات الجزلة».[١] كما يقرّر محرّرو دائرة المعارف نفسها «أنَّ اللُّغة البربريّة في استعمالها الحالي هي امتداد لصيغ اللُّغة العربيّة». وقد وجدت في لغة الطوراق بالفعل أصول عربيّة ترجع إلى مئتي سنة قبل الميلاد.[٢]

ويقول عثمان السعديّ: «ومن المؤرّخين اللغويّين من يَردّ البربريّة إلى أصول فينيقيّة... مثل غوستاف لوبون الذي يقول: إنَّ لغة البربر العريقة في القِدَم يُحتمل أن تكون مشتقّة من الفينيقيّة.

ومن الغريب أنّه إذا حلّلْنا الأبجديّة التي يستعملها الطوارق، اكتشفنا الوجاهة في رأي لوبون هذا. فالرأي السائد لدى الكثير من الباحثين، أنَّ الأبجديّة التي يسمّيها الطوارق التيفيناغ، استعاروها من الأبجديّة الفينيقية».[٣] فلغة الطوارق التي يسمُّونها «تماشق»، أو «تماشك»، هي إحدى اللَّهجات العربيّة القديمة، التي قضى عليها الإسلام عندما وحّد لغة العرب بلغة قريش، التي أنزل اللّه بها القرآن. وهي «اللَّهجة الوحيدة في اللُّغات الأفريقيّة، التي يوجد بها حرف «الضاد» سمة اللُّغة العربيّة». ويقول الشيخ خليفة نياس: «عندما أنزل اللّه القرآن، كان العرب في الجزيرة العربيّة يتحدَّثون اثني عشر لساناً». وذكر القشاط أنَّ اليمنيّين الجنوبيّين اكتشفوا آثاراً ونقوشاً في منطقة المُكلاّ مكتوبة بالحروف نفسها، التي يكتب بها الطوارق حالياً التيفيناغ.

---

(١) د. القشاط: المصدر السابق.

(٢) د. إبراهيم حركات: **المغرب عبر التاريخ**، ج١، ص٢٧.

(٣) د. القشاط: المصدر السابق.

وكلمة «التيفيناغ»، معناها بالطارقيّة الحروف التي تنسب إلى الفينيقيّين، والفينيقيُّون هم شاميُّون من العرب، نزحوا إلى شمال أفريقيا. ولغة الطوارق يوجد بها الكثير من الكلمات العربيّة الفصحى، وتجدها في صميم اللُّغة، لا في مستحدثاتها.[1] وبالإضافة إلى احتفاظ الطوارق الأمازيغ بكتابة الحروف الهيروغليفيّة، فإنَّ القبائل العربيّة الأُخرى المندمجة مع الطوارق، استطاعت كذلك حفظ القلم المغربيّ،[2] «ورش»، كما يطلقون عليه، وهو الخط الكوفي القديم، حتّى لتخال كتابة أحدهم اليوم قادمة من العصور الإسلامية الوسطى.

والواقع أنَّ اللُّغة الطارقيّة هي الوحيدة من بين اللهجات الأمازيغيّة التي حافظت على جذور الأمازيغيّة التي أُميتت، وذلك بحكم عزلة الطوارق، كما يفيد محمد شفيق في معجمه الأمازيغي.

جذور متصلة

العلاقة بين الملثمين من صنهاجة في العصور الوسطى والطوارق في العصر الحاضر، يجيب عنها د. حسن محمود بأنَّ: الطوارق لا يزالون يحتلُّون البقاع نفسها التي كانت تحتلّها صنهاجة، فهم يحتلُّون المناطق الممتدّة من الطرف الشرقيّ لصحراء المغرب عند فزان (ولاية واسعة بين الفيُّوم وطرابلس الغرب) حتّى منطقة المحيط الأطلسي في غرب أفريقيا، وهي بيئة عزلة مكّنت هذه القبائل من أن تعيش مستقلّة

(١) القشاط: المصدر السابق.
(٢) حسن محمود: المصدر السابق، ص٥٧.

بعيدة عن أيّ مؤثرات، قد تغيِّر من الحياة التي ألفها أجدادهم في العصور الوسطى.

فقد ظلت الصحراء الكبرى في معزل عن التيّارات الأجنبيّة الوافدة على المغرب في العصور الحديثة. فالنفوذ التركي لم يجاوز المناطق الساحليّة، فلمّا تمكّن الفرنسيُّون من بسط نفوذهم في المغرب بدأوا يوغلون في الصحراء، ويسجِّلون ما يشاهدون، ويُعنون بهذه القبائل الملثمة الضاربة فيها. وقد استطاعوا بعد دراسة هذه البيئة الخاصّة أن يثبتوا أنَّ الملثمين في العصر الحاضر لا يختلفون كثيراً عنهم في العصور الوسطى، حتّى أنَّ بعض أسماء القبائل ظلّت كما هي من دون أن تتغيَّر، ولا يزال الأحفاد يحسُّون بصلتهم بالأجداد. فالطوارق لا يزالون محافظين على مسميات بطون صنهاجة نفسها، وعلى التقاليد نفسها واللسان نفسه،[1] ناهيك بالتسمية، المشتقّة من اسم قبيلة من قبائل صنهاجة هو «تارغا»، أو «ترغة»،[2] والنسبة إليها توارغ، ثمّ تحوَّلت إلى طوارق.

ويمتاز الطوارق بالصفات الخلقيّة والأخلاقيّة نفسها التي امتاز بها أجدادهم المرابطون، من طول قامة ووفرة قوّة وصلابة عود. فقد روى دي فرييه، كما نقل عنه حسن محمود: أنَّ الطوارق في العصر الحاضر يمتازون بالإخلاص الشديد والوفاء بالوعد إلى درجة الإسراف، وبنوع من الفروسيّة غريب، فهم لا يستعملون الأسلحة الناريّة، لاعتقادهم أنّها

(١) حسن محمود: المصدر السابق، ص٤٧ـ٤٨.
(٢) المصدر السابق، ص٤٨.

أسلحة الغدر، كما لا يطعنون عدوهم من الخلف، ولا يسمّمُون سهامهم أو رماحهم، بل يربأون بشجاعتهم أن تنحدر إلى هذا الدَّرك.
ويتساءل د. حسن محمود: إذا كان هذا هو حال الملثمين في العصر الحاضر، فكيف كانوا في القرن الخامس الهجريّ، وقد أذكى عبد الله بن ياسين في نفوسهم شعلة الإخلاص للإسلام. (١)

وينقل د. حسن محمود عن ابن خلدون، ودي فريبه، وصاحب الحلل الموشية: أنَّ الملثمين في صحرائهم يعتمدون على الإبل في كلِّ شيء، وفي كلِّ ناحية من حياتهم، فمنها مأكلهم وكساؤهم، وهي مطيّتهم التي تقرّب المسافات وتعين على سلوك الصحراء، بل استخدموا الإبل في القتال حتّى برعوا في ذلك الفنّ، فكانوا يقاتلون على النجب أكثر من الخيل، وكانوا يقيمون صفاً من الإبل في مقدمة الجيوش يجعلون عليها ظعائنهم، فيحتمون خلف الإبل من ناحية، ويذكي منظر الحرائر من حميّتهم من ناحية أخرى، فيستميتون في القتال دفاعاً عن أعراضهم، فجمعوا بذلك بين الشجاعة الفائقة، والقوّة البدنيّة، وحُسن استخدام الإبل من ناحية أخرى، و«قد ظهرت لأبطال الملثمين في المعارك ضربات بالسيوف تقدّ الفارس، وطعنات تُنظِّم الكُلى، فكان لهم بذلك ناموس ورعب في قلوب المنتدبين لقتالهم»، (٢) فكانوا «أثبت من الهضاب، ولا يتبعون من فر أمامهم». (٣)

(١) حسن محمود: المصدر السابق: ص٥٥ـ٥٦.
(٢) ابن عذارى المراكشي: المصدر السابق، ج٤ ص١١٢.
(٣) البكري: المصدر السابق، ص١١٦.

وقد امتازت هذه القبائل أيضاً بحب الاستقلال، والشعور بالعزة والأنفة. فقد عاشت في ديارها في الصحراء، لم تذق بأس الهزيمة، ولم تخضع لما يخضع له المستقرون من غزو وفتح، بل كان الطوارق في ديارهم تلك بمأمن من كلّ عدو، لذلك لا نعجب إذا رأيناهم يختارون الموت على الانهزام، فلم يُحفظ لهم فرار من زحف، كما لم تفسدهم مخالطة الأسافل.[١]

كيف سكن الطوارق الصحراء؟

شهدت منطقة الطوارق (الصحراء الكبرى) تغيُّرات جيولوجيّة منذ آلاف السنين انتهت بتحوّلها إلى صحراء جرداء بعد أن كانت أرضاً خصبة غنيّة بالبحيرات والينابيع،[٢] ما حمل سكّان المنطقة على الانحدار شمالاً وجنوباً. وانفصلت نتيجة ذلك الجماعات، وتحوَّلت إلى أشتات في تلك الصحراء التي واجهوا تحدّياتها، وصارعوا البقاء في محيط رمالها، بممارسة النشاطات التجاريّة التي ازدهرت بينهم وبين جيرانهم، انطلاقاً من عدّة محاور وطرق تجاريّة.

وتبدو العلاقة بين سكّان المغرب البربر، وبين جيرانهم الأفارقة في السودان الغربيّ، قديمة للغاية. ففي حدود القرن الخامس قبل الميلاد، تحدَّث هيرودوت عن المبادلات التجاريّة التي كانت بين القرطاجيّين والمغاربة من جهة، وبين سكّان خارجين عن أعمدة هيرقلس (المغرب)

(١) البكري: المصدر السابق، ص٥٥.
(٢) نقولا زيادة: المصدر السابق، ص٣١٦.

من جهة أخرى، وهو ما وصفه ياقوت الحمويّ في ما بعد قصّة طريفة، حيث يقول، كما أورد أحمد صفر في «مدنيّة المغرب»: إنَّ التجّار المغاربة كانوا يأتون قرب بلاد الزنوج، فيُشعرون السكّان بقدومهم، وذلك بدقّ الطبول. وعندما يسمع الزنوج حس الطبول يخرجون من مخابئهم وينتظرون عن بُعد. عند ذلك يفتح التجّار أكياسهم، ويصفّفون بضائعهم، ثم يبتعدون فيقترب الزنوج، ويضعون كميّة من التبر بجانب السلع ثمَّ يبتعدون بدورهم، فيرجع التجّار، ويأخذون التبر ثمَّ ينصرفون تاركين البضائع للزنوج، ويُشعرونهم بانصرافهم بدقّ الطبول مرّة ثانية، ولا يتعدّى أبداً أحدهم على الآخر.[1]

وكان القرطاجيُّون الذين احتلُّوا شواطئ المتوسّط يستعينون بالسكّان الأصليّين من البربر، فكانت قوافلهم التي توغل في الصحراء خاضعة لحراسة الغرامنتيِّين، أسلاف الطوارق، كما وصفهم غوتييه. ويتحدَّث هيرودوت عن احتكاك آخر، لكنّه سلبيّ هذه المرّة، بين الغرامانت هؤلاء، والحبشة في بلاد السودان، حيث كان الطوارق القدماء في حرب معهم وكانوا يطاردونهم على عربات تجرّها الخيول،[2] وهي المعارك التي خلّدها الطوارق في رسوماتهم على كهوف التاسيلي (جنوبي ليبيا) والهجار (جنوبي الجزائر)، ظلّت شاهدة على تاريخهم إلى اليوم.

---

(١) أحمد صفر: المصدر السابق، ص ١٣٣ـ١٣٤.

(٢) المصدر السابق: ص١٢٤.

ويبدو أنَّ بليني، في القرن الأوَّل قبل الميلاد، أوَّل من تحدَّث عن حدود المنطقة، حيث ذكر أنَّ نهر النيجر هو الذي يفصل أفريقيا عن إثيوبيا (يقصد بلاد المغرب، وبلاد السودان).[١] وكان الروماني سبتموس فلاكوس أوَّل أوروبيّ يقوم برحلة لاختراق الصحراء إلى بلاد الزنوج التي بلغها بعد ثلاثة أشهر.[٢]

وقد تحدَّث هيرودوت الذي رسم طريق القوافل الذي يربط وادي النيل بالأطلسي، عن المنطقة وسكّانها الجرامنت (الطوارق) ومطاردتهم للإثيوبيّين (الأفارقة) كلما اقتربوا منهم. وتُبدي الرسوم خصوم الجرامانت بأنّهم من العناصر المتزنجة.[٣]

لكن سكّان المنطقة لم يبدأ نشاطهم الحقيقيّ وسيطرتهم على المنطقة إلاّ بعد دخول الجمل الصحراء في القرن الأوَّل قبل الميلاد، الأمر الذي أتاح لهم قدراً أكبر من حرّيّة التنقّل والحركة، ومزيداً من السيطرة على منافذ الصحراء، فأصبحوا مصدر خطر على الجيش الروماني في شمال أفريقيا، حتّى أضحى لزاماً على الرومان، أن يشيّدوا قلاعاً على حافة الصحراء، وينظّموا دوريّات من الهجّانة.[٤] ولم يشأ الرومان ،ولا غيرهم، بعد ذلك، إفساد خلوة الطوارق في صحرائهم، ولا التدخُّل في حياتهم.

ونجد أنّه بدخول القرن الخامس الميلادي، أصبحت هذه القبائل

(١) ريمون فيرون: **الصحراء الكبرى**، ص٥٨.
(٢) المصدر السابق: ص٦١.
(٣) المصدر السابق: ص٥٩.
(٤) المصدر السابق: ص٦١.

لشدّة اعتمادها على الجمل، تُعرف بالقبائل الجمَّالة، وأصبحت تتطلّع إلى القيام بحركة تحريريّة تخلّص بها بلادها من المغتصبين الرومان والوندال. ويقول أحمد صفر: «قبائل الجمالة التي ظهرت في عهد الوندال، كانت قادمة من الصحراء، وكانت قبائل بدويّة رحّالة»، وكان حتماً يشير إلى الطوارق.

وصادف أنه في فترة حكم جلدريق (أحد ملوك الوندال)، أن انتصر أمير قبائل الجمَّالة أنطالاس بن غنفان على جيوش الوندال، وأصبح على أبواب قرطاج، وألحق بهم خسائر جسيمة. وكانت جنود هذا الأمير من قبائل الفراشيش، وهي قبائل جبليّة، وانضمّت إليهم قبائل لواتة، واستمرّ في اكتساح البلاد حتّى أخلى الديار من أهلها، وفرّ غالب السكّان إلى بيزنطة، وانتهى العهد الرومانيّ والونداليّ، وذلك في مطلع القرن السادس الميلاديّ.

وبدخول الإسلام المنطقة تتغيّر الأوضاع برمّتها، ويرجع الطوارق بعد دحر الأعداء إلى صحرائهم، مكتفين بأعمالهم السلميّة في خفارة الطريق ونقل المتاجر على جمالهم.[1] ومنذ ذلك الوقت توزّعت قبائل البرانس عموماً، وصنهاجة على وجه الخصوص، في عموم الصحراء. ويصفهم ابن خلدون بأنّهم (صنهاجة)، «من أوفر قبائل البربر (في المغرب)، ولا يكاد قطر من أقطاره يخلو من بطن من بطونهم، في جبل أو بسيط، حتّى زعم البعض أنّهم الثلثان من البربر، وكان لهم في الحروب ذكر، وفي الخروج على الأمر شأن».[2]

---

(١) سعد زغلول عبد الحميد: **تاريخ المغرب العربي**، ج٤ ص١٠.
(٢) حسن أحمد محمود: المصدر السابق، ص٣٥.

وقد نزلت هذه القبائل في النواحي الشماليّة، والسفوح الجبليّة الصالحة للزراعة، كما كانت تضرب في النواحي الخصبة المحيطة بجبال أوراس، وفي الجهات الجنوبيّة والوسطى من إقليم الجزائر، وأوغلوا في مراكش، ونزلوا بالجزء الشرقيّ من جبال أطلس الكبرى، واحتلُّوا ساحل المحيط الأطلسي حتّى مصبّ نهر السنغال، ومنحنى نهر النيجر. وجاست قبائلهم في صحراء المغرب القريبّة من مراكش، في توزّع اعتبره العروي «اضطرارياً، كان سببه معارضتهم للغزاة الرومان والوندال والبيزنطيّين، خاصّة أنَّ الحرّيّة اقترنت في ذلك الوقت بالخروج عن نطاق الدولة وحيِّز التاريخ». لذلك، نجد العرويّ يعارض الرواية السابقة التي تشير إلى أنَّ الجَمَل هو سبب وحيد لانتشارهم وطرقهم للصحراء.[1] وكان تلجاجون ،والد تليوتان، أوَّل ملوك الصحراء، ويبدو أنّه أوَّل من دخل في الإسلام تاركاً المجوسيّة، فعُدَّ فارس الإسلام الذي يجوب البلاد ويُخضع قبائل المشركين في السودان.[2]

ثمَّ تلاه ابنه تليوتان الذي دوَّخ الصحراء واقتض مغارم السودان، وكان يركب في مئة ألف نجيب، وذلك في بداية القرن الثالث الهجريّ. لكن ابن خلدون يشير إلى أنَّ تينزو بن وانشيق هو الذي ملك الصحراء بأسرها، ودان له عشرون ملكاً من ملوك السودان يعطونه الجزية.[3] وقد ظلَّ المُلك متوارثاً بينهم حتى بداية القرن الرابع

(١) عبد الله العروي: **مجمل تاريخ المغرب**، ج١، ص١١٢.
(٢) سعد زغلول: المصدر السابق، ج٤، ص١١٠.
(٣) ابن خلدون: **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر**، ج٦، ص٢١٥.

الهجريّ، حيث افترق أمر صنهاجة وتحوّلوا إلى طوائف. لكن بعد أقلّ من خمسين عاماً، ولفترة وجيزة كانت النهضة الثانية لصنهاجة الصحراء، بفضل ملكهم تين بروتان الذي هيمن على أودغست وفرض سلطانه على غانا منتصف القرن الرابع الهجريّ.[١] وتستمرّ الدولة، بين نهوض وكبو، حتّى دخول الربع الأوّل من القرن الخامس، فكانت ملحمة امبراطوريّة المرابطين، الأولى من دول المغرب ذات الأهميّة العالميّة، حيث ورد لها ذكر في الحوليّات الصينيّة.[٢] فأدخل هؤلاء الملثمون المغرب، لأوّل مرّة في تاريخه، تحت سلطة سياسية واحدة،[٣] وكان النصر الأوّل الذي حقّقه هذا الشعب في بحثه الطويل عن نفسه.[٤]

وعلى الرغم من أنّ دولة المرابطين لم يتجاوز عمرها نحو القرن، إلاّ أنّها قامت بدور تاريخيّ لا يجهله أحد. ففضلاً عن توحيدها للعدوّتين الأندلسيّة والمغربيّة، استطاع رجالها، وعلى رأسهم يوسف بن تاشفين، كسر شوكة الأمم النصرانيّة الطامعة في الأندلس، فنحتوا بذلك تاريخاً لنصرة الإسلام سيبقى إلى يوم يُبعثون. ثم لا تلبث أن تزول دولة المرابطين وتقوم دولة الموحّدين الذين ولّوا الصحراء ظهورهم، ليقينهم بإسلام أممها، وبالدور الذي يقوم به الملثمون فيها. وقد ذكر أبو عبيد البكريّ في القرن الخامس الهجريّ، تجمُّعات صنهاجة

---

(١) سعد زغلول: مصدر سابق، ج٤، ص١١٢.
(٢) العروي: مصدر سابق، ج٢، ص١٠٨.
(٣) المصدر السابق، ص١١٨.
(٤) حسين مؤنس: **تاريخ المغرب**، ج٢، ص٥.

المنتشرة في الصحراء حتّى بلاد السودان، وكذلك الرحّالة ابن بطوطة الذي جاب الصحراء من المغرب حتّى تمبكتو التي أسّسوها في القرن الخامس عوضاً عن أودغست، التي يصفها بأنَّ أكثر سكانها مسّوفة أهل اللثام.[١] وقد أخضع الملثمون قبائل التكرور والصوصو وأدخلوهما في الإسلام، وأخلصت هذه القبائل بدورها لأمراء الملثمين.[٢] ويبدو أنَّ قبائل الطوارق استطاعت الاندماج مع بيئة الصحراء القاسية لما توفّره لها من مال وعدّة وعدد،[٣] وذلك ما صرفها عن العودة إلى الشمال مرّة أخرى. وبعكس ما يعتقده البعض من أنّهم دخلاء على أمم أخرى في المنطقة، أو كانوا تابعين للسودان، فإنَّ الإدريسي يذكر أن تكرور من بلاد لمتونة،[٤] أي أن الطوارق هم أوّل من عمّر تلك المساحات من الأرض حتّى ثنية نهر النيجر، واتصل بنيانهم على بلاد السودان إلى المشرق.[٥]

ولا ينكر أحد فضل الطوارق على شعوب المنطقة المجاورة لهم، إذ يرجع الفضل للطوارق الصنهاجيّين في إدخال الإسلام إلى المنطقة، وفي تأسيس مدينة تمبكتو التاريخيّة، التي غدت من أكبر مراكز الإشعاع الحضاريّ والدينيّ،[٦] ومركزاً فريداً من مراكز التجارة في المنطقة

(١) نقولا زيادة: المصدر السابق، ص٣١٧.
(٢) محمد الغربي: المصدر السابق، ص٤٠.
(٣) حسن أحمد محمود: المصدر المذكور، ص٤٥.
(٤) المصدر السابق: ص٤٥.
(٥) ابن خلدون: المصدر السابق، ج٣، ص٢٣٤.
(٦) د. شوقي عطا الله الجمل: «بحث مقدم للإيسيسكو في ندوة أحمد بابا التمبكتي».

بأسرها، حتّى غدت مقصداً لشتّى الأمم، وعاشت فيها قبائل وأجناس مختلفة، فضمّت إضافة إلى الطوارق، بيوتات عربيّة من تافيلالت، وفاس، ومصر، اندمجوا وتصاهروا مع الطوارق،[١] الذين صاروا نبلاء المنطقة من دون نزاع، خاصّة بعد ما توفّر لهم من ثراء في منطقة انفردت لفترة طويلة بثروتها الذهبيّة، وكانت المصدر الرئيسي لذهب العالم، إلى أن اكتشفت مناجم أميركا الجنوبيّة، والهند وجنوب أفريقيا.[٢] ويكفي أنّ دار السكّة في مراكش كان يعمل فيها ١٤٠٠ فنّان وطارق في سكّ الذهب القادم من تمبكتو في عهد المنصور السعديّ (القرن العاشر الهجريّ) الذي كانت تمبكتو خاضعة لسلطانة.[٣]

(١) د. شوقي عطا الله الجمل: المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) د. نجيب زبيب: **الموسوعة العامة لتاريخ المغرب**، ج٣، ص٣٧٨.

الفصل الثاني

الطوارق في وجه العاصفة

لعلَّ أفضل ما سنذكره في بدايات مشكلة الطوارق المعاصرة، تلك اللحظة التي بدأت فيها أوروبا بالتطلُّع إلى أفريقيا، وذلك في القرن السابع عشر الميلاديّ، كما نقلت إلينا المصادر التي أرّخت لتلك المنطقة، حيث كان هاجس الوصول إلى تمبكتو، حاضرة الصحراء، يشغل بال الأوروبيّين كونها مصدراً للذهب.

وقد استمرَّت تلك البعثات في التدفُّق، كما أورد د. القشاط، حتَّى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث بدأ الفرنسيُّون يتوغَّلون داخل الصحراء الغربيّة، وحتَّى أعماق الصحراء الأزواديّة، متّخذين من بعض الأفارقة عوناً لهم. لكن ما إن وصل الفرنسيُّون إلى تلك المنطقة (الصحراء الكبرى) بقيادة الكومندان جوفر، حيث تقيم القبائل العربيّة والطوارقيّة، حتّى هبّت تلك القبائل تدافع عن صحرائها ودينها. وقد خاضت في ذلك الوقت معارك مشرّفة ضدّ المستعمرين، وكانت تساندها في الدفاع عن الصحراء بعض القبائل الأفريقيّة من الهوسا والفلاّت.

ولعلَّ التاريخ لن ينسى كيف تصدَّى العرب في مالي لدخول أوَّل رجل أبيض جاءهم ليستكشف منطقتهم كبداية لعهد الاستعمار وتمهيد له، وذلك عندما ذهبت هيئة من الحكومة البريطانيّة إلى تمبكتو عام ١٨٢٦، وفيها المايجور غوردون لينج الذي ما إن وصل حتى قُتِل على يد شيخ قبيلة البرابيش العربيّة، كونه مسيحيّاً «كافراً» جاء يدنِّس أراضي الإسلام. وكان حفيد هذا الشيخ، كما يذكر بول مارتي في كتابه عن البرابيش، على رأس من تصدُّوا للفرنسيّين أثناء غزوهم لتمبكتو.[١]

وكان الفرنسي رينيه كاييه الذي لم يكن يحلم إلاَّ بالوصول إلى تمبكتو، أوَّل أوروبيّ يحقّق مبتغاه ويدخل تلك المدينة الغامضة، ما دعا الفرنسيّين إلى استقباله استقبالَ الأبطال.

ولكن الألمانيّ هنري بارث الذي يعمل لصالح البريطانيّين، يبقى أكبر مكتشفي المنطقة تقريباً، حيث جاب جلّ منطقة أزواد، واستطاع الإقامة في تمبكتو لأكثر من ثمانية شهور كاد يُقتل خلالها، لولا احتماؤه بشيخ إحدى القبائل العربيّة، وهو الشيخ البكاي، عام ١٨٥٥.[٢]

وبعد خمس سنوات قضاها جاسوساً للحكومة البريطانيّة، جمع فيها ما أراد، رحل وقدَّم تقاريره للبلاط البريطاني «الذي ترك المنطقة لفرنسا لتعويض خسارتها بعد هزيمتها أمام ألمانيا عام ١٨٧٠».[٣] وبعد

---

(١) جوزيف زيربو: **تاريخ إفريقيا**، ص٧٠٨؛ د. القشاط: المصدر السابق.
(٢) جوزيف زيربو: المصدر السابق، ص٨٠٨.
(٣) **مجلة التاريخ الإسلامي** (الهند): العدد ٢، ص٢١٤.

عدّة استطلاعات، استطاعت فرنسا احتلال تمبكتو في عام ١٨٩٤ على يد القومندان جوفر،[١] واستطاعت بذلك صرف انتباه الشعب الفرنسي عمّا خسره في القارة الأوروبيّة،[٢] وتمكّنت بسرعة من القضاء على كلّ الزعامات التي تصدّت لها، وعلى النُّظُم التي كانت موجودة، غير مستفيدة من حضارة المنطقة.[٣]

واستغلت فرنسا مبادئ برّاقة لإغراء السكّان بجعلهم فرنسيّين، لهم كامل حقوق الجنسيّة والمواطنة. وعلى هذا الأساس قامت نظريّة «الاستيعاب والإدماج» الاستعماريّة،[٤] التي تغلغلت بين بعض السكّان الأفارقة، الذين جنّدتهم فرنسا. كما قامت فرنسا بتأليب القبائل ضد بعضها، فأنشأت لبعض القبائل التابعة للطوارق ما أسمته قرى الحرّيّة، التي أسّستها على أراضٍ منزوعة من سادتهم. كما استخدمت السكّان السود كذراع تطال، وتعاقب بها البيض، ونجحت في ترسيخ أسوأ ثقافة بين السكّان السود، في أنّ الطوارق دخلاء على المنطقة، وأنّهم جاؤوا لاسترقاق السكّان السود وتصديرهم كعبيد للممالك المجاورة.

وأخيراً، وبعد فشل محاولات التنصير بين الطوارق وفشل رحلات المطران لافجيري، والراهب شارل دي فوكو (١٩٠٢ـ١٩٠٥م)،

---

(١) جوزيف زيربو: المصدر السابق، ص٧٢٣.
(٢) **مجلة التاريخ الإسلامي**: ص٢١٤.
(٣) المصدر السابق نفسه: ص٢١٤.
(٤) المصدر السابق: ص٢١٥.

قرّرت فرنسا جعل صحراء الطوارق منطقة خطرة، وصنّفت سكّانها كأكبر متمرّدين على الجمهوريّة الفرنسيّة. وقد وجدت فرنسا أنّها أمام خيارين لا ثالث لهما، الأوّل: أن تجمع كلّ أطراف الصحراء، وتكوّن منها جمهورية يرأسها مندوب سام، وتقوم الشركات الفرنسيّة باستغلالها؛ والثاني: أن تعيد توزيعها على الدول المطلّة على الصحراء توزيعاً جديداً، يقضي بجعل سكّان الصحراء الطوارق أقليّة مهمّشة في تلك البلدان، حتّى لا تقوم لهم شوكة مرّة أخرى.

يقول ريمون فيرون: إنّ المشروع الفرنسي الأوّل الذي قدّمه جوتيه لأكاديميّة العلوم في المستعمرات، تحدّث عن نزع كلّ المحميّات أو المستعمرات الخمس، وكلّ ما يدخل في أرضها من منطقة تُعَدّ من النواحي الطبيعيّة صحراويّة، أو من الإقليم الساحليّ، تمهيداً لأن يجعل منها منطقة واحدة مستقلّة يمكن أن تُسمّى «حكومة الصحراء».[1] إلا أن هذا المشروع الذي اقتُرح عام ١٩٢٩، تأجّل بسبب الحرب العالميّة، ولكن أُعيد فتح ملفّه من جديد عام ١٩٥٣ بقانون رقم ٣٠٦٦، يقضي بتكوين وحدة إداريّة تُسمّى «أفريقيا الصحراويّة الفرنسيّة».[2]

وهكذا، عقد البرلمان الفرنسيّ عام ١٩٥٧ العزم، فأنشأ التنظيم المشترك للمناطق الصحراويّة، وذلك في العاشر من كانون الثاني/ يناير من العام نفسه.[3] وقد عدّد التقرير المناطق المقرّر إلحاقها، وهي

(١) ريمون فيرون: المصدر السابق، ص٤٦٤.
(٢) المصدر السابق: ص٤٦٦.
(٣) المصدر السابق: ص٤٦٧.

أجزاء من المغرب، تبدأ بتندوف، وكلّ منطقة الهجار في الجنوب الجزائريّ، وصحراء أزواد ومدن الشمال تمبكتو وغاوا وغيرهما، إضافة إلى آيير في النيجر وما يتصل بها، وبعض الأجزاء الشرقيّة من موريتانيا إذا ما رفضت الانضمام. ويستهدف المشروع استغلال هذه المناطق من قبل مكتب منظمة مجموعات الشركات الصناعيّة والخزانة الرئيسيّة لفرنسا، ومكتب بحوث البترول، ومكتب البحوث التعدينيّة، ولجنة الطاقة الذرّيّة (التي قامت بتجارب نوويّة بالفعل في تلك الصحراء، مات جرّاءها آلاف الطوارق). ويكون ارتباط هذه المنظّمة بمجلس الوزراء الفرنسيّ مباشرة.[1] وكانت موريتانيا أوّل معارضي هذا المشروع لتمسُّكها بمغربيّتها من جهة، ولسعيها إلى الاستقلال منفردة من جهة ثانية.

وكان الطوارق هم الضحيّة الكبرى لهذا المخطّط الذي مزّقهم، على حدّ تعبير ريمون فيرون نفسه.[2] وهكذا، رأت فرنسا في وقت مبكر فشل هذا المشروع الذي أرادت من خلاله الانفراد باستغلال خيرات الصحراء، والهيمنة على شعوبها، وهو ما تنبّه إليه عموم سكّان الصحراء أنفسهم، وجعلهم يقفون معارضين هذا المشروع الاستغلاليّ، ما جعل فرنسا تنتقم بدورها من موقفهم هذا، فأخذت «مقصّها» على تلك الصحراء، تقسّمها بين أتباعها الحقيقيّين الذين ساعدوها على تنفيذ مخطّطاتها في المنطقة.

---

(١) ريمون فيرون: المصدر السابق، ص٤٧٢.
(٢) المصدر السابق: ص٤٧٢.

يقول جمال الدين الدناصوريّ في تقديمه لكتاب ريمون فيرون عن الصحراء الكبرى:

لو ترك الفرنسيُّون الطوارق لكان أمرهم خيراً ممّا آل إليه، لأنّهم على حين قبضوا أيديهم عن إقامة أيّة مشروعات لهم، مزّقوهم بين حدود سياسية تأباها طبيعة المنطقة، حجزت السكّان عن بعضهم وحالت دون اتصالهم.

فرسان من الطوارق

لم يخرج الاستعمار الفرنسيّ من منطقة الشمال في مالي التي يقطنها الطوارق، حتّى سلّم الحكم فيها للأفارقة، ليبقى الطوارق في صحرائهم يُضطَهدون على أيدي الحكّام الجدد للمنطقة، الذين لم يعتبروهم يوماً سوى دخلاء. ونظراً لتغلغل القوميّة الزنجيّة التي بدأ مثقّفوهم الذين تعلّموا في فرنسا يدعون إليها ـ وعلى رأسهم الرئيس السنغالي سنغور الذي قال في إحدى خطبه: «أنا موظّف فرنسيّ في رئاسة الجمهوريّة السنغاليّة» ـ ونظراً لتلك الممارسات التي مارسها أمثال سنغور ومودیبوكيتا (الذي استقلّت مالي على يديه)، صار كثير من الطوارق يرى أنّ الاحتلال الفرنسي كان أهون عليهم من الوضع الذي عاشوه بعد الاستقلال، الأمر الذي حمل بعض قادتهم على مقاومة «الاحتلال الجديد»، مع العلم بأنّ المقاومة لم تتوقّف أصلاً منذ إطلاق المستعمر للرصاصة الأولى.

وقد لمعت أسماء عظيمة في تاريخ منطقة أزواد، أمثال فهرون بن الأنصار (من الجيل الأوّل) (١٩١٦)، الذي ما إن سمع بنداء السلطان

العثمانيّ إلى «جهاد الكفّار» حتّى انبرى للفرنسيّين في صحراء أزواد معلناً الجهاد ضدّهم. وقد حاولوا إغراءه بجعله ملكاً على الطوارق، ومن ثم وضعوه في الإقامة الجبريّة، لكنّه استطاع الإفلات منهم، وجمع جيشه ووقعت بينه وبين الفرنسيّين عدّة معارك قويّة، استشهد في إحداها.[١]

كما ذاع صيت قائد قبيلة الأنصار ورئيسها محمد علي الأوّل، الشهير بـ«إنغونا»، الذي قاد قبيلته وحلفاءها في معارك ضارية ضد الفرنسيّين، ووقعت بينه وبينهم وقائع شهيرة، منها معارك «كبرا» (١٨٨١)، و«بير» (١٨٩٣)، و«تينبيلا» (١٨٩٤)، التي قُتِل فيها الكولونيل بونيه. وقد قضى حياته مجاهداً، حتّى غدر به الفرنسيُّون وقتلوه عام ١٩٠٧.[٢]

ومن الأسماء الشهيرة في تاريخ الطوارق أيضاً، محمد كاوصن الذي أنزل بالفرنسيّين هزائم وخسائر كبيرة، وجاهد ضدهم حتّى قُتل على أيدي بعض القبائل المعادية له عام ١٩١٩.

وهناك أيضاً زيد بن الطاهر من الجيل الثاني، وهو ممَّن ناهض الاستعمار الفرنسيّ، وقاد ثورة مسلّحة ضدّ مالي لدى استقلالها، وقُبض عليه من قبل السلطات الجزائريّة، وسُلِّم حيث سُجن ١٥ عاماً في مالي. كما هناك اللّادي أغ البشير، وهو مقاتل شرس، قتل الفرنسيُّون والده، فحاربهم وحارب حكومة مالي بعدهم. وثمة غيرهم كثير ممَّن مجّدوا تاريخ تلك المنطقة، ودافعوا عن عقيدتهم.

---

(١) د. القشاط: المصدر السابق.

(٢) نوري محمد الأمين: **إنغونا زعيم المقاومة ضد الفرنسيين** (مخطوط).

محمد علي (الثاني)

الواقع أنّه على الرغم من وجود عدد من أمراء القبائل في المنطقة، الذين قاوموا الاحتلال، إلاّ أنَّ محمد علي (الثاني) الأنصاريّ، اشتهر من بينهم، كونه قام بدور سياسيّ بارز في معارضة الحكومة الماليّة المستقلّة، وساعدته على ذلك دبلوماسيّته وصرامته اللّتان اشتهر بهما.

وقد لمع اسم محمد علي بالفعل في مالي وغيرها من دول غرب أفريقيا وفرنسا، وصولاً إلى الجزيرة العربيّة ومصر. وكان له دور بارز في التعريف بقضيّة قومه الطوارق في دول المنطقة التي طلب منها المساندة. وكان محمد علي حتّى وفاته، في التاسع من تموز/يوليو ١٩٩٤، يرى استحالة إلحاق الطوارق بمالي، وذلك لعدّة أسباب، أهمّها الاضطهاد والتهميش اللذان لقيهما الطوارق من الحكومات المتتابعة منذ الاستقلال، وحرمانهم من أدنى حقوق المواطنة، ولاعتبارهم ضمنيّاً غرباء عن المنطقة. وقد رفض محمد علي، بشكل قاطع، هذه الحكومات التي اعتبرها تركة فرنسيّة، تسعى إلى تغريب المنطقة وسكّانها، وقَطْعِ صلاتهم بموروثهم الثقافي العربي، حيث كان يعتبر منطقة الطوارق وسكّانها من العرب والبربر، امتداداً طبيعيّاً لمنطقة المغرب العربي.

واعتباراً لهذا التصوُّر، جعل الأمير محمد علي مسألة مغربيّة صحراء تمبكتو، أمراً محسوماً عنده، خاصّة أنَّ روابط البيعة والولاء بين سكّان المنطقة وملوك المغرب وسلاطينه، ظلّت قائمة طوال العهود الماضية لتلك المنطقة حتى دخول الاستعمار.

وكان محمد علي طوال فترة السكون التي تلت استقلال مالي،

مؤمناً بأن مشروع إلحاق الطوارق بمالي هو مشروع جائر لن يُكتب له النجاح ولا الحياة، لذلك لم يكن تفجُّر الثورة الأخيرة مفاجئاً له، إذ اعتبره أمراً طبيعيّاً، إن تأخَّر اليوم فسيأتي غداً.

ويعتقد البعض أن محمد علي فعل ذلك كونه يرى المغرب أحق بالمنطقة من فرنسا أو الحكومات الديكتاتورية التي استقلت عنها، لذلك كان يرى أنه لا حل لمشكلة الطوارق إلا بدولة مستقلة، تجمع كل الطوارق في مالي والنيجر.(*) وكان محمد علي يعتبر نفسه مغربياً، سواء استقل بجمهورية الصحراء أم لم يستقل. وعندما تيقَّن من أن فرنسا ستحرم الطوارق من إقامة جمهورية الصحراء، وستُلحقهم بجمهوريتي مالي والنيجر، طالب فرنسا بإلحاقهم بموطنهم الأصلي الذي كانوا ملحقين به، وهو المغرب، كون منطقة الصحراء، بما فيها تمبكتو، كانت حتى وقت قريب تابعة لسلطان المغرب، وكان يحكمها مغربي بلقب باشا حتى دخول الاستعمار وتسلم الفرنسيين مفتاح تمبكتو من آخر عامل مغربي هو الجنرال أحمد الرامي.(١)

ويذكر محمد الغربي أن أهل تمبكتو، في أول استشعارهم للخطر عند وصول الجنرال أرشنار إلى سيغو القريبة منهم، طلبوا من المولى الحسن الأول إرسال جيوش لإنقاذ جزء من مملكته الشريفة،(٢) وذلك عام ١٨٩٤.

(*) كان محمد علي يرى أن الطوارق في مالي والنيجر فقط من يجب انفصالهم، دون الطوارق في الدول المغاربية التي كان يراها امتدادهم الطبيعي.

(١) نجيب زبيب: المصدر السابق، ج٣، ص٣٧٨.

(٢) محمد الغربي: المصدر السابق.

لكن انشغال مولاي الحسن الأول باستتباب الأمن في الأطراف الداخلية لمملكته، وبمواجهة اعتداءات الفرنسيين والإسبان من جهة أخرى،[1] إضافة إلى قلة الإمكانيات في ذلك الوقت، كل ذلك أعاقه عن الاستجابة لنداء أهل تمبكتو، وإنقاذ الأطراف البعيدة لمملكته. إلا أن ذلك لم يمنعه من إجابة نداء رعاياه، حيث أرسل لهم رداً جاء فيه: «إنني شديد الرغبة في أن أقدم لكم المساعدة والحماية التي طلبتموها، ولكني عميق الأسى، وقد عقدت العزم على أن ألبي نداءكم فيمكن أن تعتمدوا عليَّ، ولكن المسافة والبعد يجعلان اتخاذ التدابير أمراً بطيئاً». أخبرهم أنه يفاوض الفرنسيين ليرفعوا أيديهم عن رعاياه.[2] ويبدو أن مولاي الحسن كان عازماً على إجراءٍ ما لولا أن عاجلته المنية في العام نفسه.

وحكم تمبكتو منذ عهد المنصور الذهبي وحتى دخول الاستعمار، حوالى ١٨٠ حاكماً سُموا بالبشاوات، ينتسبون، جميعهم، إلى عائلات مغربية معروفة في مراكش، ودرعة، وفاس، وسلا، وحكموا باسم سلاطين المغرب، إضافة إلى مئات الصناع والتجار والرعاة الذين كوّنوا الطلائع المغربية الأولى، أو لحقوا بها تباعاً. وقد حالف الطوارق المغاربة، وتعاونوا مع الجيش المغربي.[3] وظلت المنطقة طوال الحكمين السعدي والعلوي، تحت رعاية سلاطين المغرب وحكمهم، ويتجلى ذلك في تعيين ملوك المغرب لأمرائها وقضاتها، وفي البعثات الملكية إلى السكان. ويجد الباحث في السجلات الملكية اهتماماً

(١) إبراهيم حركات: المصدر السابق، ج٣، ص٣٧٠.
(٢) ريمون فيرون: المصدر السابق، ص٩٠؛ الغربي: المصدر السابق، ص١٥.
(٣) محمد الغربي: المصدر السابق، ص١٣.

مباشراً تمثل في زيارات العلويين للصحراء، مثل مولاي رشيد، ومولاي إسماعيل، ومولاي عبد الله، الذين وصلوا إلى أقصى حدود مملكتهم عند مصب نهر النيجر. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، بدأت تجربة الحكم الذاتي في الصحراء على يدي المولى سليمان، من دون طلب من السكان.[1]

والثابت أن الجهات الصحراوية شمال النيجر، جهات عربية مغربية واصلت دعاءها لسلاطين المغرب باستمرار، كما يؤكد د. محمد الغربي في «تاريخه».

ولا نعرف أن دولة بعينها استطاعت استتباع قبائل الصحراء بالقوة، أو أن الطوارق أنفسهم استطاعوا تكوين دولة مستقلة، بعد سقوط دولة المرابطين. والمملكة الوحيدة التي انقادوا لها ودخلوا تحت سيادتها، هي المغرب.

يقول الشيخ العتيق سعد الدين الذي يُعتبر مؤرخ الصحراء في العصر الحديث:

> وأما اتحاد جميع أهلها (الصحراء) تحت مملكة عربية أو سودانية، فلم أر من النقول ما يفيده، ولم أر أثراً لأية دولة في بلادهم، بل لم تزل صحاري وقفاراً منذ خربت المدن التي بناها الأقدمون، وغيرها من مدن البربر، ولم يزل أهلها فوضى للإمام، إلا ما يذكر من اتحادهم مع آيير (سلطنة شمال النيجر) تحت سلطان واحد، يحكم على جميع الطوارق الصحراويين بالنيابة عن السلطان الأعظم في فاس.

(١) عبد العزيز بن عبد الله: **معلمة الصحراء**، ص ٩٣ و١٣٥.

ويضيف الشيخ سعد الدين:

إن الطوارق عند دخول المغاربة لتمبكتو تمنَّعوا في صحاريهم في البداية، ثم لما علموا أن الجيش إنما أرسل من سلطان شريف من أهل البيت النبوي دخلوا في طاعته.[١]

وكان الطوارق والسكان السود، على حد سواء، يقطعون بأحقية المغرب وسلاطينه بالمنطقة، لأمرين على وجه الخصوص.

أ ـ بالنسبة للطوارق، فإنهم يعرفون ويدركون تماماً أصولهم الصنهاجية، وعاصمة ملكهم السابقة مراكش، فاعتبروا المغرب امتدادهم الطبيعي. كما اعتبروا سلاطين المغرب المنحدرين من سلالة النبي (ص) أحق الناس بهم من وجهة النظر الدينية.

ب ـ وكذلك الأمر بالنسبة للقبائل السوداء، التي لم تفكر في أي ثورة ضد المغاربة في تمبكتو، كون ذلك سيمثل خروجاً على أمير المؤمنين الذي يوجب الإسلامُ طاعتَه. ولم يحدث في تاريخ المنطقة أن قامت ثورة بدافع وطني أو عرقي بين السود والبيض حتى دخول الاستعمار.[٢]

ويُلاحَظ أنه قبل دخول المغاربة صحراء تمبكتو، طلب عدد من السلطنات الأفريقية هناك الدخول طوعاً تحت السيادة المغربية الشريفة. ولدى مراسلة المنصور الذهبي لهم «رحب أولئك الملوك بمقدم المغاربة، وأرسوا الطاعة إليهم».[٣]

وقد استمر ولاء الأفارقة للأشراف في المغرب في جميع مراحل

---

(١) العتيق سعد الدين: **الجوهر الثمين في أخبار صحراء الملثمين** (مخطوط).
(٢) الغربي: المصدر السابق، ص ٥٩٥.
(٣) المصدر نفسه: ص ٧٢.

التاريخ الحرجة، وحتى دخول الاستعمار الذي قطع تلك الصلات. ونجد أن بعض القبائل في المنطقة ظل حنينها للتبعية المغربية قائماً إلى اليوم.[١]

يقول عبد الرحمن الزعنوني حول هذا الأمر:

... إمارة المؤمنين... سلطة تمتد أحياناً خارج الحدود السياسية للمغرب فإن ممثلي إحدى قبائل (...) (سمّى إحدى قبائل الدول المغاربية) إثر زيارتهم للمغرب، سنة ١٩٨٥م قدموا بيعتهم الرضائية لملك المغرب بوصفه أميراً للمؤمنين.[٢]

وهذا ما واظب عليه محمد علي طوال فترة ما بعد استقلال المملكة المغربية وحتى وفاته.

وعلى الرغم من حساسية هذه القضية بالنسبة للبعض، فإني من باب التعريف بشخصية محمد علي، أورد الخطاب الذي كتبه إلى ملك المغرب الحسن الثاني عام ١٩٦١ بهذا الخصوص (قبل الاستقلال النهائي لمالي عن فرنسا)، وذلك «بنصه» حيث جاء فيه:[*]

إلى جلالة المعظم مولاي الحسن الثاني أطال الله بقاءه:

مولاي، لقد اجتمعت بوالدكم المرحوم جلالة الملك محمد الخامس سنة ١٩٣١م في باريس، في عزومة عزمنا فيها رئيس جمهورية فرنسا السيد دومريك في شهر تموز/يوليو، عرض فيها الرئيس الفرنسي على جميع عظماء مستعمرات فرنسا المدعوين، إذ ذاك، لحضور المعرض الدولي في باريس في

---

(١) الغربي: المصدر السابق، ص ١٤.

(٢) عبد الرحمن الزعنوني: **مغرب الحسن الثاني**.

(*) تلقيت صورة من مسودة هذا الخطاب من ورثة الأمير محمد علي في الرباط.

السنة نفسها، فقدمت نفسي بين يدي جلالته، فجعلت يدي في يديه الكريمتين، وبايعته بيعة الإسلام أمام الجميع المعروض عليهم على (إلى) مائدة الرئيس الفرنسي، مجدِّداً بيعة الآباء والأجداد الماضية لآباء الملك العظيم وأجداده سلاطين المغرب.(*) فسأل الرئيس الفرنسي السيد ابن كبريه بما كنت أتكلم به آخذاً بيدي الملك، ففسر له ابن كبريه كلمات البيعة الإسلامية، فنظر إليّ الرئيس الفرنسي قائلاً: «إنكم أنتم الطوارق لا تزالون تفكرون في أسيادكم الماضية (الماضين)؟ فأجبته بنعم أيها الرئيس».

وبعد ذلك في سنة ١٩٤٦م، اجتمع الرأي الفرنسي على جمع صحراء المغرب الموزع (الموزعة) بين ما يسمونه موريتانيا، والسودان الفرنسي (مالي) والنيجر الفرنسي، والجزائر، ويكوِّنون دولة تسمى صحراء فرنسية في أفريقيا الغربية، لما تيقنت فرنسا أن دويلات أفريقية ستستقل فيما بعد لا محالة، فأرادت فرنسا تعييني للخدمة في تكوين الصحراء لكون أغلب سكان الصحراء قبائل الطوارق، ولعلمهم أنّ لنا طاقة في الخدمة لذلك في الجهات الصحراوية الموزعة.

فحاولت الحكومة الفرنسية كل ما يُرضيني على قبول الخدمة لذلك الغرض، فرفضت القبول به، قائلاً لهم: إن الصحراء صحراء المغرب، فإن كانت نيّة فرنسا التخلي عن

(*) بدأت روابط البيعة هذه منذ عهد المنصور الذهبي ١٦٠٨ إلى عهد المولى عبد الحفيظ بن الحسن ١٩٠٢.

المستعمرات الغربية، فخلوا صحراء المغرب للمغرب، ولا تُكوّنوا مجموعة تزعزع البلاد، أو تبقوا بالسيف كما كنتم، ولا ينازعكم أحد ما دمتم قاهرين.

فلما يئست الحكومة الفرنسية مني في أن أقوم معها في تكوين الصحراء تحت رايتها، أرادت المكرَ بي سنة ١٩٤٨م، وهاجرتُ بعائلتي باسم الحج إلى السعودية، وأقمت هناك لمدة ثلاث سنوات، فجعلت أولادي في مدارس مصر، ثم رجعت إلى بلدي تمبكتو في السودان الفرنسي (عام) ١٩٥٢م، فاستقلت، إذ ذاك، من منصب الإمارة على البلاد، ومن منصب الاستشاري العام في المجلس التشريعي للسودان، فصرت أبث الدعوة للتعليم. وقمت بإرسال الشباب إلى بلاد السعودية، وإلى مصر للتعليم، وأُنفق عليهم بطريق حوالات في البنوك.[1] فلما ظهر ذلك للحكومة الفرنسية سنة ١٩٥٣م أصدرت الأوامر إلى البنوك بمنع قبول حوالات للطلاب في بلاد العرب، ليتعلموا العربية، فأرادت القبض عليّ في السنة نفسها أيضاً، لأترك الوطن إلى السعودية، فكنت فيها إلى سنة ١٩٥٦م.

فلما بلغني رجوع الملك محمد الخامس من المنفى وتحصُّله على الاستقلال المغربي، رميتُ الجنسية الفرنسية، فأخذت جنسية المغرب في السفارة المغربية بالمملكة العربية السعودية في أول شهر باشرت فيه السفارة العمل، وكتبت إلى والدكم، رحمه اللّه، بحالتي جميعها، وموقفي وموقف بلادي

(١) قام محمد علي بهذه الخطوة لإنقاذ بني جلدته من التبعية الفرنكفونية.

بأننا لا نرضى ولن نرضى إلاّ الانضمام مع أصلنا المملكة المغربية، فجددت البيعة لنفسي وباسم بلادي في كتاب أرسلته إلى والدكم المرحوم، فأجابني جلالته على يدي السيد محمد الإمام ابن الشيخ ماء العينين لما قدم الحجاز في أول وفد للمغرب في الحج سنة ١٩٥٦م.

وقال لي في الجواب إن جلالة الملك محمد الخامس «لا يسامح ولا يصالح ولا يتخلى عن شبر من الأرض كانت في حكم المغرب فيما مضى»، فتمسكت بعزم الملك محمد الخامس وبقوله، إذ أعرف أن لجلالته حقاً في جزئيات المغرب المنقطعة عنه.[١] وبعد ذلك كونت فرنسا اتحاد ما سمته باتحاد مالي الذي كونته فرنسا لبقاء مصلحتها دائماً في بلادنا، فمنعتُ بلادي، بلاد الطوارق، التصويت لرغبة الاستعمار، ورفضت أنا كل رغبات الاستعمار التي حاولت أن تفرّقنا مع المغرب، فكتبت في الجرائد في مصر والسعودية وليبيا، وكتبت أيضاً إلى جميع دول العالم بتشنيع عملية الاستعمار فينا وقطعنا عن المغرب، بحيث هو أصلنا ونحن جزء منه.

مولاي، وفي سنة ١٩٥٨م جمعنا مساعدات في المملكة العربية السعودية ما يقارب مليوناً ومئتي ألف ريال سعودي، فسافرت من السعودية إلى المغرب في الشهر الخامس من السنة نفسها لألاقي المرحوم الملك الراحل أطلب منه الإعانة في الجهاد بأن يتركني في صحراء المغرب أجاهد لانضمام بلادي

(١) لا تزال قبائل في عموم الصحراء تدين بالولاء والانتماء هذين.

إلى المغرب قبل أن تسلم فرنسا البلاد للخونة وأذنابها المرتزقة، كما فعلت الآن... وما كان عليه الأمر إلاّ أن منعني رئيس حكومة المغرب، إذ ذاك، عبد اللّه بن إبراهيم، ملاقاة جلالة الملك محمد الخامس!

فبقيت في الرباط خمسة عشر يوماً ممنوعاً من ملاقاة الملك، وتزودت من الرئيس بكلام لا يمكن أن أتفوّه به إلا لجلالتكم مشافهة.

وبعد ذلك، رجعت خائباً إلى الحجاز، فأرجعت الإعانة إلى أربابها والتجأت إلى المملكة الليبية فجعلتها مركزاً لهجرتي أتربص فرصة، فقبل الملك إدريس السنوسي هجرتي، ثم أمرني بمغادرة أراضيه بسبب حملي جنسية المغرب والدعاية له. وقالت لي الحكومة الليبية إنه ليس لي أن أكون في أراضيها وبلاد المغرب مستقلة ومحررة، فغادرت ليبيا بنفسي تاركاً عائلتي هناك في مدينة طرابلس الغرب... ولي في الرباط الآن مدة أربعة أشهر، وكان وزير شؤون الصحراء فال ولد عمير، وحرمة ولد بانا، ومكتب الدكتور ولد الخطيب، يستنظرون قبول جمهورية مالي رجوعي إليها، مع أنني لست من مالي، ولا جمهورية مالي تقبل رجوعي إليها، إلا بشرط تكذيب نفسي من الواقع، ثم الكتابة إلى البلاد جميعاً بتكذيب نفسي بكل ما كتبتُه إلى الدول، وبما كنت أنشره من منشورات في البلاد بأن بلادنا بلاد مغربية، فنحن مظلومون، والمغرب مظلوم فينا. فالآن أرجو من جلالة الملك قبولي، وإنقاذ كرامتي من الشماتة، إذ ضاع عمري وفقدت منصبي وثروتي في محاربة التفرقة التي أبلانا بها الاستعمار الفرنسي. وقد تركت جالية

طلبة العلم في السعودية، وكذلك في مصر، وفي المملكة الليبية،[1] هم يتعلمون هناك جميعاً ليكونوا رجال غد يربطون بين جزئيات المغرب المقطوعة عنه.

مولاي أطال الله بقاءكم ودام نصر الله لكم، وأحيط جلالتكم علماً بأن كرامتنا وشرفنا وحياتنا مهددة إن لم تسرع إلينا تدابيركم التي عمت البعيد والقريب، أدامكم الله عزاً للوطن وذخراً للمروءة آمين.

التوقيع: الأمير محمد علي الأنصاري التمبكتي
الحاكم العام على قبائل الطوارق في بلاد تمبكت

بعد هذا التاريخ، وبالتحديد سنة ١٩٦٣، استُدرج محمد علي الأنصاري حيث تم اعتقاله، وسُلم إلى مالي وزُج به في السجن، وكان الأمر سيؤول إلى إعدامه لولا عنايةُ الله، حيث كتب الأنصاري خطاباً إلى الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر الذي تعرف إليه، وعقد معه صداقة أثناء مروره بمصر. وقد وقف عبد الناصر إلى جانب محمد علي، وأنقذه من الإعدام، عندما اتصل برئيس مالي (آنذاك) موديبوكيتا، وهدده بوقف الدعم السياسي والاقتصادي لمالي لو مُسَّ محمد علي بمكروه.

ومكث الأنصاري في السجن حتى جاء انقلاب الرئيس موسى تراوري على موديبو الشيوعي عام ١٩٦٨، ليخلي سبيله. وهكذا تمضي الأيام والسنون على محمد علي، لينتهي به الأمر إلى الرجوع إلى المغرب مرة أخرى، وحيث بقي فيها حتى توفاه اللّه في العام ١٩٩٤م.[2]

---

(١) معظمهم تخرج ورجع إلى مالي، ولكنها رفضتهم.
(٢) عمر الأنصاري: صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد ٦٧٠٩، ١١/ ٤/ ١٩٩٧.

الفصل الثالث

المستعمِرون الجدد

منذ بواكير الاتجاه إلى الاستقلال في منطقة الطوارق، بدأت الإدارة الاستعمارية في تهيئة المنطقة لظروف جديدة، لتحويلها من استعمار مباشر، إلى استعمار غير مباشر، مهّد لدخول المنطقة، لأول مرة في تاريخها، أسوأ صراع عرقي.

فمنذ اختلاط الجنسين الأبيض والأسود في المنطقة، والاثنان يقيمان تكاملاً فريداً بينهما. ولا يفوتنا أن نوضح أن العرق الأسود لم يكن وقفاً على قبيلتي السنغاي والبمبارة، وغيرهما من القبائل الأفريقية في المنطقة. بل كان من بين القبائل الطارقية فئات وبيوتات أشد سواداً من الأفارقة أنفسهم. وبين الطوارق اليوم قبائل سوداء معروفة، لا تتحدث سوى لغة الطوارق التي هي لغتها الأصلية.

وقد زار أحد أشهر الجغرافيين، ابن حوقل، منطقة الطوارق أواخر القرن العاشر الميلادي، وصرّح بأن «حكام تادمكة (شمال مالي)

والقبائل المنسوبة إليهم، أصلهم سودان، ابيضت أبشارهم وألوانهم، لقربهم إلى الشمال. ويروي ابن حوقل عن الكندي:

> أن البيضان إذا تناسلوا في بلد السودان سبعة أبطن عادوا في سحنتهم وبسوادهم، وإذا توالد السودان في بلد البيضان سبعة أبطن عادوا في صورتهم وخلقهم من البياض والنقاء.[1]

ونشاهد حالات كهذه في جمهورية السودان اليوم، التي استحالت فيها قبائل بيضاء في الأصل إلى السواد. وفي الصحراء قبائل صنهاجية معروفة، وبيوتات من البربر والعرب، تبدلت ألوانهم، منها تلك التي أنجبت العلامة أحمد بابا التمبكتي الصنهاجي، من علماء القرن العاشر الهجري، ومنها بعض قبائل الفلان، وبعض قبائل الهوسا في النيجر، وغيرها، إضافة إلى تلك التي اسودت بشرتها نتيجة زواج الآباء البيض من الأمهات السمراوات.

ولكن ماذا يمكن القول والإدارة الاستعمارية تضرب بحقائق التاريخ عرض الحائط، وتأبى إلا فصل هذه القبائل عن بعضها (كفعلها في محاولاتها فصل البربر عن العرب) وترسيخ ثقافة العنصرية، حتى ذهبت إلى الحد الذي جعلها تنشئ ما أسمته «قرى الحرية» للقبائل الطارقية السمراء، بدعوى تحريرها من التبعية الطارقية والعربية!

ومنذ دخول المنطقة في الإسلام، نجد النصوص التي بين أيدينا اليوم، تتحدث عن الدور العظيم الذي قامت به كل القبائل السوداء في المنطقة، ودخولها حليفة للمرابطين في جهادهم وفتوحاتهم، طوال مدة

---

(١) ابن حوقل: **صورة الأرض**، ص١٠٥.

قيام دولتهم. كما نقلت إلينا المصادر التكامل والتكافل وحسن الجوار، التي كانت قائمة بين الجهتين، منذ قيام مملكة غانا القديمة. ولم يسبق في تاريخ المنطقة قطُّ، كما نقل د. محمد الغربي (راجع: الفصل السابق) «أن قامت أية ثورة بين الجنسين بدافع وطني أو عرقي، حتى دخول الاستعمار».

ولا ينكر أحد ممارسة الجميع للرّق، سواء الطوارق، أم الأفارقة، وهو المأخذ الرئيسي (لحماة الإنسانية في الغرب) على الطوارق. فهي ظاهرة كانت لها أسبابها المعروفة، ولن يسجل فيها التاريخ فظائع أكثر من تلك التي مارسها الغرب نفسه. وتشهد الظروف التي حصل فيها الاستقلال، والواقع السائد قبله، بأن الطوارق أقل الناس اعتباراً للون أو العرق. ويمكن السؤال هنا: إن كان الأمر كذلك فلمَ نجد مجموعة زعماء قبائل أزواد العظمى تصوت لصالح البقاء مع الماليين، رافضة البقاء تحت الوصاية الفرنسية. ولكن الطوارق في مالي خاصة، وفي النيجر كما سنوضح، عاشوا ذهولاً فريداً، هم وجميع الماليين، لدى تسلم خلفاء الاستعمار للاستقلال. فقد عاش الجميع تفاصيل حلقات أسوأ مسلسل عاشته المنطقة.

ومنذ إعلان الاستقلال انفصلت بلاد الطوارق، وصارت مشكلة الطوارق، التي هي في الأصل مشكلة واحدة، تختلف ظروفها من بلد لآخر.

الاستقلال

منذ بدايات التوجه إلى الاستقلال في منطقة الطوارق عام ١٩٥٨،

صعدت احتجاجات قوية من معظم سكان أزواد، ترفض مشروع تقسيم الصحراء. وكان على سكان الشمال أن يصوتوا لأمرين لا ثالث لهما: إما بالبقاء تحت السيادة الفرنسية؛ أو تقسيمهم إلى شتات بين دول الجوار.

وافق الطوارق على الانضمام إلى مالي، والنيجر، مفضّلين «السيادة المسلمة» مهما كان لونها أو جنسها على السيادة الاستعمارية، أملاً في أن يتفاهموا مع الأفارقة بعد رحيل الاستعمار، وهو الوعد الذي تحصّلوا عليه من الحكام الماليين إذا ما صوتوا بالبقاء معهم.

وقام في العام نفسه كل من الأمير محمد علي الأنصاري، والشيخ محمد محمود ولد الشيخ الأرواني (أحد القادة والعلماء المبرزين في الصحراء)، بعد التفاهم مع الإدارة الفرنسية، بجولات عدة في الصحراء الكبرى، لإقناع القبائل العربية والطوارقية بالتصويت للاستقلال بجمهورية الصحراء. لكن مبادرات من موديبوكيتا استعان فيها ببعض شيوخ الصحراء، منهم محمد المهدي بن الطاهر (شقيق الأمير محمد علي)، والطاهر أغ (بن) أيلي، وتلجات، حالت دون ذلك، لقناعتهم بأن فرنسا لن تسمح لهم بذلك، وليكسبوا ودّ الماليين، حتى يكون الانضمام «المكره» مع مالي عن طيب خاطر، وليس إجبارياً، فتنقلب مالي عليهم بعد رحيل فرنسا.

وقد زادت معارضة الانضمام إلى مالي منذ اللحظات الأولى لاستقلالها، كما سيأتي في الفصول القادمة، خاصة بعد اكتشاف الطوارق سياسة العسكريين الماليين الرامية إلى قمعهم وتهميشهم.

ولا شك في أن فرنسا لو سلّمت الاستقلال للوطنيين الحقيقيين من أبناء مالي، لآل أمر البلاد جميعها إلى خير. ولكن بات على جميع

الماليين السود والبيض، على حد سواء، أن يدفعوا ثمن وقوفهم مع موديبوكيتا الذي كان مؤمناً بأغرب أيديولوجيا تعرفها المنطقة، إذ لم تكن مبادئه الشيوعية والاشتراكية قد سُمع بها في البلاد، فضلاً عن أن يستوعب أحد فرضها على الواقع. وهي المبادئ نفسها التي كان سنغور عرّابها، حيث حمت جذوة بعث أمة زنجية تسود غيرها! وبفضل جهود تقوم على استعباد صنّاجة غرب أفريقيا المصاب بعقدة «التفرنس» وخطبه، ملأ سنغور رؤوساً صغيرة من أمثال موديبو، بمبادئ كفيلة بالارتقاء بالأفارقة، إلى مصاف الأمم الراقية. وكان على الأفارقة في مالي تحديداً، أن يعيشوا أول تجربة في حياتهم، تقوم على استعباد البِيض عملا بالمِثْل. وكانت فلول الجنود الذين جندتهم إدارة الاستعمار على أتم استعداد لذلك. ولا ريب في أن أول من استنكر فظائع موديبو هم بنو جلدته من البمبارة، وغيرهم من الماليين المخلصين الذين حاربوا التفرقة العنصرية التي زرعتها فرنسا بين سكان عاشوا متجاورين معهم منذ قرون مديدة.

ثورة ١٩٩١: أسبابها ودوافعها

لم يكن اسم الطوارق معروفاً ولا مألوفاً لدى المشارقة العرب، عدا فئةً قليلة من المثقفين، حتى قيام ثورة التسعينيات، التي نشرت فيها الصحافة العربية تغطيات عن المجازر التي أُوقعت ضد الطوارق. وقبل أن نستعرض سنوات القمع والتشريد التي تلت الاستقلال، نقف أولاً على الأسباب التي دعت إلى إعلان الثورة التي أعادت الطوارق ومأساتهم إلى صلب الأحداث.

تقول المذكرة التي رفعها قادة الجبهات الأزوادية، وأعلنوا فيها مطالبهم أمام المجتمع الدولي:

نظراً لسياسة التهميش والتجهيل التي سلكتها حكومات مالي منذ الاستقلال عام ١٩٦٣م، حيث واجهت احتجاجات بعض معارضي الطوارق، بالانتقام من السكان العزَّل والمدنيين وإبادتهم وتشريدهم، إلى دول الجوار؛

ونظراً لاستمرار هذه السياسة لأكثر من ثلاثين عاماً هُمشت فيها المنطقة تماماً، إلى درجة منع المساعدات الدولية لمتضرري الجفاف؛

ونظراً للبطش والإهانات التي لم يعرف الطوارق غيرها منذ الاستقلال، ووعياً منا (الجبهات المسلحة المعارضة) بضرورة تمتع كل إنسان بحقوقه في الحياة طبقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المصرَّح به في ١٠ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٤٨م؛

وبعد فشل كل محاولات الطوارق في الاندماج مع مالي؛

ونظراً لحالة انعدام الأمن التي خلقها الجيش المالي؛

نظراً لكل هذه العوامل، فإن الجبهات الأزوادية تصرح علناً التزامها بالنضال من أجل عودة هذا الشعب إلى ترابه، مع ضمان حقوقه الثابتة لتقرير مصيره بنفسه، كما تؤكد التزامها بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، واحترام جميع الاتفاقيات المتعلقة بقوانين الحرب، والاهتمام بسلامة واستقرار البلدان المجاورة، وتقوية علاقات حسن الجوار معها.

ونستعرض في ما يلي تَعاقُب الحكومات الديكتاتورية في مالي وما خلفته كل منها في المنطقة.[1]

عهد موديبوكيتا: ١٩٦٣ـ١٩٦٩

لم يكن كيتا سوى طالب من طلاب المدرسة الشيوعية، الذين تشربوا مبادئها ذلك الحين، وقد سعى سعياً حثيثاً في عهد الفرنسيين لنيل الاستقلال، ليصبح أول رئيس لجمهورية مالي بعد استقلالها عام ١٩٦٣. وما كادت الأمور تستتب له حتى أخذ في تطبيق مبادئه الشيوعية (السائدة حينذاك في المنطقة)، فكان أول قراراته التي أصدرها هو القضاء على الزوايا، وعلى كل فكر كلاسيكي ورجعي، يحول دون تطبيق المبادئ الاشتراكية. وكان العلماء الطوارق والأفارقة، على حد سواء، أول من عارض هذا المشروع، الذي رأوا أن كيتا يحاول، من خلاله، القضاء على الهوية الإسلامية للماليين، فكان أن أمر باعتقال كل معترض، وتصفية جميع المناوئين لمشروعه من دون تفريق (خشية أن يحولوا دون تنفيذ مخططاته). ومن شدة استعجاله في تطبيق التقدمية، قال مرة «إنه لن يتسنى لنا إقامة الشيوعية إلا عبر عملية تهجين بين الجنسين الأبيض والأسود، يخرج من خلالها جيل شيوعي واحد»!

وكان موديبو كيتا قد أقنع الطوارق لدى الاستقلال، بأن لا داعي للانفصال عن الأفارقة، وعلَّل ذلك بأنهم إخوان وجيران تجمعهم عقيدة واحدة، وسيتعايشون تحت راية الإسلام، كما كان في السابق تماماً.

---

(١) عمر الأنصاري: **الشرق الأوسط**، العدد ٤٩٧٢، ٩/٧/١٩٩٢.

واطمأن الطوارق والعرب إلى تلك الدعوة في أول الأمر، لكن سرعان ما انكشف مخطط كيتا الذي جعل الاحتلال الفرنسي أهون على الطوارق من المصائب التي توالت عليهم بعد الاستقلال على أيدي العسكريين الماليين، الذين تتابعوا على السلطة. فالفرنسيون لم يستخدموا الأساليب التعسفية إلا لدى الاحتلال، واستعملوا بعد ذلك الأساليب السلمية الأخرى في فرض الهيمنة على المنطقة.

مأساة كيدال

لم تكن مأساة كيدال (إحدى محافظات الشمال وأقوى معاقل الطوارق) وليدة الصدفة، فجذورها متصلة بعهد الاستعمار الفرنسي والحكم العسكري من بعده. فقد دلت هذه المأساة على الغدر المبيَّت للطوارق من قبل الحكومة العسكرية المستقلة، وذلك حينما وقَّع زعماء الطوارق في الشمال لصالح الاستقلال مع مالي، خاصة زعماء منطقة آدرار السبعة، الذين أكدوا وطنيتهم لمالي حينما رفضوا المشروع الذي اقترحته إدارة الاستعمار. ولم تنقضِ سوى ستة أشهر فقط من توقيع هؤلاء الزعماء لصالح الاستقلال مع مالي، حتى بدأت النوايا الحقيقية لحكومتهم الجديدة في الظهور.

يقول الدبلوماسي المالي د. محمود زبير، مشيداً بدور الطوارق في الاستقلال مع مالي:

الاستعمار الفرنسي كانت عنده خطة لفصل الصحراء، لتكوين دولة تشمل أجزاء من شمال مالي، وشمال النيجر، وجنوب الجزائر وتشاد، يهيمنون (الفرنسيون) عليها، لإجراء

تجاربهم النووية، والسيطرة على شعوب المنطقة، (وهي) الخطة التي أحبطها زعماء الطوارق، بفضل وعيهم[1] وصوّت معظمهم لصالح الاستقلال مع مالي التي كافأتهم بالقمع.

ويذكر إمبيري أغ رهية، أحد الكتّاب الطوارق في مالي، أن أحد أعوان الأمن الماليين قام في حزيران/ يونيو من عام ١٩٦٣، بسبب عجرفته، بتفجير حدث خبيث استمد جذوره من الحقبة الاستعمارية. ففي حادثة استفزازية قال لشاب طارقي اسمه الحاج أغ آلا: «أنت لا تستحق إلا ما قد سبق لوالدك أن لقيه على أيدي الفرنسيين».

وكان والده، واسمه ألاّ أغ البشير، معادياً للإدارة الفرنسية كغيره من العرب والطوارق منذ عام ١٩٢٩، وقد قُتل هو وابنه الأكبر محمد أغ ألاّ سنة ١٩٥٤. وبعد دفنه بثلاثة أيام قام الفرنسيون باستخراج جثته من القبر، وقطعوا رأسه، وطافوا به في كل المنطقة، فما كان من الشاب بعد ذلك إلا أن قرر الثأر لوالده، وقتل الذين ساعدوا الفرنسيين على معرفة مكان دفنه.

وعلى الرغم من أن فتيل تلك المشكلة نُزع بسرعة، إلا أن دوريات التفتيش التابعة لمالي ظلت تجوب دائرة كيدال، وأخذت تروّع مخيمات الطوارق، وقامت بتعرية الرجال أمام أُسرهم، فقُتل عدد كبير من المدنيين العزّل، وأبيدت مخيمات كاملة، ونُفذت إعدامات بالجملة أمام العيان... إضافة إلى حرق أشخاص وهم أحياء، وموت عدد كبير من النساء وأطفالهن في السجون، والقضاء على قطعان البقر والإبل.

---

(١) مجلة **الدعوة**، العدد الصادر في ٢٠/١/١٩٩٤.

وانتهت أحداث كيدال في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، بعد أن أفرزت آثاراً مدمرة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية. فقد تضررت تربية المواشي إثر الإبادة الهوجاء، وهاجرت أعداد كبيرة من الطوارق إلى الجزائر والنيجر بحثاً عن العيش بعد تسميم آبارهم، وفرض ضرائب قاسية عليهم، وإفناء قطعانهم ونهب ممتلكاتهم. وتوَّجت حكومة كيتا تلك الممارسات الشنيعة بسن قانون الطوارئ في منطقة الطوارق الذي استمر لأكثر من ربع قرن بعد ذلك.

عهد تراور: ١٩٦٩ـ١٩٩١

اتسمت فترة رئاسة موديبو كيتا بأحداث عنيفة ودامية. فقد أرهق عهدهُ الأسود شعبَ مالي عامة، والطوارق خاصة، وتعبوا من «شيوعيته» التي أنكرها الجميع. وإزاء ذلك، قاد ضده الجنرال موسى تراوري انقلاباً عسكرياً أطاح به. وبرغم ما اتسم به عصر تراوري من مظالم، إلا أن بعض الشر أهون من بعضه الآخر. فقد نهج تراوري مع الطوارق سياسة القتل البطيء، إذ استعمل معهم سياسة التهجير والتجويع والتجهيل، فضيَّق عليهم الخناق، وأقفل في وجههم أبواب التجارة مع إخوانهم في دول الجوار، ومنع عنهم المساعدات التي كانت تتدفق عليهم من الهيئات والدول إثر تضررهم من الجفاف في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

وظل الطوارق، طوال حكم تراوري، صابرين، ظناً منهم أنه سيعيد النظر في سياساته إليهم وإلى مشاكلهم ويسعى إلى معالجتها. وظلوا يلحون عليه في النظر إلى مشاكلهم بعين الجد والعدل، فكان يعدهم

ويمنّيهم حتى كلّوا من ذلك، وعرفوا أن لا مناص لهم من إعلان الثورة عليه، وذلك ما حدث في حزيران/يونيو ١٩٩٠. فاضطرت مالي لإجراء مباحثات مع الطوارق بعد اعترافها بجبهات المعارضة التي تأسست ذلك الحين، وبالتهميش الذي نال الطوارق منذ الاستقلال.

اتفاقية تامنغست الأولى: كانون الثاني/يناير ١٩٩١م

وقعت اتفاقية تامنغست من قبل الحكومة المالية والحكومة الجزائرية والحركتين الشعبية والإسلامية للأزواد. ومن أبرز بنود هذه الاتفاقية الوقف الفوري للأعمال الحربية بين الطرفين، ثم سحب القوات المالية من المنطقتين السادسة والسابعة (منطقتي الطوارق في الشمال) وإعطاء الحكم الذاتي فوراً لهذه المنطقة.

والجهات الأربع المعنية بهذه الاتفاقية هي:

أ ـ الجيش الثوري لتحرير أزواد؛

ب ـ الجبهة الشعبية لتحرير أزواد؛

ج ـ الحركة الشعبية لأزواد؛

د ـ الجبهة العربية الإسلامية لأزواد.

وقدم قادة هذه الجبهات شروطهم لوقف القتال، وتلخصت في ما يلي:

أ ـ الوقف الفوري لأعمال الإبادة الجماعية للمدنيين، وللمقومات الاقتصادية للشعب الأزوادي؛

ب ـ تشكيل لجنة دولية نزيهة ومستقلة لتقصي الحقائق حول الإبادات

الجماعية والأضرار البشعة التي لحقت بعموم الشعب الأزوادي؛

ج ـ إطلاق سراح جميع المعتقلين الطوارق؛

د ـ الانسحاب الكلي للجيش المالي من مناطق أزواد لتمكين اللاجئين الفارين من العودة إلى أرضهم؛

هـ ـ محاكمة المسؤولين عن المجازر والتجاوزات التي لحقت بالطوارق، طبقاً لمبدأ دولة القانون؛

و ـ دفع التعويضات الكاملة لضحايا الإبادة الهوجاء، ولكافة المتضررين وذوي الحقوق.

تجدر الإشارة إلى أن حكومة مالي رفضت نشر مضمون الاتفاقية برغم إلحاح بعض أعضاء الوفد الذين قاموا بالتوقيع عليها، ولم ينشر إلاّ البيان الصحافي من دون تعريف بما توصلت إليه المحادثات فعلياً، فتصور الشعب المالي بذلك أن الحكومة قد «باعت» جزءاً من التراب الوطني، ما تسبب في تظاهرات ضد الحكومة واضطرابات أدت إلى الإطاحة بالرئيس موسى تراوري على يد المقدم تومانى توري.

حكومة توري الانتقالية: ١٩٩١ـ١٩٩٢

أعلن توري، بعد انقلابه على تراوري، بزوغ «فجر صادق» على مالي، ووعد بالديموقراطية في البلاد، فكانت أولى خطاه إلغاء اتفاق تامنغست وإعلان حالة الطوارئ في البلاد. وأمر بـ«تطهير» الصحراء من العرب والطوارق، الذين أصبحوا هدفاً للقتل أينما وُجدوا من قبل الحكومة والسكان السود، على حدٍّ سواء.

وقد أظهر توماني توري للطوارق والعرب عداءً شديداً لم يشهدوا مثله قطُّ، كما أبدى في سياسته عدم الاكتراث بهم. وظلوا طوال فترة حكمه تحت رحمة جيشه الذي تفنن في إبادتهم، فارتكب ضدهم مجازر لم تشهد البلاد مثلها. وزاده إقداماً على التمادي في جرائمه، عدم استنكار أحد (في العالم) ما يفعله، حيث اعتبرت جميع الدول هذه الإبادات مشكلة داخلية، وجميع الذين أدلوا بدلوهم في مبادرات الصلح، وهم الجزائر وليبيا، اتهمهم الطوارق بأنهم مارسوا ضغوطاً ضدهم لأنهم يقدمون أمنهم الحدودي ومصالحهم على القضية الطوارقية.

وقد وجد المقدم توري نفسه في دوامة من المشاكل، حيث أوقع بالطوارق مجازر مريعة، حوّلتهم إلى لاجئين في الدول المجاورة. وقد نشرت الصحافة، بجميع أنواعها، أخبار تلك المجازر الدامية ونزوح الأعداد الهائلة من اللاجئين، فانبرت لحكومة مالي فصائل جبهات أزواد تقاتلها بسلاحها من دون دعم من أي جهة تذكر. وبعد أن رأت مالي أن المجتمع الدولي لن يسكت عن ممارساتها، عندها فقط رضيت بإجراء مباحثات جديدة مع الطوارق، فكانت الاتفاقية الثانية التي لا تختلف عن تلك التي أُلغيت من قبل بعد الانقلاب على تراوري.

الاتفاقية الثانية في الجزائر: آذار/ مارس ١٩٩٢

بالرغم من الجديّة التي أظهرتها حكومة مالي تجاه الاتفاقية الأخيرة، إلاّ أنَّ هاجس الخوف كان لا يزال يسيطر على عدد كبير من الطوارق، معلّلين ذلك بما حصل في اتفاق تامنغست (الأولى) في عهد تراوري. فالشروط هي نفسها التي تم توقيع الاتفاقية عليها في الاتفاقية

الأولى، لذلك اتهم كثير منهم المقدم توري بحب الانتقام من الطوارق البيض. ومن أجل ذلك، أصر بعض الطوارق على الحصول على ضمانات دولية، غير أن أحد مندوبي حكومة مالي في موريتانيا نفى إمكانية ذلك بقوله: «إنَّ مشكلة الطوارق لا ينعكس تأثيرها على الأمن والسلم العالميين، فهي ليست سوى مشكلة داخلية فحسب».

وقد شجع هذا جيش مالي على التمادي في ممارسة فنون القتل والتشريد ضد الطوارق. وترافق ذلك مع تحرك الدبلوماسية المالية بهدف إقناع العالم والرأي العام بأنها ضحية تمرد داخلي، مستغلة جهل الجميع بمأساة الطوارق ومستفيدة من الحصار الإعلامي الذي تم فرضه على قضيتهم.

وكل ما حصل بعد توقيع الاتفاقية التي تقضي بإعطاء الطوارق حكماً فيدراليا لمنطقتهم مع بعض الامتيازات التي طالبوا بها، هو تشكيل دوريات من الطرفين للإشراف على وقف إطلاق النار، إضافة إلى ما قام به بعض المسؤولين في الجانبين من زيارة مناطق اللاجئين في الجزائر وموريتانيا لشرح بنود الاتفاقية وإقناعهم بالعودة إلى الصحراء، من دون تنفيذ أي مشروعات، ولا دفع تعويضات لهم.

الرئيس «الديموقراطي»: ١٩٩٢

الديموقراطية هي حلم الشعوب التي عاشت دهراً طويلاً تحت وطأة الاضطهاد. وقد عاش شعب مالي أكثر من سبعة أعوام بعد الاستقلال تحت نير الشيوعية التي حملها موديبو كيتا، وتلاها نظام الرئيس تراوري لأكثر من ربع قرن. وانتهك هذا النظام الذي يسمى

«دستوري عادي»، كل ما عظم وحرم، ثم جاءت المرحلة الانتقالية التي استغلها توري، ففعل فيها ما لم يفعله غيره في عشرين عاماً، فأزهق آلافاً من الأرواح، ودمر كل ما يمكن أن يُستفاد منه من زراعة وآبار ومواش.

انقشعت سحب تلك العهود، وجاءت الديموقراطية لتبث الحياة في الدولة المالية. ولا ندري هل ستنجح الديموقراطية في مالي أم لا؟

فالطوارق لم يشاركوا في الانتخابات حينها، ولم يؤسِّسوا أحزاباً في ذلك الوقت، لأنهم كانوا لاجئين ومشردين بسبب المجازر التي أُوقعت بهم.

وعلى أي، فأكبر المصائب التي عاشها الطوارق والإبادات الجماعية التي تعرضوا لها، كانت في عهد التعددية هذه، فلم يكن الرئيس المنتخَب وقتها ألفا كوناري يملك عصا سحرية ذلك الوقت، بل كان وطنياً صادقاً حاول إنقاذ بلاده وشعبه. لكن الجيش المالي الذي سلمه السلطة ذلك الحين، لم يعطه صلاحيات الرئيس إلا في ما يتعلق بجلب المساعدات الخارجية الاقتصادية لمالي، وتلميع صورتها في الخارج. أما الحكم في الداخل، فظل تحت هيمنة الجنرالات العنصريين، الذين وجدوا الفرصة السانحة تحت عباءة الديموقراطية للانتقام من الطوارق، الذين روّجوا ضدهم «بروباغندا» عدائية، واتهموهم بأنهم «باعوا آباءهم، وتاجروا بهم في أسواق النخاسة في العالم»!

الفصل الرابع
مسلسل العذاب في النيجر

بعد عرض مسلسل العذاب السياسي الذي عاشه العرب والطوارق في مالي، أبدأ في هذا الفصل بعرض ملخص لمسلسل عذابهم في النيجر المجاورة، وذلك، قبل أن أرجع لسرد المآسي العنصرية في مالي، بغية ربط عهود ما بعد الاستعمار في الدولتين (مالي والنيجر).

كانت زيارتي الوحيدة للنيجر في أواسط شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٤. وأثناء وجودي في العاصمة نيامي، التقيت برئيس الوزراء حينها علي سلي الذي قدمت حكومته استقالتها في العام التالي، إثر الفوز الساحق الذي أحرزته المعارضة هناك، وكان جواب علي سلي، عن ثورة الطوارق في النيجر وسببها قاطعاً، حيث قال لي:[١]

إن الطوارق أهلنا وإخوتنا، وقد كان السبب في ثورتهم هو الإهمال الذي لقيته منطقتهم من قبل الحكومات السابقة، إذ لم

(١) عمر الأنصاري: جريدة **المسلمون**، العدد ٥٢٧، ١٠/٣/١٩٩٥.

تقم لهم أي مشاريع إنمائية أو اجتماعية أو غيرها (. . .). نحن الآن في عهد حكومتنا هذه توصلنا مع إخواننا الطوارق إلى اتفاقية بإشراف الحكومة الفرنسية، وسنسعى جاهدين لإحلال السلام في المنطقة، وإعطاء إخوتنا حقوقهم، وسنقيم المشاريع في مناطق الطوارق.

أضاف سلي:

إن من أهم الشروط التي نصت عليها الاتفاقية، وقف الهجمات بين الجانبين لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد تلقائياً. ومن جهتنا، سنبذل قصارى جهدنا لإقامة المشروعات المتنوعة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة وغيرها. . . كل ذلك في مناطق إخواننا الطوارق، خاصة ولايتي أقدز، وطاوا. وكخطوة من قبلنا لمباشرة التنفيذ، شكّلنا لجنتين: لجنة أمنية، ولجنة مراقبة. الأولى لمراقبة استتباب الأمن في مناطق الطوارق، والثانية لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاقية، إضافة إلى هيئة لتحديد المواقع المناسبة لإقامة مراكز صحية، ومستشفيات، ومشاريع التنمية الزراعية. ونتوقع أن ننتهي من إنجاز كل هذا في فترة وجيزة.

وسألت علي سلي عن مشاكل بلاده التنموية؟ فقال:

كما تعرف، فإن الغربيين لا يهمهم أمننا واستقرارنا، فكيف بمعاونتنا في شيء ينفعنا؟! فمنذ استقلّت بلادنا ونحن نحاول مكافحة هذه المشاكل، ويكفي أننا نحاول منذ عشر سنوات الحصول على قرض لإنشاء خط بري مع الجزائر (يُحيي مناطق

الطوارق)، وكلما عرضنا المشروع على الجهات الدولية المختصة حاولت جعله مستحيلاً! وهكذا.

وأثناء جولتي في العاصمة نيامي وجدت مدينة جميلة، ومتواضعة في الوقت نفسه، خاصة وسطها المطل على نهر النيجر، وكنت قد استبشرت خيراً عند رؤيتي النهر، ومزارع الأرز التي تعانقه، حيث اعتقدت أن النيجر محظوظة بنهرها، كما حظيت مصر بنيلها. ولكن سرعان ما تلاشى ذلك التفاؤل عندما علمت أن النهر الذي لا يمر بغير ٢٠٪ من أراضي النيجر، لم يُستغل كما ينبغي، بل ظل استغلاله محدوداً جداً في مجالي الزراعة والري. وبرغم وجود حركة غير نشطة من القوارب التي تسافر عبر النهر إلى بعض الدول المجاورة، مثل مالي، فإن حركة التبادل التجاري مرهونة أيضاً بإزالة العوائق الموجودة في قاع النهر، كما حدث في مالي، كي يتسنى للقوارب التحرك بحرية أكبر في مياهه. أما حقول الأرز التي يُخيَّل لناظرها أنها تعانق النهر، فإن زراعتها هي الأخرى غير نشطة، ولا تكاد تغطي ثلث حاجة السوق. ولكن مع مرور الأيام وإلحاح الحاجة، فإن كثيراً من النيجريين بدأوا في التفكير الجاد لمواجهة مشاكلهم التنموية، واستغلال كل الطاقات لذلك، وعلى رأسها الاستثمار الأكبر لمياه النهر، والرعي الذي يشتغل به معظم سكان القرى والهجر.

إلا أن أهم ما تحتاج إليه النيجر، هو الاستقرار السياسي، الذي لا يمكنها مواجهة أي مشكلات مع انعدامه، وعلى رأسه مشكلة الطوارق التي تعيشها النيجر طوال فترة ما بعد الاستقلال، وجرَّت على البلاد شتى المشاكل المتنوعة.

لاحظت في جولتي داخل نيامي، وجود أعداد قليلة من الطوارق، يزاولون شتى الأعمال التجارية، والحِرَف اليدوية «الطارقية» التي تستقطب أعداداً كثيرة من السياح. جميع الطوارق الذين التقيت بهم يريدون السلام، ولكن مصدر خوفهم الوحيد هو الانقلابات السياسية التي تشهدها النيجر بين حين وآخر. فإذا ما توصلوا إلى اتفاق مع هذه الحكومة، فإن تطبيقه مرهون ببقائها، كما حدث في الماضي مع الحكومات الديكتاتورية السابقة التي حكمت المنطقة منذ الاستقلال، وسامت العربَ والطوارقَ في النيجر أكبر درجات الذل والمهانة. ولم أكد أغادر النيجر بعد زيارتي لها، حتى أقيلت الحكومة التي تركتها، لتحل بدلاً منها حكومة جديدة معظم كوادرها من الأحزاب المعارضة غير المتحمسة أصلاً للصلح مع الطوارق. وأعتقد أن الأمر لن يكون جديداً على الطوارق الذين تعودوا على الاضطهاد، والانقلابات، ونكوث العهود والاتفاقيات، منذ استقلال المنطقة، وشهدوا مسلسل عذاب لم يشهدوا مثله طوال تاريخهم في المنطقة.

فما قصة ذلك المسلسل، ومتى سينتهي؟

مسلسل العذاب

أنشأت النيجر بعد الاستقلال مباشرة عام ١٩٦٠ وزارة تعنى بالري والزراعة، وقامت بحفر الآبار، إدراكاً منها لواجبها تجاه الرعاة في منطقة تقطنها أعداد كبيرة من قبائل الطوارق. وكان ذلك في عهد الرئيس جوري هاماني بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٤.

ويُجمِع الطوارق والعرب في النيجر، على أنهم قد نعموا في عهد

جوري هاماني بكثير من حقوقهم الاجتماعية. ويعزو البعض ذلك إلى أن زوجة الرئيس جوري من قبيلة الفلاتة التي عُرفت بالرعي، الأمر الذي جعل الرئيس يهتم بتلك المنطقة التي يقطنها «أصهاره»، وكان من نتيجتها أن نال قاطنوها من الطوارق بعضاً من «نعيمها».

أُطيح بالرئيس جوري هاماني عام ١٩٧٤ في انقلاب عسكري بقيادة الرئيس الراحل سيني كونشي الذي ما إن تولى الرئاسة، حتى وعد بإصلاحات اقتصادية شاملة في بلاده، ومنها استخراج اليورانيوم الذي تنعم به النيجر.

ولكن المشكلة الكامنة في الرئيس كونشي أنه رجل عسكري أعطى أكثر اهتمامه للشؤون العسكرية في البلاد، وقد ألقي القبض على عدد غير قليل من أعضاء العهد السابق، وزُج بهم في السجون، وكان من بينهم عدد من قادة العرب والطوارق الذين لم تَرُق لهم تلك التصرفات، ما حدا ببعضهم إلى الهرب والاستعداد للانتقام من الرئيس كونشي ونظامه، وذلك ما حدث يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٧٦، حيث قام أحد الشبان العرب، ويدعى الكابتن سيدي مع عدد من زملائه، بمحاولة انقلابية، أحدثت هزة كبيرة في النيجر. وكان سيدي قد هرَّب الأسلحة التي استخدمها من إحدى الدول العربية المجاورة له، ولكن تم إلقاء القبض عليه بعد قتال شرس بين الجانبين.

وبرغم اشتراك بعض العناصر «السوداء» في الانقلاب، إلا أنه اعتُبر من تدبير العرب والطوارق، الأمر الذي زاد الأمور تأزماً، وجعل حكومة الرئيس كونشي تشدد قبضتها عليهم.

الأزمة!

شهد العام ١٩٨١ بعض الأحداث والتوترات، كانت بدايتها حينما قامت مجموعة من النساء السود في النيجر بمهاجمة السفارة الليبية بحجة أنها تدعم تمرد العرب والطوارق داخل النيجر.

ولما رأى الطوارق أن حكومة النيجر تطاردهم جميعاً من غير تمييز، رحل عدد من قادتهم البارزين إلى خارج البلاد، وتوجهوا إلى ليبيا ونيجيريا عبر الصحراء. وردّت ليبيا على ما تعرَّضت له سفارتها من «إهانة» بالهجوم عليها، بأن قامت بإيواء من جاءها ولجأ إليها من قادة الطوارق. وبعد انتقالهم إلى الخارج قام هؤلاء القادة بتجهيز معسكرات تدريبية استقطبت أعداداً كبيرة من الشبان المتحمسين لفكرة الثورة والاستقلال.

كان لذلك ردة فعل قوية لدى حكومة النيجر، التي زادت في تشديد قبضتها على الطوارق. وكان مما زاد حنق النيجر على هؤلاء، أن «المتمردين» قاموا ببث إذاعي معارض من إحدى الدول المجاورة، يحرض الطوارق والعرب في النيجر على القيام بثورة، وعلى الخروج من النيجر، ليتحول الجميع بعد ذلك إلى محل اتهام الحكومة، التي أنشأت نقاط تفتيش داخل البلاد، لا يُفتَّش فيها إلا «البيض» فقط.

شهد العام ١٩٨٥ بعض الهدوء. ونظراً لما لحق بالنيجر من سمعة سيئة في المجتمع الدولي جرّاء ممارساتها التعسفية ضد العرب والطوارق، وتصحيحاً لموقفها، قامت بتعيين عدد من العرب والطوارق في بعض المناصب العليا. غير أن تلك الخطوة لم تحظ برضا

الطوارق، لأن الذين تولوا تلك المناصب هم ممن بقي في النيجر، وكلهم مشكوك في إخلاصهم لقضيتهم وتعاونهم مع السلطات النيجرية.

الاعتقالات الجماعية

لم يدم هذا الهدوء طويلاً، فقد علمت السلطات الحكومية في النيجر أن أعداداً من «المتمردين» الطوارق قد اجتازوا حدودها بأسلحتهم، فقامت بخطوة غير مسبوقة تمثلت في اعتقالات جماعية لم تشهد البلاد مثلها، فاعتقلت جميع السكان الطوارق في نيامي العاصمة، نساءً ورجالاً وشيوخاً، ولم يُستثنَ أحد. وامتلأت السجون بهؤلاء المعتقلين الذين وُضعوا في أماكن سيئة للغاية. كما نُهبت جميع ممتلكاتهم من قبل اللصوص إثر الاعتقالات والمداهمات المفاجئة التي لم يتمكنوا معها من إغلاق منازلهم.

وكان من ضمن المعتقلين نساء حوامل، وعجزة مرضى. وحُمل هؤلاء كالأمتعة في الشاحنات، وأنزلوا في جهات عدة، كان من بينها الحدود المالية ـ النيجرية.

تحركت إثر ذلك سفارات كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وقامت بزيارة هؤلاء المعتقلين والمبعدين، وقدمت لهم بعض المساعدات المادية والعينية. وشوهد دبلوماسيون من هذه الدول يذرفون الدموع على العرب والطوارق جرّاء ما لحق بهم من تنكيل، كما قام سفراء هذه الدول بمخاطبة الحكومة النيجرية بلهجة شديدة، معتبرين ما حصل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وممارسة واضحة للعنصرية

والتمييز العرقي المرفوضين. ومن الطريف أن هذه الاعتقالات شملت نساء وعائلات بعض الدبلوماسيين الموريتانيين، الذين لا يفرق أحد بينهم وبين إخوانهم العرب في النيجر ومالي.

استمرت هذه الانتهاكات والاعتقالات حتى عام ١٩٨٧، حينما توفي الرئيس سيني كونشي الذي ظن الطوارقُ والعرب وفاتَه نهايةً لعهد أسود سادته انتهاكات لم يشهدوا مثلها. خلف الرئيس كونشي عهد جديد «بشّر» به الرئيس علي شعيب الذي وعد بإنهاء جميع المشاكل العرقية والاقتصاديةُ التي تعاني منها النيجر، ودعا سكان بلاده إلى تناسي العهد السابق، وما تخلله من جراح. وطالب جميع من خرجوا من البلاد بالعودة إلى ديارهم وتناسي الماضي. وكي يثبت كلامه، ألغى الرئيس شعيب كثيراً من القيود المفروضة على العرب والطوارق في النيجر. وقام بنفسه بزيارة إلى العاصمة الليبية طرابلس الغرب، حيث اجتمع مع قادة العرب والطوارق هناك، وطالبهم بالعودة الفورية إلى بلادهم، وقدّم لهم الضمانات اللازمة لذلك. وساهمت الأمم المتحدة وليبيا في ذلك الوقت، بشكل فعال في تقديم المساعدات العينية وإعادة توطين جميع من فقدوا منازلهم وهربوا من النيجر في اعتقالات ١٩٨٥.

رجع العرب والطوارق إلى النيجر، وبالتحديد إلى منطقة طاوا عبر وسائل نقل مختلفة. ولفتت تلك الخطوة نظر بعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا، من أجل العمل على مساعدة توطين هؤلاء المشردين، وإيجاد فرص العمل لهم. وقد كان من ضمن المجموعة العائدة، أعداد كبيرة من الشبان المدربين على القتال، الذين صدّقوا

الوعود النيجرية، وخلّفوا أسلحتهم وراءهم وفضلوا العودة ما داموا قد وجدوا عهداً بالأمان ووعداً بالمساواة والعدالة، اللذين لم يتمرد الطوارق أصلاً إلا لأجل المطالبة بهما.

سوء الاستقبال

كان سوء الاستقبال مفاجأة كبيرة للعائدين، خاصة من رجعوا عبر المطار، حيث التفت حولهم عناصر الجيش في النيجر، بتهمة أنهم «متمردون» سابقون، وظل الجيش يضايقهم، بشتى أساليب التجريح. وكان ذلك مثار دهشة للغاية بالنسبة لهؤلاء العائدين، الذين فتحت وعود الرئيس لهم باباً كبيراً من الأمل. وكذلك كانت الحال بالنسبة للعائدين عن طريق الحدود الجزائرية الذين أُلقي بهم في فلاة لا حياة فيها، الأمر الذي انعكس على هؤلاء جميعاً فأحسوا بالمهانة وخيبة الأمل.

إثر ذلك، قامت فرنسا ومفوضية الأمم المتحدة بتقديم بعض المساعدات العاجلة للآجئين الذين مُنعوا من دخول مدن النيجر لرؤية ذويهم. ولكن ما حدث أن هذه المعونات العاجلة نفسها استولى عليها حاكم منطقة طاوا العسكري، بنيوبيدي، ولم يصل منها شيء لمستحقيها أو لمن أرسلت من أجلهم. واستمرت التحرشات والاستفزازات ضد العائدين حتى سئم العرب والطوارق ذلك. فقامت مجموعة من الشبان المدربين بالتخطيط لعملية تين تبراضين الشهيرة، واقتحمت سجن المدينة، الذي كان يوجد فيه أعداد كبيرة من ذويهم. كما قام أفراد المجموعة بالاستيلاء على كميات من الأسلحة والذخائر، علماً بأنه لم يكن معهم أثناء الهجوم سوى السلاح الأبيض، فأعلنت

دولة النيجر بعد ذلك حالة طوارئ جديدة، وقامت السلطات بحملة اعتقالات واسعة، تخللتها اعتداءات شنيعة على العزّل من «البيض»، ومات المئات من الأبرياء الذين لا ذنب لهم، كما هرب المئات إلى حدود كل من الجزائر وليبيا ونيجيريا. ومات عطشاً عدة مئات ممن مُنعوا من الوصول إلى الآبار بسبب محاصرتها من القوات الحكومية.

توجه عدد من شبان الطوارق إلى جهة مالي هرباً من الجيش في النيجر، ولكن سرعان ما ألقت السلطات المالية القبض عليهم فى مدينة منكا، وأودعتهم سجنها تمهيداً لتسليمهم إلى النيجر. وعندما علم عدد من الشبان العرب والطوارق في مالي ما حدث لإخوانهم في النيجر، قاموا بعملية عسكرية مماثلة لعملية تين تبراضين في النيجر، واقتحموا ليلاً سجن منكا الذي أُودع فيه إخوانهم، وقاموا بإنقاذهم من القتل الذي كان مصيرهم المحتّم لو تم تسليمهم إلى النيجر.

ولعل أمراً مهماً تجب الإشارة إليه، هو أن مشكلة الطوارق والعرب في مالي والنيجر تتفاعل مع بعضها، ففي الوقت الذي أعلن فيه طوارق النيجر الثورة، تم في الوقت نفسه إعلان الثورة في مالي، لإدراك الطوارق في كلا البلدين أن حكومتي الدولتين قد بدأتا التحرك لاستئصالهم.

ومنذ ذلك الوقت والاضطرابات مستمرة، إذ لم يعد طرف يأمن الآخر، وقام العرب والطوارق في النيجر بتأسيس جبهات للتحرير تدعو جميع الطوارق إلى المطالبة بالاستقلال عن النيجر، مع العلم بأن هذا المطلب «الاستقلالي» لم يكن سوى من أجل الحصول على حقوقهم المدنية داخل المجتمع النيجري.

واستمر التصعيد العسكري بعد ذلك، واستعمل العرب والطوارق طريقة «الكرّ والفرّ» في الهجمات على مراكز الحكومة في النيجر، حيث لم تكن تسمح لهم أعدادهم القليلة ولا أسلحتهم المتواضعة التي غنموها كلها تقريباً من جيش النيجر، بالتمركز لوقت طويل في مكان واحد. بعدها قام جيش النيجر بعمليات تطهير، وأعمال قتل واسعة بين سكان الصحراء العزل، قصد منها سياسة الأرض المحروقة التي سبقه إليها النظام المالي. ويمكن هنا إيراد تقرير الصحافية الفرنسية مونيك لاهارم، التي كان لها دور فعال في وصف بشاعة تلك الأحداث، وفي الكتابة عن مسلسل العذاب الذي يتعرض له الطوارق. تقول مونيك في تقريرها إلى نائب الجمعية الوطنية في باريس حول مذابح جيش النيجر ضد الطوارق:

إنها مذبحة حقيقية، فبالإضافة إلى دناءة الأحداث التي وقعت في النيجر، فإن الجيش يقوم بهدم الآبار وأعمال الحفر في منطقة يسكنها أحياء، ليس بإمكانهم إسماع صوتهم للآخرين، وهذا معناه الموت للجميع.

تضيف:

إن الديموقراطية لا تتماشى مع عساكر يعطون لأنفسهم سلطة مطلقة، ولم يعودوا يعرفون كيف يتقاسمون السلطة مع غيرهم، ولا يفرقون بين المساعدات الدولية وصناديقهم الخاصة!

وتختتم تقريرها:

إن الأمر يتعلق بالإبقاء على حياة شعب، يتعرض لإهانات

كثيرة. الأمر يستدعي تسوية الأحداث حتى لا تزيد من خطورة الأمر، وهي الآن (الأحداث) مؤلمة جداً جداً.

وهكذا، ظل الوضع حتى ما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، حيث جرى الاستعداد الكامل في النيجر لإجراء انتخابات عامة. وكانت من ضمن الأحزاب الموجودة، أحزاب توجد فيها أعداد كبيرة من أبناء العرب والطوارق في النيجر. واعتقد كثير من هؤلاء أنه ما دامت الدولة قد لجأت إلى انتخابات حرة، فإن مشكلتهم ستزول ما دامت «الديموقراطية ستطبق» في البلاد. ولكن كالعادة، حدث ما لم يكن في الحسبان، حيث ترافق مع دعوة الحكومة إلى إجراء انتخابات، أن قامت السلطات ـ كعادتها أيضاً ـ بحملة اعتقالات واسعة في صفوف المثقفين من العرب والطوارق، وأُلقي بهم في السجون مجدداً، وكان من بينهم شخصيات بارزة مثل محمد موسى، الذي كان وزيراً للمواصلات، وبيرجي فيني سكرتير أحد الأحزاب العامة، الذي كان يستعد لخوض الانتخابات، وأكولي داولد رئيس حزب إيغدس، والمختار إنشا، وإياس المهدي، وكلهم من القيادات الطارقية البارزة، وغيرهم الكثير من المثقفين والكوادر الذين لم تُراعِ لهم الحكومة مواقفهم الداعية إلى الحوار والتهدئة، ولم يشفع لهم أنهم كانوا يبحثون عن الحصول على حقوقهم دوماً بعيداً عن أسلوب «الثورة» والتمرد.

وقد ترافق اعتقال القيادات الطوارقية، مع قيام الجيش النيجري بمطاردة الثوار الذين تحصَّنوا بالصحراء والجبال، وأرهقوه، فادّعى أن ذلك يرجع إلى مساندة إخوانهم في الداخل. ولكن هذا تبرير لا يمكن التسليم به في وقت تجري فيه انتخابات عامة لجميع «المواطنين». وتم

إلقاء القبض على هؤلاء، وزُج بهم في السجون لمدة سبعة أشهر. أجريت خلالها الانتخابات التي انتهت من دون أدنى إشراك للجنس «الأبيض».

ويتكرر المسلسل، ويتولى الرئيس محمد عثمان رئاسة النيجر إثر هذه الانتخابات، ليُلقي بدوره خطاباً، مماثلاً لما سبقه، يعلن فيه نهاية عصر الاضطهاد، ويدعو من جديد جميع «إخوانه» العرب والطوارق إلى العودة إلى البلاد، وطالب الثوار بإطلاق الرهائن المحتجزين لديهم. وقد تم إطلاقهم بالفعل، وسُلموا بواسطة الحكومة الفرنسية. وقام بدوره بخطوة مماثلة أطلق من خلالها جميع المحتجزين الطوارق في النيجر. وسأل أحد الصحافيين الفرنسيين بعض من كانوا محتجزين لدى مقاتلي الطوارق، عن رأيهم وانطباعهم، فأجاب «إنهم يريدون السلام لا غير».

وتدور الأحداث مرة أخرى، ليلجأ الطرفان إلى مفاوضات نادراً ما يتوصلون فيها إلى نقاط التقاء. واستمر ذلك حتى شباط/فبراير ١٩٩٤، بعدها أحرز بعض التقدم في شهر تموز/يوليو ١٩٩٤، وكان آخر اجتماع بين الجانبين عُقد في ١٤ و٢٢ من حزيران/يونيو ١٩٩٤ برعاية مباشرة من فرنسا.

الفصل الخامس

شبح العنصرية المرعب في مالي

التقيتُ قبل أن أتوجه من بوركينا فاسو إلى العاصمة المالية، بعدد كبير من الطوارق، كانوا يقطنون العاصمة باماكو، وهربوا نجاة بأرواحهم. وأكد لي جميع من التقيتهم أن توجه أي واحد من الطوارق والعرب إلى مالي في هذه الفترة، سيجعله في حكم المفقود. فحتى أكبر الكوادر الذين كانوا يتمتعون بسمعة طيبة وبمكانة اجتماعية كبيرة في مالي، لم يعد أحدهم يستطيع الذهاب إلى باماكو العاصمة، فكيف في أن يفكر في الذهاب إلى غيرها من المدن التي يسيطر عليها الجيش وحركة غندغوي العنصرية.

ومنذ دخولي العاصمة باماكو، في زيارتي الوحيدة لها، وأنا أقلّب ناظريَّ بحثاً عن أيٍّ من الطوارق المعروفين بلثامهم من دون جدوى. فباماكو التي كانت مكتظة بهؤلاء، وكانوا يزاولون فيها عدة أعمال تجارية وغيرها، صارت خالية تماماً منهم، ما عدا أشخاصاً تعدُّهم على أصابع اليد الواحدة، كل واحد منهم يحمل كفنه معه، ولا يدري متى يلقى حتفه!

وقصص قتل العرب والطوارق في باماكو معروفة ومشهورة، من ضمنها قتل اثنين من التجار العرب في وضح النهار داخل متجريهما في سوق باماكو، ولولا لجوء معظمهم إلى السفارة الجزائرية، لما بقي أحد منهم على قيد الحياة.

لقد بدت لي باماكو طبيعية. لم ألقَ فيها ما يستفز مشاعري سوى سوء التفاهم الذي وقع بيني وبين سائق التاكسي، الذي قال لي إن أجرته خمسة آلاف فرنك أفريقي، فأعطيته ما طلب، ولكنه رمى إليَّ المبلغ متذمراً وغاضباً. وعندما طلبت منه توضيحاً قال لي: أنت تعاملني بسخافة لأنني أسود (هكذا). رجوته أن يوضح لي سبب غضبه برغم أنني أعطيته ما طلب، ولكن تَدَخُّل أحد المارة هو الذي أنقذني، حيث وجدت أن النقود هناك لا تكون قيمتها هي المكتوبة عليها، فعندما يقول لك شخص هناك ألف فرنك فهو يعني ورقة الفرنك الأفريقي المكتوب عليها ٥٠,٠٠٠!

ولكن القصة لم تنته عند هذا الحد، إذ ظلت عبارات هذا السائق ترن في مسامعي بقوله: أنت تعاملني هكذا «لأنني أسود»! وعلمت بعدها أن هذا التفكير العنصري زرعته جبهة غندغوي في أذهان هؤلاء، من أن الأبيض لا يعتبر الأسود سوى عبد له!

كان اسم جبهة غندغوي، مرادفاً للفساد والقتل والتشريد، وكل صنوف التعذيب والعنصرية اللذين لاقاهما الطوارق في مالي. ومعنى غندغوي «ملاك الأرض»، وهو كما يبدو اسم سافر اتخذته هذه الجماعة التي لا يخفى نشاطها على أحد في جمهورية مالي.

وجبهة غندغوي هذه جبهة قومية عنصرية، تغلغلت بين بعض أبناء مالي من أصل السنغاي (إحدى القبائل الأفريقية المنتشرة شمال مالي). وقد بدأ نشاط هذه الجبهة مع تفجّر ثورة الطوارق التي عارضوها بشدة، إذ اعتبروا الطوارق دخلاء وضيوفاً لا حق لهم في أرض مالي حتى تكون لهم أي مطالب.

ويتهم كثير من الطوارق الجيش بتأسيس هذه الحركة ودعمها، خاصة أن معظم جنود الجيش وضباطه من قبائل السنغاي هذه. وكان رئيس هذه الجبهة، ويدعى عبد الله محمد الأمين ميغا، يمارس نشاطه في العاصمة باماكو، ولم يكن يستطيع أحد معارضته ولا التفوه بوجهه بكلمة واحدة.

وبرغم نفي الحكومة المالية في البداية وجود أي جماعة بهذا الاسم، إلا أن نشاط غندغوي الذي تمارسه علناً، ويقوم به عدد من كوادرها من ذوي المؤهلات العالية، جعل الحكومة تعترف بوجودها، برغم ادعائها أنها «تستنكر» نشاطاتها، وتحاربها، وهو أمر لم يلمس أحد صدقه، ولا حصوله، أثناء اشتعال أزمة الطوارق.

ويرجع سبب قوة جبهة غندغوي إلى عدة أسباب. أولها: أنها تحظى برعاية كبار ضباط الجيش المالي، وعلى رأسهم الرئيس الانتقالي السابق لمالي «الكولونيل» ثم «الجنرال» ثم «الرئيس مجدداً بالانتخاب» أمادو توماني توري، الذي يهيمن هيمنة حقيقية على زمام الأمور في البلاد. وتوري الذي يتحدَّر هو أيضاً من قبائل السنغاي العنصرية، لا يُخفي دعمه لهذه الجبهة، بدليل أن بعض أبرز قادة هذه الجبهة هم من زملائه الضباط الذين لا يزالون في صفوف جيش مالي.

وقبل الدخول في أهداف هذه الجبهة، أسوق بين يدي القارئ بعض الحقائق عن الجنرال توماني توري، قائد جيش مالي، و«بطل» مجازر إبادة الطوارق.

فهذا الرجل استغل فترته الانتقالية التي حكم فيها بعد قيامه بالانقلاب على الرئيس الأسبق موسى تراوري، وقام فيها بقيادة حملة إبادة ضد العرق الأبيض في بلاده، أسفرت عن المجازر التي حلَّت في تمبكتو وغاوا وغيرهما من مدن الشمال، وكان هدفه في ذلك إنهاء مشكلة الشمال تماماً قبل أن يسلم السلطة، ليظهر لشعب مالي أنه بطل قومي.

والحقيقة الثانية: أن توماني توري كان يقود جيشاً من صغار العسكريين في مالي، ذلك أنه عندما قاد الانقلاب، استعان فيه بمجموعة «شاويشات» الجيش، الذين أغراهم بالمناصب والترقيات الكبيرة حال نجاح مهمته، فقاد انقلابه ضد موسى تراوري، وضد كبار الضباط في مالي. فأصبحت مالي يتحكم فيها جيش متخلف، ترأسه مجموعة «شاويشات» لا علم لهم إطلاقا بحس القيادة ولا بالمسؤولية. ونتيجة ذلك أنهم لا يحترمون قرارات حكومتهم المنتخبة التي يتجاهلون وجودها، كما أنهم ظلوا مستمرين في الفساد.

أصبح توماني توري هو «الأسطورة» في مالي، وهو البطل الذي سلم السلطة، ويمكنه استعادتها في أي وقت يشاء، وكانت صوره منتشرة على قمصان الشبان، وعلى جدران منازل عدد من الماليين. وزاده غطرسةً ما لاقاه من حفاوة وتكريم من الغرب، تمثَّلا في الأوسمة التي نالها من أميركا وفرنسا اللتين باركتا أعماله البطولية! فهو الذي جلب الديموقراطية إلى مالي.

وجيش مالي المكون في معظمه من قبائل السنغاي المعادية للطوارق، لم يحفظ له التاريخ أي بطولات سواء ضد المستعمر، أو حتى في حربه في الثمانينيات مع دولة بوركينا المجاورة لمالي، وها هو يحلم بالتعويض عن إخفاقاته العسكرية الماضية، بتسجيل «ملحمته» التي ستخلده في قتل العُزَّل من الطوارق. إذ لم نسمع منذ قيام الثورة أنه استطاع القيام بمواجهة واحدة حقيقية مع جبهات الطوارق التي يرتعد من ذكر اسمها، وتمثّل له كابوساً حقيقياً بالفعل. ومن أعجب الأمور أن هذا الجيش يعلن بين الحين والآخر (أثناء الأزمة) أنه هاجم موقعاً لجبهات الطوارق، وقتل عدداً من «المتمردين»، لتتكشّف الأخبار والحقائق لاحقاً عن أن ذلك الموقع المستهدَف ليس سوى إحدى قرى الطوارق الآمنة، التي هاجمها وقتل من فيها من النساء والعُزَّل.

الأمر الآخر الذي جعل الجنرال توماني توري يشجع جنوده وضباطه على الاستمرار في قتل الطوارق، هو الدعم السخي الذي يلاقيه جيشه من الغرب، وهو أمر لا يُخفيه، حيث صرح في لقاء له مع مجلة «جون أفريك»، أن فرنسا تدعمه ولكن «سريّاً»، إضافة إلى المساعدات التي يتلقاها جيشه من الولايات المتحدة الأميركية، والمتمثلة في منحها لمالي عدداً من المروحيات، بالإضافة إلى إرسالها مدربين يقومون بتدريب الجيش.

أما جبهة غندغوي فقد أخذت أثناء الحرب شكلاً تنظيمياً كبيراً. وقد فوجئتُ شخصياً بنشاط مسؤوليها. وأثناء وجودي في العاصمة أدركت مدى نفوذ هذه الجبهة، من ذلك ما رأيته في صحيفة *Tambour* الصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، حيث نُشر فيها لقاء مطول

تصدَّر معظم الصفحة الأولى لذلك العدد، أجرته الصحيفة مع «المرشد السياسي» لجبهة غندغوي ويُدعى هارون توري، وهو محام من كوادر هذه الجبهة، تحدث عن نشاط الجبهة وأهدافها، وذكر الدول التي يوجد فيها ممولوها. وبعد حديث فائض عن الجبهة، أكد توري أن ما يقوم به هو «واجب وطني». وكما يتضح، فإن غندغوي منظمة تنظيماً عسكرياً وسياسياً دقيقاً جعل لها مرشداً سياسياً، وآخر عسكرياً، وممثلين في الخارج، إضافة إلى الممولين الذين يرأسهم أحد رجال الأعمال في إحدى دول الشرق الأوسط.

أما أبرز هذه الأجنحة فهو الجناح العسكري الذي يدعمه توماني توري، ويرأسه همادهمان كيتا، أحد أبرز قادة جيش مالي.

أهداف «غندغوي» المعلنة

أعلنت جبهة غندغوي أهدافها منذ بدأت تمارس نشاطاتها. وفي ما يلي بعض الأهداف التي تدعو إليها هذه الجماعة، وأعلنتها في نشرتها المسماة «صوت الشمال»:

إن أول موقف تتوجه به إلى أهل الشمال في مالي (المناطق التي يقطنها الطوارق) هو أن يعمل الجميع (أي السود) على القضاء على المتمردين واللصوص المسلحين؛

إن شعوب الشمال (الطوارق) شعوب تائهة لا موطن لها ولا دول، فهم جسم أجنبي في التنظيم الاجتماعي في مالي، ولهذا لا بد من دكهم لتتطهر مدننا وقرانا من وجودهم؛

أيها الشعب لننظم أنفسنا ونتسلح استعداداً للمعركة الكبرى؛

لا بد لنا من أن نوجد حالة من اللاأمن في كل مكان؛

إن حركة غندغوي هي الحركة والثورة التي ستجر معها «البدو» (يعني الطوارق)؛

يا «سركولي» ميورو، ويا «فلان» تنكو، ويا «سنغاي» تمبكتو وغاوا (نداء لقبائل الشمال من غير العرب والطوارق)، اعملوا شبكة كثيفة وسلّحوا أنفسكم؛

إن حل الشمال (قضية الطوارق) ليس في المناقشات السياسية، بل في حقائق الميدان. اهجموا على المتمردين اللصوص. هذا هو القانون (وهذه هي) الديموقراطية؛

إن الدولة لم تضعف قطُّ مثل هذا الضعف، وعليه فلا بد من مساندتها لنشاطات قوية؛

علينا توفير المال والعتاد للجيش؛

الطوارق البيض ليسوا إخوتنا، وعلينا أن نتفادى فرض الحل الطارقي؛

أين بلد الطوارق الذي يطالب به المتمردون.

هذه هي بعض الشعارات والأهداف التي أعلنتها هذه الجماعة، وسعت إلى تنفيذها أثناء اشتعال الأزمة.

عداء قديم

كان عليَّ بعد هذا، أن أسأل بعض شيوخ الطوارق عن هذه الجماعة، وعن تاريخ مجاورتهم لهذه القبائل، وعما إذا كان هذا العداء مدفوناً منذ القِدَم أم لا؟

وروى لي عدد من كبار الطوارق أن مشكلة غندغوي قديمة بالفعل، وأنها من المشاكل التي خلّفها الاستعمار.

يقول الشيخ الحسين ولد عابدين من تمبكتو (٦٣ عاماً):

إن مشكلة قبائل السنغاي مع الطوارق قديمة بالفعل، فقد كان العرب والطوارق منتشرين في صحراء أزواد منذ مئات السنين، متجاورين في سلام وأمان مع هذه القبائل. كل منا يعرف منطقته وحدود أرضه، حتى جاء الاستعمار الفرنسي الذي أراد تنظيم المنطقة بشكل أكثر ملاءمة، فقام المستعمر بإصدار صكوك ملكية الأراضي لأصحابها، وقد ملّك المستعمر كل قبيلة من قبائل الطوارق والسنغاي أراضيها، وارتضى الجميع تقريباً في ذلك الوقت تلك القسمة. ولكن بعد خروج فرنسا من البلاد، انتزع الرئيس الاشتراكي موديبو كيتا ملكية الأرض منا بحجة أن الأرض لمن يزرعها، ولم نحرّك ساكناً في ذلك الحين خشية من ذلك الطاغية، ولكننا أدركنا في ما بعد أن تلك حيلة منه، يملّك بها أرضنا للقبائل الأخرى.

ويضيف حمادي أنسيلالي (٦٠ عاماً) وهو أيضاً من تمبكتو، إلى ما قاله ولد عابدين: نعم هذا صحيح، لقد سُلبت منا أراضينا بحجة أننا

لسنا مزارعين، ونسوا أننا رعاة تلزمنا مراعٍ نرعى فيها مواشينا.

ويضيف حمادي: غندغوي لا تريد أخذ الأرض منا فقط، ولكن تريد طردنا من الصحراء لأنها تعتبرنا دخلاء من الدول العربية.

الميثاق الضائع وابتعاد فرنسا عنه

ما يجري في مالي لم يكن مفاجأة لمن قابلتهم من زعماء الطوارق، الذين هم على دراية تامة بسياسة مالي، وعلى رأس هؤلاء قادة الجبهات، الذين أكدوا لي أن الغدر كان مبيَّتاً في اتفاقية السلام المزعوم، وأنهم كانوا واعين لهذا الأمر، لكنهم وقّعوا على الاتفاقية فقط، ليثبتوا للعالم حسن نواياهم، وحتى لا يتهمهم أحد بأنهم السبب في عدم استتباب الأمن في البلاد.

أمور عدة لم أكن أعرفها حتى تمكنت من الذهاب إلى تلك المنطقة، حيث وقفت على عدة حقائق، أهمها القصة الحقيقية للاتفاقية.

فعندما قررت حكومة مالي الصلح مع الطوارق والعرب، عُرضت عليها عدة حلول من عدد من الخبراء، أبرزها حلول مقدمة من الخبير الفرنسي إدغار بيزاني والموريتاني أحمد بابا مسكى، وآخر مقدم من بابا حكيم حيدرا من مالي.

وقد اختارت مالي الحل الأخير المقدم من مواطنها حيدرا كونه أسهلها. وعلى هذا الحل تم توقيع الاتفاقية التي لم تر النور، في الجزائر في آذار/مارس ١٩٩٢.

أما الحل الذي اقترحه بابا مسكى وبيزاني، فقد كان مؤيَّداً من قبل فرنسا، وكان أبرز المقترحات الواردة فيه:

١ ـ أن تخلق الحكومة المالية الثقة بينها وبين الطوارق. ونظراً للحاجة الملحة إليها، فإن الوسيلة إلى هذه الثقة ستكون ذات طابع سياسي، وذلك في قيام الحكومة بالتالي:

أ ـ تأكيد رسمي وعلني لثنائية المبدأ القائم على الوحدة والتنوع، بين الشعبين المالي والطارقي، يقتنع بها الجميع؛

ب ـ إدانة جميع أعمال العنف بالبحث الفعال عن تحديد المسؤوليات وتنفيذ العقوبات المترتبة عليها، وإطلاق سراح جميع الأشخاص المعتقلين (الطوارق) ظلماً، وتقديم جميع مرتكبي العنف إلى العدالة (يقصد عناصر الجيش المعتدية على الطوارق) وإعادة المنهوبات إلى أصحابها؛

ج ـ توجيه الدعوة إلى جميع المهاجرين (الفارين من الإبادة) بالعودة إلى أماكنهم المعتادة، تتضمن إعادة استقرارهم وحمايتهم، ودعوة المنظمات الدولية والدول الصديقة للمساهمة في المجهود الضخم، وإنشاء لجنة لمتابعة تنفيذ ذلك؛

د ـ الإعلان عن تعيين مندوب خاص للحكومة في منطقة أزواد، يحيط به مساعدون ينتمون إلى الجماعات نفسها في هذه المنطقة، يكلف بوضع برنامج انتقالي يهدف إلى تحقيق إدارة مدنية تأخذ كل الظروف بعين الاعتبار في سبيل تحقيق تقدم اقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وضمان تطرّق وسائل الإعلام إلى شؤون الطوارق.

٢ ـ إنشاء المؤسسات القادرة على ترسيخ الثقة بين الجانبين.

٣ ـ خلق ضمانات التنمية القائمة على أساس الثقة، بإنشاء نظام دستوري قائم على أساس من الوحدة الوطنية التي تعترف بتعددية التنوع العرقي، وذلك بإنشاء خطة تنموية تعترف بتعددية التنوع العرقي في أزواد، بشكل لا يتجاهل الطبائع الخاصة لسكان الصحراء، ويقدم للسكان مدخلاً إلى تحمل مسؤولية تنظيم حياتهم ومجتمعهم، بما يؤمّن الازدهار لمكونات هذا المجتمع. وهكذا تتضح الضرورة لوضع خطة عاجلة على مدى خمس سنوات، يجب إنجازها لمواجهة الاحتياجات الملحّة في المنطقة ذات العلاقة المباشرة بحياة سكان المنطقة، بما يضعهم من دون تأخير في طريق الحياة في مجتمعهم وأقاليمهم.

٤ ـ في بلد شاسع، بمميزات ثقافية متنوعة، وأوضاعه ومواقفه الحاسمة، يبدو من الضروري أن يسود إعلام هادف وموضوعي، أي: إعلام يأخذ بتعددية التنوع، يقدم لدولة مالي صورة أقل تأثراً بالصدمة، وأقل شعوراً بالانحياز.

٥ ـ يتفق الطرفان على حل واحد ودائم لمشكلة الشمال، ويتم تسجيل هذا الحل في دستور البلاد، حتى لا يتلاعب به أي طرف في ما بعد.

وهذا ما رفضته حكومة مالي، وجعل فرنسا تبتعد عن هذا الاتفاق الذي رأت فشله منذ البداية، لتبقى الجزائر وسيطاً وحيداً في هذه الاتفاقية التي كانت تشهد فشلاً تلو الآخر.

اتفاقية «الميثاق الوطني»

تظاهرت مالي بحجة إرضاء الطوارق، في الميثاق الوطني الذي وقعته مع الطوارق، بالأخذ ببعض مقترحات إدغار بيزاني ومسكى، فوقعت اتفاقية مع الطوارق أطلق عليها «الميثاق الوطني»، وأهم تلك البنود التي تم التوقيع عليها:

أ ـ تكوين لجنة لتقصي الحقائق، للتحقيق في المجازر التي أوقعتها حكومة توماني توري الانتقالية؛

ب ـ دفع التعويضات لمن تضرروا في المجازر؛

ج ـ دمج ٦ آلاف من العرب والطوارق في الجيش المالي؛

د ـ سحب جميع جنود الجيش المالي من الشمال (منطقة أزواد)؛

هـ ـ إعمار مناطق الشمال المتضررة، التي لم يُلتفت إليها قطُّ منذ الاستقلال سنة ١٩٦٥ وحتى وقتنا هذا؛

و ـ دمج ٥ آلاف مواطن من العرب والطوارق في الأعمال المدنية؛

إلا أن البند الوحيد الذي سعت الحكومة الجديدة لتطبيقه هو محاولتها دمج ٦٤٠ جندياً من العدد المشار إليه (٦ آلاف)!، وقد انسحب معظمهم بعد ذلك، بعد مضايقة عناصر الجيش لهم. والسبب في ذلك بالطبع أنه بعد فترة طويلة من حكم العرق الأسود في الجيش، إذ بجنود الجيش المالي يفاجَأون بمجموعة من «البدو الرحل» (هكذا ينظر بعضهم إلى الطوارق) تريد مشاركتهم في المناصب، ومقاسمتهم

السلطة. ولذلك، قامت حكومة الرئيس عمر كوناري، بعد دمجها عدداً من المقاتلين الطوارق، بإنشاء مجموعة خاصة من الجنود لتأليف القلوب بين البيض والسود، ولكن المجموعة المكلفة بذلك وجدت أمامها مهمة صعبة وشائكة للغاية. ولعل الاستفزازات التي يتبادلها الطرفان كانت كفيلة باعتداء بعض تلك الدوريات على بعضها البعض، فليس من السهل أن ينسى جنود العرب والطوارق تلك المجازر التي أوقعها ضدهم الجيش المالي في الفترة الانتقالية التي كانت مليئة بالإبادات.

كذلك من أبرز ما تم به خرق الاتفاقية من قبل حكومة مالي، أمران:

الأول: أنه من ضمن ما تم التوقيع عليه، أن يتم إنشاء لجنة لتقصي حقائق ما حدث في الشمال وتكون من دول الجوار: الجزائر، وليبيا، وبوركينا فاسو، والنيجر، والسنغال. ولكن هذه اللجنة لم تر النور، والسبب، كما يؤكد الطوارق، أن مالي هي التي ارتكبت كل الفظائع التي وقعت في الشمال، فكيف تُكوِّن لجنة تتقصى جرائمها؟

الأمر الثاني: ما يسمّى مكتب شؤون الشمال، الذي كان دوره المساعدة على تطبيق بنود الاتفاقية، وهذا المكتب تم إنشاؤه ويعمل فيه عدد من أبناء مالي بمختلف أجناسهم ـ الطوارق ومواطنيهم الماليين ـ وقد عمل هذا المكتب بعد توقيع الاتفاقية مباشرة. كما أنه وجد التمويل اللاّزم من فرنسا ليقوم بعمله، وقد رفع هذا المكتب تقريراً تلو الآخر حول المشكلات الموجودة في الشمال، وكيفية إيجاد الحلول لها.

ولكن، بعد معاناة طويلة من العمل الدؤوب، الذي لم يُنَفَّذ منه شيء، أعلن المكتب أمام الحكومة أنه لا يمكنه الاستمرار في العمل ما دام ما يقدمه من اقتراحات لا يُنفَّذ منها شيء، لينتهي الأمر إلى المحكمة الدستورية في مالي، التي ردت بـ«أن هذا أمر سياسي لا علاقة له بالقانون»! ومن الغريب أيضاً، أنه كلما سُئلت سلطات مالي عن سبب عدم تطبيق الاتفاقية، عزت ذلك إلى الأسباب المادية والظروف الاقتصادية. لكن الحقائق على الأرض، تخالف ذلك تماماً، إذ إنه بمجرد توقيع الاتفاقية، بدأت الأموال في التدفق على مالي، ولكن المماطلة الموجودة في التطبيق هي التي جعلت جهات كثيرة تتوقف عن الاستمرار في دعم الحكومة.

ويمكن تقسيم المساعدات التي بدأت تتدفق بعد توقيع الصلح، على النحو التالي:

أ ـ قدمت فرنسا أكثر من ٦٠٠ مليون فرنك أفريقي و٩٠ سيارة مجهزة كمساعدة أمنية لاستتباب الأمن، وأكثر من ملياري فرنك أيضاً للمشاريع الإنمائية في الشمال و٣ مليارات للمقاطعات المتضررة؛

ب ـ وعدت ألمانيا أيضاً بمساعدة قدرها ٦ مليارات فرنك أفريقي في حالة استتباب الأمن لمشاريع منطقة تمبكتو.

ج ـ قدمت منظمات أوروبية أخرى مساعدات قدرها ١٣ مليار فرنك أفريقي للمشاريع الزراعية والإغاثة،

د ـ قدمت منظمة Fida ٧ مليارات فرنك أفريقي لإعادة اللاجئين من الجزائر؛

هـ ـ قدمت هولندا ٧٠٠ مليون فرنك كمساعدة لقطاع التعليم.

هذا إضافة إلى مساعدات أخرى لا يعرف أحد أين ذهبت.

وعلى الرغم من أن هذه المليارات كانت عبارة عن مساعدات أولية فقط، فإن أي عاقل يحتار حقاً في ما تردده سلطات مالي من غياب الدعم الدولي لهذه القضية. وهذا ما جعل كثيراً من الطوارق، يقسمون ساخرين، بطلاق زوجاتهم، في أن مالي لا تريد تنفيذ أي اتفاق معهم، بل لا تريد سوى إذلالهم وقتلهم وتشريدهم. فهل نصدّقهم أم ماذا؟

كما أن الهيئات التي تريد مساعدة مالي أكثر بكثير مما ذكرنا، وقد هددت بعض الهيئات بأنها ستحول أموالها إلى جهات أخرى ما دامت الحكومة لا تريد استتباب الأمن.

وقد شكل مقتل اثنين من السويسريين عام ١٩٩٤، مبعث قلق لكثير من الغربيين، الذين يريدون مساعدة مالي، كما كان أساس التحرك الأوروبي في هذه القضية حينها، فكان أن وُجِّه خطاب غاضب، رفعه رئيس المنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الأقليات جان بيير فالنتي، إلى الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران، يطالبه فيه بسرعة بالتحرك في قضية الطوارق، بحكم علاقات بلاده بجمهورية مالي. كما طالب فالنتي كل الفرنسيين والفرنسيات بأن يعبروا عن ألمهم وسخطهم للرئيس الفرنسي وحكومته، وأن يطالبوه بمحاكمة المعتدين من أصحاب القبعات الحمراء ـ على حد تعبيره ـ الذين أبادوا الطوارق.

يقول جان بيير في خطابه: إن فرنسا تستطيع وقف هذه المشكلة، ولديها القدرة على ذلك. كما يستغرب تقديم «المساعدات الفرنسية لدولة تبيد شعبها». ويضيف: مضى عامان على توقيع الاتفاق، ويُخجلنا أن هذا الاتفاق قد دِيس بالأقدام!

وهنا يجدر التساؤل: أليس من الغريب أن تضمن فرنسا اتفاق النيجر مع «طوارقها»، وتبتعد في الوقت نفسه عن اتفاق مالي مع الطوارق؟

لكن الذي أكدته لي بغض الشخصيات الأزوادية، ممن لهم علاقات جيدة ببعض المسؤولين الفرنسيين، أن فرنسا تخشى على ضياع سمعتها في مالي. فلو ضمنت أن أطراف النزاع سيعملون باقتراحاتها، لتقدمت بالفعل لإنهاء هذه المشكلة، كما فعلت في النيجر التي تعهد لها فيها كل أطراف النزاع بالالتفاف حول الحلول التي ستضعها، الأمر الذي لا تضمنه في مالي، خاصة مع وجود ما يسمى جبهة غندغوي التي نذرت نفسها لإشعال نار الفتنة والحرب في هذا البلد، وهذا هو ما قاد الأزمة هناك إلى مستقبل مجهول، ومحفوف بالمخاطر.

قضية الطوارق في الصحافة المالية

تناولت الصحافة المالية مشكلة الطوارق بشتى جوانبها. وتبدو في الحقيقة لمن يطالعها، أنها صحافة حرة. فبالنسبة لمشكلة الطوارق، نجد أن الصحافة فيها ذات اتجاهين: الأول الفئة الموالية لغندغوي مثل صحيفة *Tambour*، فهذه الصحافة لا يكاد يأتي حدث إلا وتشن فيه

هجوماً على الطوارق لتطالب بقتل من تسميهم «المتمردين» وإنهاء المشكلة. وترى هذه الصحيفة أن سبب عدم انتهاء المشكلة يرجع إلى عدم جدّية الجيش في إنهائها، الذي يعامل الطوارق «بلطف»!

وعلى هديها تسير صحيفة *Airoure* التي لا يصدر لها عدد إلاّ وتحرض فيه على إبادة الطوارق. من ذلك ما ذكرته في عددها ٢٨٤، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي أجرت فيه استطلاعاً بين شتى فئات الشعب حول مشكلة الطوارق، يقول جميع المشاركين فيه إن حل مشكلة الشمال (أي منطقة الطوارق) هو: أن تتم إبادة الطوارق بالبنادق التي ينبغي أن توجه إليهم.

أما النموذج الثاني من هذه الصحافة، فنجده في صحيفة *Amawal*، أي «اللثام»، وهذه الصحيفة يرأسها الصحافي هُدَىْ محمد، وهو أحد شبان الطوارق. وقد تفرغ للكتابة في الصحافة بعد مقتل أخيه في أحد اعتداءات الجيش على العزل من الطوارق.

لا يبالي هُدَىْ بالمصير الذي ينتظره، كما يصرح في كتاباته، ويتحدث في إحدى مقالاته عن ممارسات الجيش وسبب وجوده في الشمال قائلاً:

> إن وجود الجيش في الشمال ليس إلا من أجل استنزاف أموال الدولة بالانتدابات، ولإحداث الاضطرابات بشكل مستمر، وليجعل مالي ـ التي لم يكن أحد يدري عنها شيئاً ـ مشهورة بمشاكلها في العالم.

وبالرغم من أن أصابع الاتهام موجهة باستمرار إلى الجيش، فقد

استغربتُ أيما استغراب من تصريحات رئيس الوزراء المالي، عندما سُئل في أوج اشتعال مأساة الطوارق عن المشكلة، ليجيب بقوله إن «مشكلة الشمال انتهت». ولم يمض على تصريحاته تلك سوى يومين، حتى أعلن الجيش أنه سيباشر الهجوم على المتمردين. وأعلن الجيش بعدها بعدة أيام أنه هاجم موقعاً لجبهات الطوارق اسمه حاسي لبيض، وهو مكان لا يوجد فيه أي واحد من المسلحين الطوارق.[1]

موقف الجيران[2]

ليبيا

يصف الدبلوماسي والباحث الليبي د. محمد سعيد القشاط، موقف ليبيا من قضية الطوارق منذ بدايتها قائلاً:

... أمام هذا الوضع السيئ الذي وصلت إليه حال قبائل الصحراء الكبرى، قامت الثورة في ليبيا الجماهيرية، شعوراً منها بمسؤولياتها تجاه الضعف والمضطَهدين، وإحساساً منها بوحدة الدين والعرق بيننا وبين هؤلاء الناس، بتبنيهم وانتشالهم من مأساتهم المبكية، حيث ألقى العقيد معمر القذافي، قائد الثورة الليبية، بهذا الخصوص، في بلدة أوباري بالجنوب الليبي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ خطاباً شرح فيه الاضطهاد الذي يلاقيه الطوارق، وأعلن أن الجماهيرية مفتوحة الأبواب

(١) المصدر السابق بعنوان «الرعب العنصري ضد الطوارق»، **عرب نيوز**، ٥/٢/١٩٩٥.

(٢) عمر الأنصاري: **الشرق الأوسط**، العدد ٦٧١١، ١٠/٤/١٩٩٧.

للطوارق، ليعودوا إلى وطنهم ليبيا، ويعيشوا مع إخوتهم الليبيين.

ومنذ ذلك التاريخ اندفع آلاف الطوارق إلى ليبيا للعيش بسلام وهدوء تبتلعهم المدن والمصانع، ويعيشون بين إخوانهم الليبيين في محبة ووئام.

ويتمركز الطوارق (الليبيين) في مدينة أوباري التي هيأتها لهم السلطات الليبية كمأوى آمن، ولكنهم لم يحصلوا على المواطنة الكاملة، بل مُنحت لهم «بطاقات العودة من المهجر»! ولا يعرف أحد ماذا يعني ذلك على وجه التحديد.

ويظل الطوارق مطمئنين ما داموا يحظون برعاية مباشرة من قائد الثورة الليبية معمر القذافي، الذي ما فتئ يفتخر بهم كمواطنين أصيلين وشجعان. وقد وجد الجيل الشاب كل الفرص المتاحة لأمثاله من المواطنين الليبيين، وانضموا بعد تحصيلهم العلمي إلى كل القطاعات في ليبيا، فصار من بينهم مهندسون في شتى الحقول، وفنيون، وضباط في الجيش. وعلى الرغم من هذا الانخراط الكبير لهم في الحياة الليبية، إلا أن أمر منحهم الجنسية الليبية بشكل جماعي، ظل محدوداً للغاية، لأسباب تقدرها الحكومة الليبية وتعرفها وحدها.

موريتانيا

يدرك الجميع الأواصر التي تربط بين الشعبين الموريتاني والأزوادي. فالاثنان ينتميان إلى العرق العربي والصنهاجي نفسه. كما لا نجهل مدى التشابه في الطباع والأخلاق وأسلوب الحياة، حيث كان

قبل ترسيم الحدود، وحتى بعده، عبارة عن شعب واحد، يتحرك في عرض تلك الصحراء بقوافله وتجارته، إضافة إلى المصاهرة التي نشأت بين الشعبين. ولا ننسى أن بعض عرب مالي هم من أصول موريتانية. فالشعب شعب واحد قبل ترسيم الحدود الجديدة التي وضعها المستعمر الفرنسي. ولذلك، فإن أول دولة احتضنت اللاجئين الطوارق عندما أوقعت مالي بهم المجازر، هي موريتانيا التي تأثر شعبها بما حصل لإخوانهم. فكان أن وجد الطوارق على المستوى الشعبي كامل العون والمؤازرة والتعاطف من موريتانيا.

أما على المستوى الحكومي فإن حكومة موريتانيا قدمت كل ما في استطاعتها لاستقبال اللاجئين الطوارق على حدودها. وظلت الأمور تسير طبيعية، حتى انتقل عدد من قادة الجبهات الطارقية إلى العاصمة الموريتانية نواكشوط، وبدأوا في ممارسة نشاطاتهم هناك. وبرغم الحذر الشديد من قبل الحكومة الموريتانية، ومشاركتها الفعالة في صنع السلام في المنطقة، إلاّ أنها لم تسلم من الانتقادات التي توجه إليها بين الحين والآخر، بسبب استضافتها عناصر «المتمردين»، كما تطلق عليهم مالي. ولكن موريتانيا لم تُبد أي حَرَج من ذلك، خاصة أنها لم تكن تؤلب قادة الجبهات على حكومة مالي، فظل دورها طوال تلك الفترة هو السعي إلى صنع السلام، بالرغم من تبني حكومة مالي بعض المعارضين الموريتانيين من ذوي الأصول الأفريقية السمراء، الذين يعارضون الحكم في موريتانيا.

غير أن تطور الأحداث في الفترة تلك، جعل حكومة مالي تطالب موريتانيا بدور أكبر. وقد قام وزير الدفاع المالي بزيارة إلى موريتانيا

لحثها على الضغط على «المتمردين» الطوارق في ذلك الوقت.

الأمر الذي تجدر الإشارة إليه هنا، أن المقاتلين الطوارق لم يكونوا في موريتانيا، بل عند الحدود المالية القريبة من موريتانيا، أي داخل حدود بلدهم مالي. ولإبعاد الحرج عن موريتانيا من قبل القادة الأزواد، قام بعض أبرز هؤلاء القادة، مثل عيسى بن محمد، بنقل نشاطه إلى بوركينا فاسو، الدولة المجاورة التي كانت في حرب مع مالي. ولكن ذلك لم يمنع الأمور من الاضطراب، حيث حشدت كل من مالي وموريتانيا جنودها على الخط الحدودي في ذلك الوقت.

الجزائر

أما التحرك الدبلوماسي الأبرز في قضية الطوارق، فكانت الجزائر محوره، حيث بذلت «النفس والنفيس» في سبيل إخماد نار الفتنة في تلك المنطقة، بسبب «وجود قبائل للطوارق فيها تخشى تسرب الثورة إليهم». وقد حاولت الجزائر أن تكون وسيطاً فعالاً في قضية الطوارق. وبرغم كل ما بذلته من جهود، إلاّ أنها كانت متهمة من قبل بعض الطوارق بضعف وساطاتها، وعدم جدواها ووقوفها في صف الماليين ضدهم، خاصة أن الطوارق لا يزالون يتذكرون تسليم الجزائر عدداً من قادتهم البارزين إلى مالي في الستينيات، الذين ذاقوا أبشع أنواع التعذيب في سجون مالي. وقد تحدثتُ مع عدد من الطوارق البارزين ـ لن أذكر أسماءهم ـ حيث أعلنوا لي جميعهم عن خيبة أملهم من الوساطة الجزائرية التي لا تسعى إلاّ لإرضاء مالي حسب قولهم.

الغرب

تمثَّل الدور الغربي في موقف البرلمان الأوروبي، الذي ساهم عن طريق فرنسا في محاولة تهدئة الأوضاع. فبعد فشل الاتفاقيات المتعددة التي أبرمتها حكومات المنطقة مع معارضيها، رفع البرلمان الأوروبي وثيقة إلى حكومتي مالي والنيجر، وذلك عام ١٩٩٢، طالبهما فيها بإنهاء المشكلة التي «طال أمدها». وفي لغة هي أشبه بالتهديد، طالب البرلمان الحكومتين بالحد من الفوضى التي شملت المنطقة، وإلا فلا يمكنه «مساعدتهما» بشيء!

الفصل السادس

نزف الرمال

الإبادة، واللجوء إلى الكنائس، والحصار داخل الصحراء، و«الاغتصابات»؛ هذه هي بعض المصطلحات التي وجدتها في انتظاري عندما قررت الذهاب إلى دول الغرب الأفريقي التي تعيش مأساة العرب والطوارق. وقد أدركت فور توقفي في المنطقة مدى عظم محنتها وفظاعة نزفها، فقد أدركت قوماً يعيشون أوضاعاً مأساوية، لا أرى ما أصفها به سوى أنها «كارثة» أتت لتكمل ما أبقاه الجفاف وشظف السنين التي دمرت الحياة تماماً في منطقة أزواد.

ولعل ما يحير الشخص حيال هذه المأساة، كونها بين مسلمين، فلكم كتبنا أن مأساتي البوسنة والهرسك وغيرهما من «كيد صليبي» متطرف يريد القضاء على ما تبقى من الوجود الإسلامي، وذلك ما لم يدّعيه أحد في مشكلة مالي مع الطوارق.

قبل أن أتوجه إلى عاصمة دولة بوركينا فاسو، واغدغو، في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، كنت قد تسلمت عن طريق الفاكس قائمة بأسماء القتلى في المجازر التي شهدتها مدن تمبكتو،

وغاوا، وغوسى. وكم آلمني ما رأيته أثناء مقابلتي عدداً من أقارب الضحايا الذين أخذوا يسردون عليَّ قصص موت أقاربهم، ومعجزة نجاتهم هم، ومن ثم هربهم الذي يشبه قصص المغامرات الأسطورية.

القائمة التي تسلمتها فيها أكثر من ٤٠٠ قتيل، معظمهم ذُبِحَ ذَبْحَ الشاة، إذ إن المصطلح السائد «أن الرصاصة خسارة أن تُهدر في قتل أبيض». وللأسف الشديد، فإن الأخبار التي كانت تُتداول في المنطقة هي أخبار القتل فقط. لقد شعرت بالألم يعصر هؤلاء الضحايا الذين رووا لي قصص الاغتصابات التي ارتكبها جنود مالي ضد نساء العرب والطوارق. فكم يكون مقززاً أن يأتي هذا الفعل الشنيع من جندي «مسلم» يُفترض أنه يعرف مغزى الاعتداء على العرض. ومن المؤسف أيضاً أن يدّعي البعض أن ذكر الحقائق هو إثارة للفتنة، فالفتنة هي في السكوت عنها، ما يشجع أصحابها على التمادي فيها.

وقد تردد الكثيرون في التحدث إلي عن الاعتداءات على أعراضهم ونسائهم، إذ إنها مسألة يكاد مصطلحها يكون غائباً بين تلك القبائل، التي لا يوجد بالفعل في كلامها مصطلح محدد لمعنى كلمة «الاغتصاب»، بل يسمونها «الاعتداء على العرض»، أي تُذكر معنىً وليس اسماً. أما أسماء من تعرضن لذلك من الضحايا فمعروفة، وليس من داعٍ لذكرها ها هنا، إذ إن الخوض فيه غاية في الحياء وأمر جارح للضحايا.

تحكي لي صفية زوجة عمر بن اتَّها، وهو رقيب معروف، أفنى عمره في خدمة جيش مالي لأكثر من ثلاثين عاماً، كيف اغتصب عدد من الجنود «البواسل» في جيش مالي عدداً من نساء العرب والطوارق

في منطقة غوسي، حيث علم من في المنطقة من الرجال أن الجيش على مقربة من المدينة، ويستعد لدخولها، ليهربوا مخلّفين خلفهم نساءهم وأبناءهم، ظناً منهم أن أحداً لن يجرؤ على التفكير في ضرب المرأة أو قتلها، ما جعل مسألة الاغتصاب أبعد ما تكون عن أذهانهم.

تقول صفية:

في المساء هرب عدد من الرجال خشية من الجيش الذي سيقتلهم. وعندما جاء الجنود اقتحموا المنازل والخيام بحثاً عن الرجال، ولما أعجزهم البحث جمعوا عدداً من النساء وعزلوا الفتيات جانباً، وتقدمت مجموعة منهم لتقتادهن بعيداً عن الأعين لارتكاب الفاحشة بهن. ولكن ذلك أثار غضب أمهاتهن اللاتي انطلقن ليحتضنَّ فلذات أكبادهن. عندها علم الجنود أن الأمر ليس سهلاً قاموا بضربهن وبارتكاب الفاحشة بعدد من الفتيات اللاتي لم يسبق لهن الزواج وبغيرهن من المتزوجات.

وتستطرد صفية: «بعد هذه الجريمة هربت أحياء كاملة، وتوغلت داخل الصحراء. هربت من الاغتصابات التي لم يكن أحد يتوقعها».

ويحدثني شاب يدعى العباس بن أملو، أن عدداً من الرجال الذين تم الاعتداء على أعراض نسائهم، حضر لدى والده الشيخ أملو، وهو فقيه معروف، يستفتونه في أمر نسائهم ممن حملن إثر اعتداء الجنود عليهن.

لقد أتت هذه الاعتداءات في وقت لم يتوقعه أحد، حيث جاءت في فترة أعقبت بعض الهدوء الذي عاد من جرائه عدد من النازحين إلى موطنهم. وقد وجد الجيش ذلك فرصة سانحة ليبيد أحياء كاملة. وقد دُهشتُ بالفعل عندما وجدت أن حوالى ٨٠٪ من عدد القتلى هم من

كبار السن الذين لم يفكر أحد منهم فى حمل السلاح يوماً، خاصة أهل الزوايا الذين ما فتئوا يدعون إلى السلم.

وكان قتل الشيخ الجليل، أنارا، رمز السلام والوحدة، و٥٠ من علماء قبيلة «كل السوق»، في ضواحي غاوا، فاجعة كبرى، استنكرها جميع ذوي الضمائر الحية في مالي، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية ألفا عمر كوناري، كما صرح لي بذلك، إذ تمثل هذه الجريمة جرأة غير مسبوقة من جيش مالي المسلح.

وقد لفت انتباهي، أحد الباحثين الفرنسيين الذي التقيته في واغدغو، ويدعى أندري مارتين، وهو ممن أفنى حياته في خدمة الطوارق وقضيتهم، حيث قال لي: «يجب أن تنبهوا العالمين العربي والإسلامي إلى ما يحدث للعلماء في مالي». ومن المؤسف ألا يأتي هذا الاستنكار من علماء المسلمين!

لقد مارس أفراد الجيش المالي فنوناً في قتل الطوارق وإبادتهم، ذلك الوقت، إذ كان الأمر في البداية أن يُجمَع عدد من الطوارق والعرب ويقتلوا بالبنادق الرشاشة. وتفنَّن الجيش المالي في استحداث طرائق جديدة، نفذها في آخر مجازره، بأن يتم تقييد عدد من الضحايا ورميهم في قاع النهر، ليكونوا غذاء للتماسيح، كما يقول الجنود الماليون، إضافة إلى تعلم القنص من مسافات بعيدة على البعض الذين يتم إيقافهم مصلوبين في أماكن بعيدة، ومن ثم يكونون هدفاً للرماية.

اللجوء إلى الكنائس والحصار في الصحراء

وجد بعض أهل غاوا أنفسهم بعد هذه الجرائم مضطرين إلى

اللجوء إلى كنيسة المدينة، التي وجدوا فيها مأوىً آمناً. وعندما سألت بعض اللاجئين لماذا لم تلجأوا إلى المساجد؟ سخروا قائلين: وهل سمعت أن جنود مالي يحترمون المساجد، أو يقيمون لها حرمة.

من الطبيعي بعد هذه الفظائع، أن يفر الناجون إلى أعماق الصحراء. ونتيجة لذلك، فإن الحصار في الصحراء، هو ما لجأ إليه الجيش ومجموعة جبهة غندغوي للتسريع في إبادة الطوارق.

لم يكن ثمة خيار آخر لبقاء الطوارق على قيد الحياة، فبعد المجازر التي وقعت في المدن الرئيسية، هربت البقية الباقية من الأزواديين إلى داخل الصحراء بعيداً عن الماء والأسواق. وبعد فترة من هروبهم ونفاد ما معهم من المؤن، حاول بعضهم تقصي أخبار المدينة، ومحاولة دخولها لشراء بعض الطعام، ولكن العيون التي أقامتها جبهة غندغوي والجيش، قامت بإلقاء القبض عليهم وقتلهم. وقد حدثني من لقيتهم، عن مدى ما يعانيه المشردون في الصحراء من جوع وعطش.

مجزرة تمبكتو

لم يمض سوى ثلاثة أعوام فقط على مجزرة تمبكتو الأولى في ١٢ أيار/مايو ١٩٩١م ـ التي لم يضمد جرحها بعد، وعاش اللاجئون الطوارق عند الحدود الموريتانية المالية مرارة ذكراها ـ حتى وقعت المجزرة الثانية التي نزح معظم ضحاياها إلى بوركينا فاسو، وراح ضحيتها أكثر من ٤٠٠ من الطوارق الذين أبادهم جيش مالي بمساعدة كتائب غندغوي.

ففي يوم ١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٤، أي بعد خروج مجموعة

المقاتلين الطوارق المنخرطين في الجيش المالي إثر فشل اتفاقية «الميثاق الوطني» التي عُقدت بين مالي والطوارق ليلة الجمعة، العاشر من حزيران/ يونيو من العام نفسه، قامت مجموعة كتائب غندغوي بمساعدة الجيش المالي، بحملة عنصرية وحشية ضد السكان الأزواديين العزل الموجودين وقتذاك في تمبكتو، واقتادوهم من مساكنهم وأماكن أعمالهم. وقد شهدت ساحة فندق أظلاي في الجهة الغربية منه تحديداً، مجزرة رهيبة وغريبة في التاريخ الإنساني، تدل على مدى الحقد والكراهية الدفينين ضد الطوارق، إذ قام عدد غير قليل من السكان السود بحملة تبرعوا فيها بالإدلاء والبحث عن أي مكان في تمبكتو يختبئ فيه الطوارق، الذين لم تشفع لهم فترة جوارهم ومعايشتهم الطويلة مع السنغاي، فذُبحوا من أعناقهم ومُنع الناس من دفنهم.

وقد هربت البقية الباقية من النساء والأطفال وبعض الناجين من كبار السن إلى الصحراء، حيث مات معظمهم في طريق هربه بسبب ارتفاع درجة حرارة الشمس الشديدة في شهر حزيران/ يونيو. وقد وُجدت جثث بعض هؤلاء الأطفال والنساء في الصحراء تائهين لم يعرفوا أماكن وجود المياه. وكان من ضمن هؤلاء عثمان بن محمد عال، وهو طبيب شاب. وكان عثمان، كما روت لي زوجته، رجلاً مسالماً، إذ كانت مهنته طبيباً يداوي جميع أهل مدينته تمبكتو من دون التفريق بين جنس وآخر، ما أكسبه الاحترام لدى الجميع.

ففي يوم وقوع مجزرة تمبكتو، حدس الطبيب عثمان بقرب المجزرة، فتسلل إلى خارج المدينة مع زوجته وابنتيه الصغيرتين. واتفق

مع أحد العرب في تمبكتو على أن يلحق به ويزوده بالماء. وعلى بعد خمسة كيلومترات من تمبكتو، جلست العائلة الصغيرة تحت شجرة تنتظر الماء من الساعة العاشرة صباحاً وحتى بعد الزوال، عندها علم الطبيب وزوجته أن شيئاً ما قد حصل، وأن صاحبهم لم يستطع إحضار المياه لهم (قُتل في المجزرة).

قام عثمان بحمل ابنتيه ومشى هو وزوجته والشمس في كبد السماء، ودرجة الحرارة في الصحراء تصل إلى ٤٥ درجة في الظل. وما كادت العائلة الصغيرة تقطع ساعتين متواصلتين من المشي في فيافي الصحراء، حتى غلى رأس الطبيب الشاب وأصابه دوار أفقده القدرة على الحركة. حاول الاحتماء بظل شجرة صغيرة ما كادوا يصلون إليها حتى فارقت إحدى الصغيرتين الحياة. وأخذت الأخرى تنازع الموت. أما الزوجة فكانت أحسن حالاً من زوجها الذي ذهب في غيبوبة كاملة. وظلا كذلك حتى مر عليهما اثنان من الناجين من المجزرة في المساء، ومعهما قليل من الماء، وعندما سقيا الطبيب أخذ في التقيؤ الذي استمر حتى تردت حالته، ليسلم روحه بعدها بساعتين تقريباً. وبعد وفاته بساعة ماتت الابنة الأخرى الباقية على قيد الحياة، لتبقى الزوجة بعد ذلك تعيش على ذكرى هذه المأساة السوداء للإنسان الأزوادي في شمال مالي.

كذلك، من ضمن هؤلاء الضحايا، مدير مركز أحمد بابا للوثائق والبحوث التاريخية في تمبكتو، ويُدعى سيد عمر ولد علي (في العقد السادس من عمره). وكان قبل المجزرة يمنّي نفسه بقرب فترة تقاعده التي قضاها في خدمة وطنه مالي، ولم يكن يبقى منها سوى ثلاثة أشهر

عند وقوع المجزرة. وقد تم اقتياده من منزله بعد أن تعرض لضرب مبرح من الجنود، وأُخذ إلى ساحة الموت عند فندق أظلاي لتُقطع عروقه في البداية، واحداً تلو الآخر، وينتهي الأمر بطعنه في عنقه عدة طعنات بصورة وحشية. وقد لقي المصير نفسه عدد من المثقفين الطوارق والعرب الذين ألقي القبض عليهم.

هذا غيض من فيض ما حصل في تمبكتو. وأثناء فترة استعدادي للذهاب إلى المنطقة، وبالتحديد في يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ارتكب «أصحاب القبعات الحمراء» (الكوماندوس) الماليون مجزرة مماثلة لتلك التي أوقعوها فى تمبكتو، وهى مجزرة غاوا التي راح ضحيتها عدد غير قليل من الطوارق، وعدد آخر من إخوانهم الموريتانيين الذين كانوا يمتلكون محلات تجارية في تلك المدينة.

وقد ذكر لي اثنان من شهود المجزرة، أنه صبيحة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. دخلت قوات من جيش مالي المدجج بالسلاح، ومعظمهم من ذوي القبعات الحمراء، وبدأوا كعادتهم في جمع الضحايا في الساحات العامة، وجردوا كثيراً منهم من ملابسهم، لعلمهم أن الطوارق يُغضبهم أن يزيل أحد لثامهم، فكيف بتجريد أحدهم من كامل ثوبه. وهكذا بدأ القتل الجماعي بشتى أنواع الممارسات الوحشية، وتم اغتصاب عدد كثير من النساء في منازلهن بعد إعدام الرجال. وكان من ضمن الضحايا في ذلك اليوم إمام مسجد غاوا الشيخ محمد عبد الله ولد بجال، الذى كان يؤم المصلّين من أهل غاوا لأكثر من٢٠ عاماً، وعلّم أبناءهم القرآن وعلوم الدين. وقد قُتل مع الشيخ بجال كلُّ أبنائه الذين لم تتجاوز أعمار بعضهم الأعوام

العشرة. ولم يتم تحديد عدد القتلى في غاوا لعدة أسباب، منها غياب تغطية وسائل الإعلام عن منطقة الأحداث، إضافة إلى التعتيم الإعلامي الذي مارسته وفرضته الحكومة المالية. ولكن عرفت من شهود عيان أن العدد التقريبي كان حوالى ٤٥٠ قتيلاً.

بعد هاتين المجزرتين ومجزرة غوسي، كان على الناجين أن يتجهوا إلى بر الأمان هرباً من مطاردة الجيش وجبهة غندغوي لهم. كان من الطبيعي في الحالة هذه، بسبب الطبيعة الجغرافية لتلك المنطقة، أن يتجه مَن في جنوب النهر، وهم أهل غوسي، إلى دولة بوركينا فاسو. أما من يسكنون جهة الشمال والغرب، وهم أهل تمبكتو، فقد اتجهوا إلى الحدود المالية ـ الموريتانية.

وقد وجدت في المخيمات الأربعة التي فر إليها اللاجئون الطوارق في بوركينا فاسو أعداداً كبيرة من اللاجئين يربو عددهم على ٣٠ ألفاً في التعداد الرسمي، أما العدد الحقيقي فيربو على ٤٠ ألف لاجئ، يتوزعون على مخيمات تونغان التي تبعد ١٨٠ كيلومتراً غرب العاصمة واغدغو، ومخيم وجيبو الذي يبعد ١٣٠ كم عنها، ومخيم أماوال الذي يمتد عن العاصمة واغدغو ٣٦٠ كيلومتراً، وهو كما يبدو من بعد مسافته عن العاصمة واغدغو، أقرب المخيمات إلى الحدود المالية مع بوركينا فاسو. وهناك مخيم بويوجيلاسو أيضاً (٣٠٠ كم)، أما أقرب المخيمات إلى عاصمة بوركينا فهو مخيم سنيغو (٢٥ كم من العاصمة). وكان نزوح اللاجئين أشبه بالهجرة الجماعية بالنسبة للبعض ممن يقطن أعماق الصحراء وسمع بالاعتداءات فهرب قبل أن يصله المعتدي.

وقد استطاع هؤلاء أن يهرّبوا بعض مواشيهم معهم، كما أخذوا معهم خيامهم التي استعانوا بها على حر الشمس في مخيماتهم، حيث لم تقدم لهم أي خيام! هذا إضافة إلى من هرب ناجياً من المجازر ووصل سيراً على قدميه أو على ظهر بعيره. ومن أولئك قابلت الشاب محمد الخير عبد الواحد الأنصاري الذي تلقى تعليمه في السعودية ورجع إلى بلاده ليشارك في الدعوة إلى الله. يقول محمد الخير:

كان وصولي عام ١٩٩٤م من السعودية، وقد تخيّلت حياة أحقق فيها تطلعاتي للمستقبل، وعقدت العزم على القيام بتكثيف النشاط الدعوي في قبيلتي أولاً، ثم تعميم ذلك في ربوع الوطن. لكن الأحداث تسابقت وتواترت، وانطلقت شرارة الفتنة في ١١ آذار/مارس ١٩٩٤، حيث اضطرمت النار فأخذنا نسمع عن القتل والتشريد في المدن والقرى حتى وصل ذلك إلى مضاربنا الصحراوية. وكانت أول حادثة أن عثرنا على جثة أحد الرعاة مبتورة الرأس جنوب تين أهارا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ثم توالت قصص الرعب، وأُحكم الحصار على المنطقة، وطُوقت، بحيث لا يخرج أحد إلا وقتله محتَّم. فبدأ الناس يهربون. عندها انطلقت برفقة ثلاثة من الشبان على ظهر ثلاثة جمال، وتوجهنا صوب بوركينا فاسو عبر طريق الغابات، واستمرت هذه الرحلة ثمانية أيام متواصلة، نسير فيها كل الليل ونصف النهار، وقد فاجأتنا مخاطر أبرزها أننا في ليلة من الليالي، وقعنا في حي للسود. وبعد أن اجتهدنا في السفر فوجئنا بأضواء عالية تتجه نحونا، فتبينا أنها سيارة تتعقبنا تحاول

اللحاق بنا، ونحن على يقين من أنها تحركت بطلب وببلاغ من ذلك الحي. لكن الله أنقذنا بهطول أمطار شديدة ذلك الحين منعت السيارة من تعقبنا.

ويتضح لنا من صورة هروب هذا الشاب، أن صور الهروب محفوفة بالمخاطر، إذ حتى لو نجا شخص من مجازر المدن، فإن الخطر المتمثل في وجود بعض سكان السنغاي الذين تنتشر قراهم في شتى أنحاء مالي، يظل موجوداً ما دام العداء مستمراً.

واقع اللاجئين

بعد تجولي في مخيمات اللاجئين الطوارق في بوركينا فاسو، وجدت أناساً يتهددهم الجوع والعطش والمرض، فلم تُقدَّم لهم أي مساعدة تُذكَر منذ وصولهم، والأمراض آخذة في الانتشار، خاصة الكوليرا، والملاريا، والحمى الصفراء، والحصبة، والإسهال بالنسبة للأطفال، والروماتيزم عند الكبار، وسوء التغذية بطبيعة الحال، وكذلك فقر الدم. ولا توجد أي مساعدات غذائية أو طبية، وكل ما هنالك بعض مما قدمته حكومة بوركينا فاسو، وهو عبارة عن بعض العقاقير البسيطة. ويقول الشيخ فدى، رئيس مخيم سنيغو، إن رؤساء المخيمات لجأوا إلى اقتراض الغذاء من بعض سكان بوركينا، وإذا ما تم اقتراض بضعة كيلوغرامات من القمح، فإنها تُوزَّع على مخيم بالكامل.

أما المفوضية السامية للاجئين، فلم أر لها أي نشاط ذي قيمة. وما قامت به مجرد إعداد قائمة بأسماء اللاجئين. ولم تكن الطرق المؤدية إلى هذه المخيمات معبدة، إذ إن عاصمة بوركينا نفسها، نصف

شوارعها غير معبد، ما يعني أن الوصول إلى مناطق وجود اللاجئين فيه بعض الصعوبات.

ولعل كوني صحافياً جعلني أسمع من كلمات التقريع من قبل اللاجئين الشيء الكثير، فلا أكاد أتحدث إلى أحدهم إلا ويسألني: ألا يعلم العالم العربي ـ الإسلامي ما يحدث لنا؟

يقول لي أحمد ولد سيدي محمد: قل لهم إن لم تعطونا سلاحاً ندافع به عن أنفسنا، فأعطونا غذاءً لأطفالنا وشيوخنا.

بوركينا فاسو، كما لا يخفى على أحد، دولة يمثل فيها المسلمون حوالى ٤٠٪ من السكان، ولكن معظم وزرائها وسكانها من المسيحيين. وقد وجدت عدة تناقضات لم أعرف لها معنى. كما أثار معي هذا الموضوع بعض اللاجئين الطوارق الذين اضطهدتهم دولة مالي المسلمة لأكثر من ربع قرن، ويسعى جيشها لإبادتهم تماماً، فكيف تأتي هذه الأفعال من جيش مسلم، وبلد مسلم، ويجد الضحايا الذين اعتدى عليهم إخوانهم المسلمون المأوى عند دول يشكل المسيحيون غالبية سكانها!

وللحقيقة، فقد وجدت شعب بوركينا فاسو شعباً راقياً، يسعى جاهداً لمكافحة الفقر والتخلف. لذلك فقد وجد الطوارق مأوىً آمناً لدى هؤلاء. وقد حاولت حكومة مالي أن تثني سلطات بوركينا فاسو عن استقبال النازحين الطوارق إليها بحجة عدم حملهم وثيقة المرور، التي هي في الواقع غير ضرورية بين البلدان الأفريقية الفرنكوفونية، التي يكفي التنقل بينها بالبطاقة الشخصية، فضلاً عن أنهم لاجئون أصلاً.

وقد سألت مسؤول الأمن الحدودي في بوركينا عن سبب منع بعض النازحين من الدخول، لكنه أجاب بالنفي، وقال: إننا لم نتخذ أي إجراء بهذا الخصوص، ولا نمنع أحداً من الدخول. ولكن معظم اللاجئين يؤكد أن هذا جاء نتيجة مؤتمر وزراء خارجية «دول الطوق»، الذين طلبت منهم مالي إعادة اللاجئين إليها. وقد عانى كثير من الطوارق، إضافة إلى مشكلة الجوع والفقر والمرض، مشكلة تدريس أبنائهم، خاصة من كانوا يدرسون في المدن الرئيسية، إذ ظل هؤلاء الأطفال بلا دراسة يتجولون في فراغ مخيماتهم في انتظار سيارة قادمة تحمل إليهم علبة من الحليب تتقاسمها عشرات الأسر. وقد طلب مني هؤلاء اللاجئون في رحلتي تلك، أن أوصل طلب أخذ أبنائهم وتعليمهم إلى الدول العربية، حيث إن جمعيات فرنسية أخذت مجموعة إلى فرنسا لتعليمها، بينما لم يأت إليهم أي أحد من طرف الدول العربية لمجرد السؤال عن مشكلتهم.

نموذج الاهتمام الشعبي الفرنسي بالطوارق

أثناء مروري بموريتانيا، وجدت شابين فرنسيين مهتمين بمشكلة الطوارق هما: جيرومي، وإستيفاني، جاءا يمثلان جمعية اسمها ATLK نسبة إلى أحد آبار الطوارق قرب تمبكتو، وقد بعثتهما رئيسة الجمعية، وهي سيدة فرنسية تُدعى مدام ماغي، أسست هذه الجمعية عام ١٩٧٤.

وفي مطوية صغيرة يحملها هذان الشابان، تقول ماغي إنها بعد ذهابها إلى تمبكتو عام ١٩٧٤، وجدت أسرة قد مات أبناؤها في

المجاعة التي اجتاحت شبه الصحراء في ذلك الوقت، وقد آلمها ذلك، حيث قررت الذهاب بأحد أبناء هذه الأسرة إلى فرنسا لتنقذه من الجوع والجهل. ونذرت هذه السيدة بقية حياتها لمساعدة الطوارق والتعريف بقضيتهم. وقد قدمت لهم بالفعل ـ كما أكد لي الكثيرون ـ مساعدات تقدر بملايين الفرنكات الفرنسية، وبنت لهم مساكن عدة ومدارس ومَزارع. وقد وجدت في القسيمة الخاصة بالجمعية شروطاً بسيطة جداً لعضويتها.

فلتكون عضواً، يلزمك أن تدفع ٥٠ فرنكاً في العام. ولتشتري ماعزاً حلوباً لعائلة من الطوارق، يلزمك أن تدفع ١٠٠ فرنك. وهكذا تتدرج أنواع المساعدات. وقد سألت الشابين إن كانا سيمضيان حياتهما في مساعدة الطوارق؟ فقالا: «نرجو ذلك».

ويمضي مسلسل هذه الأحداث في حلقة مفرغة، لا يستطيع أحد التنبؤ بنهايتها. فهل ستنتهي القضية بفناء الطوارق، أم بأن يتيهوا في بلدان العالم، وينقرضوا، كما تتخوف من ذلك ماغي، ليتحقق للعصبية القبلية التي راحوا ضحيتها ما تصبو إليه؟

شهادات فاضحة

وجدت في واغدغو، عاصمة بوركينا، عدداً من شخصيات الطوارق الذين أفنوا أعمارهم في خدمة مالي. في الواقع، لم تشارك هذه الفئة في ما قام به إخوانها من قتال مسلّح، بل فضلت أن تكون محايدة وبعيدة عن أي مشاكل ممكنة. وبرغم استمرار تلك المشكلة لأكثر من ثلاث سنوات، فقد ظل هؤلاء في أماكن عملهم مستمرين في

خدمة بلادهم مالي، برغم ما تعرض له بعضهم من مضايقات واستفزازات من قبل بعض فئات الشعب، وبرغم النقد الموجه إليهم من إخوانهم الذين حاربتهم مالي. وشكلوا مجموعة من الكوادر ظلت في خدمة بلادها حتى أحيلت على التقاعد.

أول هؤلاء هو محمد المهدي بن الطاهر، أخو الشيخ محمد علي بن الطاهر، أمير الطوارق. لقد ظل هذا الرجل في مالي طوال فترة الاحتلال الفرنسي وبعدها، وكانت كلمة قبيلته مجتمعة عليه حتى بعد ذهاب المستعمر، وقد ساعد بجهوده على تهدئة الأوضاع بين بني جلدته وسلطات مالي، وكرس كل حياته في خدمة الطرفين.

سألت محمد المهدي: لماذا خرجت من بلادك؟ وبعد طول صمت وتفكير قال لي: ماذا تريدني أن أخبرك؟ لقد خدمت بلادي وقومي منذ فترة طويلة، وظللت كذلك حتى ثارت المشاكل ووجدت أن الأمور قد تأزمت فخرجت بعائلتي إلى إحدى الدول العربية المجاورة. وبعد توقيع الاتفاقية ظننت أن الأمور قد هدأت، فرجعت إلى موطني، حتى ثارت الأحداث الأخيرة وتعرضت لخطر الموت، أنا وأبنائي، فلم أجد بداً من الخروج مرة أخرى لإنقاذ أرواحنا، فكانت بوركينا هي أقرب دولة يمكن أن أتوجه إليها.

ومحمد المهدي، كما حكى لي أحد المقربين منه، خرج من باماكو عاصمة مالي بعد أن حاصرت مجموعة جبهة غندغوي المنزل الذي يقطنه، وحاولت اقتحامه لقتله هو ومن معه. ولكن بعد اتصال هاتفي مع السلطات العليا في باماكو، أُرسلت قوة خاصة لإنقاذهم، ورافقتهم حتى مطار باماكو الذي طار منه إلى واغدغو.

الشخصية الثانية

عمل الدبلوماسي مفتاح خيري في خدمة بلاده مالي حتى أحيل على التقاعد، ونشط خلال فترة عمله داخل مالي وخارجها، وقد مثل بلاده سفيراً في كل من مصر وغانا في الفترة الأخيرة قبل تقاعده.

يقول مفتاح خيري:

بدأت الأحداث في البلاد كما لا يخفى على أحد، وبرغم ذلك فإنني لم أتحرك من مكاني حتى لجأت إلى باماكو العاصمة لاعتقادنا أننا سنكون في أحضان الحكومة التي ستحمينا من أي خطر يمكن أن يتهددنا. وقد هرب إلينا في باماكو عدد من الإخوة الطوارق الذين فروا من المدن الأخرى، حتى تحولت العاصمة إلى مكان لجوء النازحين. وظللنا كذلك حتى أخذت الأحداث في التطور وبدأ الشر يستطير في باماكو، ووجدنا أن الحكومة غير قادرة على حمايتنا.

ويضيف:

لم أفكر شخصياً في الخروج قط، حتى وجدت أن القنابل اليدوية قد بدأت تقذف علينا داخل بيوتنا. عندها أردت النجاة بنفسي ومن معي، فبعت أمتعتي بثمن بخس، وجئت إلى بوركينا فاسو لاجئاً.

ويستطرد:

من المؤسف أن مالي لا تفرق بين الناس، فلماذا يتجه العدوان إلينا بسبب لوننا إننا لم نحارب أحداً في مالي، ولكن الشر توجه إلينا لأن العداء في النهاية صار ضد العرق «الأبيض» من غير تفريق للثوار من غيرهم.

سألت مفتاح عن سبب تأزم الأمور بعد توقيع الاتفاقية، فعرفت منه أنه «من الطبيعي في جل الأجواء السائدة أن تتأزم الأمور، لأن الطرفين وقعا اتفاقية بعدة شروط، لو نُفذت بسرعة فور توقيعها لما حدث شيء، ولكن التأخير في التنفيذ هو السبب في ما حدث».

الشخصية الثالثة

محمد علي حميا: مقدم في جيش مالي، بدأ في خدمة بلاده منذ عام ١٩٥٩. سألته كغيره: لماذا خرجت من بلدك؟

فأجاب:

لقد فسدت الأرض فساداً حقيقياً بسبب عدم وجود حكومة قادرة على حماية الناس، وقد انقسمت مالي إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الرئيس ومن معه، وهم بلا شك قوم يريدون إصلاح الأمور لأن ذلك في صالحهم.

الثاني: العسكريون، وهم لا يريدون أو لا يهمهم أي إصلاح ولا أي هدوء، وهم مسؤولون عما يحدث.

الثالث: الأحزاب المعارضة التي تحاول زعزعة الحزب الحاكم.

وعرفت من حميا أن الرئيس المالي ألفا كوناري يحاول إصلاح الأمور، ولكن دونه عقبات يحتاج إلى إزالتها، وعلى رأسها أن يكون قادراً على السيطرة الكاملة على الجيش. فكما هو واضح، أن جميع الاعتداءات سببها الجيش.

وقد جاءت تصريحات محمد علي هذه، من رجل خدم جيش

مالي أكثر من ربع قرن، ما يعني أنه رجل ملمّ كثيراً وعلى دراية واسعة بما يدور داخل بلاده.

الشخصية الرابعة

محمد محمود: خدم أيضاً بلاده حتى تقاعد عن الخدمة، يقول:

بدأت الأحداث في مالي بقوة، وجلسنا في أماكننا حتى بعد تطور الأحداث. كانت تطمينات الحكومة بأن الجيش سيحمي جميع المدنيين بدون تمييز، مصدرَ طمأنينة لنا جميعاً، ولكن ذلك لم يدم طويلاً، إذ عرفنا أن معظم الضحايا الذين يُقتلون كل يوم يقوم بقتلهم عسكريون. ورأيت أن الجيش قد بدأ يفرض سيطرته على المدن، ويقوم بقتل كل من يحاول دخول المدينة للتسوق. عندها علمت أن الحياة، والحال هذه، لم تعد ممكنة، فقمت بالهرب إلى دولة بوركينا فاسو ناجياً بنفسي وبعائلتي.

الشخصية الخامسة

خامس هذه المجموعة هو: الرقيب عمر بن محمد المصطفى، وهو قائد فرقة في الدرك الوطني بمالي، وحائز وسام «التميز في الخدمة الوطنية» في بلاده. وهو يُعَد من ذوي المشاركة الفعالة في خدمة وطنه. يقول عمر:

لم نفرح طويلاً بالاتفاقية المبرمة بين مالي والطوارق، التي بدأ نقضها بقتل تسعة من الطوارق في منطقة تاشارين على يد جبهة غندغوي، وأعقبتها محاولة قتل الذهبي، ولد سيدي

محمد، الذي ذهب مع مجموعة من جنود الطوارق الذين تم دمجهم في جيش مالي أثناء الاتفاقية للتحقيق في مقتلهم، فقُتل من معه من الجنود، ونجاه الله. واستمر القتل بعد ذلك ليشمل كل العرب والطوارق. من الطبيعي أن أنجو بنفسي مع عائلتي من مجازر الجيش الذي لا يرحم، ولا يجد من يوقفه عند حده، إذ لا نجد أن الحكومة تقوم بشيء سوى الاستنكار والوعد بإجراء تحقيق في ما يحدث. ولم نسمع منذ بدأت هذه التحقيقات، عن أي نتيجة لها.

ويضيف:

لن تستقيم الحال إلا بتدخل قوة أفريقية أو دولية، توقف هذه المهزلة، وتضمن سلامة السكان، ودون ذلك فإن الجيش سيستمر في إبادتنا. وللأسف أن النظام العالمي لا يضع اعتباراً إلا للدولة، لذلك فلا يهم أحداً ما يحدث لنا من حكومة مالي التي تعدها دول العالم «صديقاً حميماً».

وينتمي إلى هذه المجموعة شخص سادس هو الشاب نوري محمد الأمين وهو باحث في مركز أحمد بابا للوثائق والبحوث التاريخية. التحق بخدمة المركز عام ١٩٧٤. يقول نوري:

منذ التحقت بمركز أحمد بابا وأنا أعمل من أجل وطني مالي، وبرغم جهودي المتواضعة من أجل الوحدة الوطنية والسلام بين الطوائف المتعايشة في كل من تمبكتو وغاوا وكيدال (شمال مالي)، فإنني خرجت من مدينة تمبكتو بعدما تعرض مَن

فيها من الأبرياء والمثقفين، ومن ضمنهم زملائي في مركز أحمد بابا، للقتل، الأمر الذي اضطرني إلى اللجوء إلى فيافي الصحراء من أجل إيجاد مكان آمن، بعيداً عن هذه الأعمال المنكرة بين أبناء وطن واحد.[1]

هؤلاء هم بعض الطوارقيين الذين أفنوا أعمارهم، في خدمة بلدهم مالي. فما الذنب الذي اقترفوه ليلقوا هذا المصير، ويكون قَدَرهم التشرد؟ لعل الحكومة المالية وحدها التي تستطيع الإجابة عن هذا السؤال.

مجازر تمبكتو الأولى

قبل أن أبدأ في سرد رحلتي إلى اللاجئين الطوارق في موريتانيا، أود أن أضع بين يدي القارئ تفاصيل بعض المجازر الأولى التي نزلت بالطوارق في مالي، كما رُويت لي، وكما رواها الضحايا لزميلي سعيد الزهراني، الذي سبقني في الوقوف على تلك المأساة.

يقول مولاي أحمد حسن من مخيم فصالة في موريتانيا، وهو تاجر سابق، إنه شاهد بعينه ما حدث في مدينة تمبكتو. فعند حوالى الساعة العاشرة صباحاً من يوم ١٢ أيار/ مايو ١٩٩١، قامت مجموعة مسلحة من «السود» بهجوم واسع النطاق على متاجر الطوارق، اتضح في ما بعد أنها حصلت على السلاح والتحريض من قبل الجيش المالي، الذي تظاهر أفراده بفض الاشتباكات، وأخذوا يطلقون النار. لكن رصاصهم

(١) عمر الأنصاري: **المسلمون الدولية**، العدد ٥١٧، ٣٠/١٢/١٩٩٤.

لم يقتل سوى «البيض» فقط. واتضح أيضاً بعد فترة وجيزة أن السود الذين قاموا بالهجوم على المتاجر هم جميعاً من أفراد الجيش والمخابرات المالية. وقد أبدى كل من محمد ولد سيد عمر، وصديقه محمد ولد حماد، مقاومة كبيرة لمنع نهب متجريهما، ولكن أفراد الجيش ضربوهما بعنف ثم قادوهما إلى المجاري، وأجبروهما على الشرب منها، ثم أطلقوا عليهما الرصاص.

وفي يوم ١٦ أيار/مايو، تم اعتقال ١٢٤ مواطناً من العرب والطوارق من قبل الجيش، وتم إعدام ٨٤ منهم رمياً بالرصاص، بينما تم إطلاق سراح ٢٣ بكفالة مالية قدرها ٦٠ ألف فرنك أفريقي لكل واحد منهم. ولا يُعرف مصير الباقين وعددهم ١٧ شخصاً.

ويروي مولاي قصة هروبهم الجماعية من تمبكتو حيث تعقبهم الجيش المالي وقتل من لحق بهم في الطريق.

وبعد أيام وصلت إليه عائلته التي خبأها في مكان سري، ثم قام بإرسال سيارة إليها بعد وصوله إلى موريتانيا لتنقل أفرادها إلى المخيم. يقول إنه كان تاجراً ميسور الحال، يعيش بأمان في وطنه وبين أهله، والآن أصبح لاجئاً لا يملك شيئاً ويعيش في خيمة مهداة من المفوضية السامية للاجئين.

وتروي زوجة العالِم الشيخ محمد بن المهدي، الموجودة في مخيم فصالة، ما حدث لزوجها وآخرين قُتلوا جميعاً في مذبحة ليرا، فتقول:

عندما أحس السكان بالخطر، بدأوا يتسللون ليلاً هاربين من

المدينة إلى الحدود الموريتانية. فقد جمع الحاكم العسكري الناس، وطمأنهم بأنه إذا كان الخوف هو الباعث، فلا داعي للمغادرة، وأن الحكومة لا تنوي شراً بالسكان الطوارق. ولكن في يوم الخميس الموافق فيه ١٤ أيار/مايو، وفي تمام الساعة الثامنة صباحاً، اقتحمت الشرطة منزلنا، وسألوا عن زوجي العالِم محمد بن المهدي الذي يشغل منصب إمام المسجد الموجود في المدينة. أخبرتهم أنه بالداخل مع تلامذته. فبيتنا ليس منزلاً فقط، ولكنه مدرسة دينية أيضاً، فقاموا بتفتيش المنزل، وجمعوا أثاث البيت كله، وقاموا بإحراقه أمامنا، والبنادق مصوبة إلى صدورنا، ومن ثم تركونا وذهبوا.

وفي يوم الاثنين ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ قبل الثانية عشرة ظهراً، قامت الدبابات بمحاصرة البلدة من جميع الجهات، ثم وصلت إلى منزلنا سيارة شرطة لاعتقال الشيخ، وكان فيها معتقل آخر، وهو صيدلي اسمه المهدي. تم اعتقال زوجي بينما الجنود يطلقون النيران في الهواء، وجمعوا السكان البيض في البلدة في مكان واحد، واختاروا حوالى ٣٥ رجلاً، من بينهم زوجي والصيدلي وآخرون أعرفهم، وقاموا برميهم بالرصاص أمام أعين ذويهم والجماهير. القتلى الذين أعرفهم شخصياً من بين الـ٣٥ يصل عددهم إلى ثلاثة عشر.

وبعد انتهاء عملية الرمي بالرصاص، اكتشفوا أن زوجي لم يمت، فأجهزوا عليه بواسطة مصفحة مجنزرة مرت على جسمه بالكامل وطحنته. بعد ذلك جمعوا جثث القتلى، وصبوا عليها

البنزين، وقاموا بإحراقها جميعاً في مكان واحد، فلم يتمكن أحد من دفن قريبه!

ويروي محمد الصالح بن حموت، من مخيم فصالة، حادثة تونكا المأساوية، فيقول:

حوالى الساعة العاشرة صباحاً، فوجئنا بقدوم ثلاث سيارات عسكرية يستقلها جنود مدججون بأسلحة أوتوماتيكية، سالكين الطريق من جسر تونكا نحو السوق. وقبل الدخول إلى وسط المدينة جهّزوا أسلحتهم استعداداً لإطلاق النار، فمروا بالمركز الدركي الموجود بالمدينة للاستعلام عن مكان وجود السكان ذوي البشرة البيضاء.

قاموا أولاً بالهجوم على منزل الهدو، ولكن لحسن الحظ لم يجدوه حيث فر قبل وصولهم برفقة عائلته. ثم توجهوا إلى منزل الحسن بن أحمد الذي تعرض لشتى أنواع الضرب والتنكيل، هو وجميع أفراد عائلته، وبعدها انتقلوا إلى متجر الصالح بن حموت، إلا أنه أفلت من قبضتهم ولاذ بالفرار. وبعد ذلك اتجهوا إلى السوق المحلية حيث توجد المتاجر، التي يمتلكها التجار العرب والطوارق، فنهبوا كل ما فيها من سلع، ثم أتلفوا ما لم يستطيعوا حمله بعد أن قاموا بضرب التجار، وقتل بعضهم، ثم غادروا في اتجاه مدينة ديري.

ويقول محمد بن حالي، أحد الشهود العيان:

لقد أمضينا يوماً كاملاً خارج المدينة، حيث لا وجود للماء.

وفي الليلة التالية، استأجرت غلاماً للذهاب إلى المدينة لمعرفة ما إذا كان المعتدون ما زالوا موجودين في المدينة أم لا؟ فعاد إليَّ ليخبرني بأنهم غادروها. وبعد أيام قليلة باغتونا وهم يرتدون لباساً مدنياً لإلقاء القبض علينا، فبدأوا بخليفة ولد المولود، وهو جالس أمام متجره فقتلوه على الفور، وقاموا بتقطيع جثته إلى أجزاء، ثم نادوا على السكان السود ليتفرجوا على مشهده! وقاموا بالشيء نفسه أيضاً في حق أكثر من عشرة أشخاص، منهم من كان في متجره، ومنهم من كان داخل منزله.

يضيف: لقد قطعنا سيراً على الأقدام ٤٠٠ كيلومتر. كثيرون منا ماتوا في الطريق، وكثيرون تاهوا أو فُقدوا في الصحراء، والشيء الوحيد الذي تنتظره كل أسرة من الأُسر العشرين ألفاً الفارة من مالي، هو الموت.

ويمضي يقول: إن شعبنا العربي الطارقي المسلم لا يعرف اليأس برغم كل شيء، ولسوف يصمد ويسلّم بقضاء الله وقدره، حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً. لكن أشد ما يؤلمنا هو الصمت الإعلامي المتعمد المفروض على قضيتنا.

ويقول محمد يوسف، أحد سكان المخيم: لن أنسى منظر أسرتي التي أمضيتُ يوماً كاملاً أبحث لها عن ماء لتشربه، وعندما عدت بالماء دخلت الخيمة فوجدتهم جميعاً قد فارقوا الحياة. كان عددهم ١٨ فرداً.

أما علي ولد أحمد، فيقول:

نجوت من مذبحة ليرا وشاهدت بعيني كيف يتم خلع

ملابس الرجال لتركهم عراة أمام أطفالهم، قبل أن يطلق عليهم الرصاص. لقد فقدنا ٤٠ شاباً من شبان العائلة. وهنا في المخيم تموت امرأة أو طفل كل أسبوع، حتى أن عائلتي أوشكت على الانقراض!

ويقول الشيخ ابن منير:

كنت أعمل مدرّساً لعلوم القرآن واللغة العربية والحديث، وكنت لا أبخل بدقيقة واحدة على طلابي. لكننا الآن، أنا والطلبة، مشغولون تماماً. ففي كل يوم نذهب بعشرات المرضى لنعالجهم في العاصمة الموريتانية نواكشوط.

وكم كان الألم يعتصرني، أنا ومن معي، عندما كنا نتجول في ساعات متأخرة من الليل في مخيمات اللاجئين، يخترق مسامعنا أنين الجرحى والثكالى والمرضى، الذين لم يجدوا أدنى رحمة من جزاري الجيش المالي.

أعرض هنا مختصراً لتلك الرحلة، وهو نص التقرير الذي قدمته لرابطة العالم الإسلامي عام ١٩٩٢. وقبل أن أتحدث عن اللاجئين العرب والطوارق في موريتانيا والدول المجاورة لمالي، هناك حقيقة يجب أن يعرفها الجميع، وهي أن اللجوء الحقيقي لهذه القبائل بدأ عند اجتياح الجفاف لبلادهم في أوائل السبعينيات، الأمر الذي حملهم على الهروب بحثاً عن المعيشة في دول المنطقة. وقد استوطنت أعداد منهم دول المغرب العربي، وبعضهم اتجه إلى نيجيريا والسودان، وبعض دول الشرق الأوسط.

أما الرحلة إلى موريتانيا، فقد كانت في شهر رمضان المبارك ١٤١٢هـ، حيث انطلقت مع عدد من الأخوة من مكة المكرمة. وبعد وصولنا إلى مطار نواكشوط، اتجهنا مباشرة إلى مقر هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية للتنسيق معها في البرنامج الذي أُرسلنا من أجله، وهو مواساة الطوارق وكتابة تقارير عن حالتهم للجهات الإغاثية. قابلنا المسؤولين بعد وصولنا في اليوم التالي، وغادرنا مباشرة إلى منطقة الحدود المالية ـ الموريتانية، حيث اللاجئون، والتي تبعد عن العاصمة نواكشوط ١٤٠٠ كلم، منها ٢٠٠ كلم غير معبدة. وصلنا بعد عناء وتعب عبر وسائل النقل البرية إلى تلك المنطقة، وبالتحديد إلى مدينة النعمة البعيدة عن نواكشوط ١٢٠٠ كلم، حيث قابلنا أول مجموعة من اللاجئين، وعددهم حوالى ٢٩٥ أسرة، يشكلون حوالي ١٥٤٥ لاجئاً، وهم أسوأ من رأينا حالاً، إذ لا يصلهم شيء يذكر من المعونات، وذلك لسوء حالتهم التنظيمية، ولتشتتهم في ضواحي المدينة وليس في مكان واحد.

وبعد أن جلسنا وتحدثنا معهم، شكوا إلينا حالهم، وعدم وصول المساعدات إليهم، برغم أن كل ما يصل إلى المنطقة من المساعدات يصل عبر تلك المدينة إلى كل المخيمات البعيدة عنهم.

اتجهنا بعد ذلك إلى مخيم باسيكنو، الذي يبعد حوالى ٢٠٠ كلم، حيث مقر البعثة التابعة لهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، والبعثات الأجنبية الأخرى. وفور وصولنا قابلنا فريق العمل التابع للهيئة هناك، فأطلعونا على حالة المخيم وآخر الإحصاءات لديه، وهم ـ أي المسؤولون ـ خمسة: المشرف على المخيم، ومشرف الدعوة

والإرشاد، والطبيب، والصيدلي، والمشرف العام على الهيئة في المنطقة.

وقد تحدث إلينا المسؤول عن المخيم السيد بابا، قائلاً: كانت البداية من أصعب ما واجهنا لدى قدومنا من نواكشوط، حيث لم تكن لنا معرفة بأهل البلد، ولا توجد مخازن لتخزين المواد التي أحضرناها معنا، ولا يوجد أي إحصاء ميداني للمخيمات الثلاثة. كان يجب علينا أن نجد حلاً لكل هذه المشاكل التي لا أحصي منها إلا القليل. واستطرد يقول: بعون الله، وجدنا مخازن في اليوم نفسه، فرّغنا فيها الشحنات الإحدى عشرة، وبدأنا إحصاء اللاجئين، وقمنا بعدها بتوزيع المواد التي معنا وهي: التمر، والأرز، والملابس.

سألته عن عدد اللاجئين، فقال: عدد اللاجئين أيام إحصائنا في مخيم باسيكنو ١١٥٣، وفي مخيم نيري بفصالة ٢١٢٩ أسرة، وفي آقور ٦٧٤ أسرة. وعن تدفق اللاجئين، قال إنه يحدده في مخيم باسيكنو وحده بـ٣٠٪ من مجموع المتدفقين على المخيمات، ومعدل ارتفاع الزيادة يأتي دائماً مع ارتفاع عدد المجازر. فكلما وقعت مجزرة في منطقة ما، ارتفع معدل النازحين إلى المخيمات.

سألته أيضاً عن حالة الوفيات، فأجاب: حسب إحصاء قامت به البعثة التي زارت المنطقة قبل وصولنا، حُددت نسبة الوفيات بـ ٢٢٠ حالة في مخيم باسيكنو وحده كل شهر، و١٢٧ حالة وفاة في نيري، و ٨٠ حالة في مخيم آقور. وذكر أن هذه الحالات أكثر ضحاياها من الأطفال، وانخفضت نسبياً بعد افتتاح المركز الطبي برغم إمكانياته المحدودة.

وعن الأرامل والأطفال، قال إنهم يمثلون ٣٠٪ في مخيم باسيكنو وحده. وعن المساعدات التي تصلهم، قال إنهم عندما قَدِموا أحضروا ٢٤٠ طناً من الأغذية والأدوية والملابس، قاموا بتوزيعها كلها على المخيمات الثلاثة. ولكن نظراً لكثرة تزايد اللاجئين، وعدم التدخل من الهيئات الأخرى، تبقى الكمية محدودة نسبياً.

وعن الحالة الطبية، وجدنا الطبيب المعار من الحكومة الموريتانية، محمد المختار ولد داهي، وقد بدت علامات الأسى على وجهه لسوء الحالة الصحية لهؤلاء اللاجئين، إذ اشتكى من قلة الأدوية، والأدوات اللازمة وعدم المساعدين. وذكر أن أكثر الحالات هناك هي الإسهال الذي يُودي بحياة الكثيرين، وخاصة الأطفال. وكثيراً ما يُحرَج مع المرضى، إذ لا يجد ما يقدمه من دواء لبعضهم بعد تشخيصهم.

جمعيات كثيرة وصلت إلى المخيمات، لكن عندما تبحث عما قدمته كل واحدة منها لا تكاد تجد شيئا! فلم نجد أحداً قدّم مساعدات طبية مثل تلك المقدمة من هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، حيث فتحت مستوصفاً في باسيكنو، وتمهد لفتح آخر في المخيمات الأخرى.

هذا بالنسبة للحالة الطبية. أما عن برامج الهيئة التعليمية، فقد التقيت مع محمد صالح بن فاضيل الذي رحب بوصولنا وأبدى التعاون معنا. أخبرنا أنه يتم فتح مدرسة في مخيم باسيكنو، تتكون من ثمانية فصول، وتوجد خطة لإيصالها إلى ٢٠ فصلاً، وتم فيها تسجيل ٥٠٠ طالب، وإيجاد حوالى ٩ مدرسين من اللاجئين، معظمهم ثقافته فرنسية. وشكا لنا السيد محمد صالح هذه المشكلة، وتمنى من الرابطة أن تزودهم بمدرّسين ومرشدين ودعاة باللغة العربية.

وذكر لنا أنه يتم أيضاً بناء مسجد ومحضرة لحفظ القرآن في كل مخيم. وأخبرنا بما يعانونه من عدم توفر الأدوات المدرسية من دفاتر وأقلام وغيرها مما لا بد منه، إضافة إلى افتقارهم إلى كتب المقررات وإلى مشرفين فنيين. وطلب منا وألحّ علينا، إيصال هذه المشاكل إلى رابطة العالم الإسلامي.

قمنا بعد ذلك بجولات في مخيم اللاجئين، وتعارفنا معهم، ورحبوا بنا، وعبروا لنا عن سرورهم لما لقوه من هيئة الإغاثة الإسلامية، حيث علمنا أنها الجمعية الوحيدة التي حضرت من العالم الإسلامي. وقد شاهدنا علامات الأسف والاستهجان من عدم اهتمام الجمعيات الإسلامية والعربية الأخرى بهم، وهم عرب ومسلمون!

أما الجمعيات العاملة هناك، وعددها ٩، فهي:

H.C.R: وهي المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، وقد قدمت الخيام والأدوية والغذاء والملابس والفرش. ولولا جهودها المتضافرة مع الحكومة الموريتانية لما بقي لاجئ على قيد الحياة.

OXFAM: قدمت بعض الأغذية والأدوية للأطفال والنساء.

M. S. F: قدمت بعض الأدوية.

OMIS: وهي هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، وقدمت الأدوية والغذاء والدواء والملابس، وفتحت مدارس لأبناء اللاجئين.

CICR: وهي الصليب الأحمر الدولي، وقدم لهم بعض الأدوية فقط، ووعدت بإحضار معونات.

Karitas: طعّمت الأطفال والنساء.

Trerredes Hommes : طعّمت الأطفال والنساء.

World Vission : طعمت الأطفال والنساء.

وقامت القناتان الخامسة والثالثة لتلفزيون فرنسا، بتصوير أفلام عن اللاجئين، بينما لم نسمع بأي قناة عربية، أو إسلامية، قامت بالأمر نفسه.

وسألنا السيد الزروق، رئيس الحي السادس في مخيم باسيكنو، كيف تكون عودة اللاجئين لو انتهت مشكلتكم مع حكومة مالي؟ فأطرق قليلاً ثم قال: إلى من نرجع؟ هل نرجع إلى موت آخر؟ وأكد أنهم سيرجعون لاجئين في حال أشد بؤساً من حالهم هذه، مفسراً ذلك بما حصل من نفق بهائمهم، ودفن آبارهم وتسميمها، والقضاء على جميع الموارد التي يعتمدون عليها في حياتهم، فلا شيء يستحق أن يرجع إليه هنالك سوى الموت المحقق، الذي لن يكون خيارهم بعد اليوم بعد أن نجّاهم الله منه. وأضاف: إنه يفضل أن يبقى لاجئاً في موريتانيا على أن يرجع إلى بلاده، حيث الموت هو قَدَر جميع من سيرجع ما بقي الوضع على حاله.

أما السيد محمد إبراهيم، رئيس الحي الرابع في مخيم باسيكنو، فيقول: نحمد الله على كل حال. فمنذ أن وصلت إلينا هيئة الإغاثة الإسلامية والممثلية السامية للأمم المتحدة، ونحن نتحسن بعض الشيء.

كذلك قابلنا ثلاثة شبان كانوا قد وصلوا لتوهم من مدينة فرش، وأخبرونا بآخر المجازر التي وقعت في المنطقة، وخصوا بالذكر مدينة

فرش التي كانوا يقطنون فيها مع ذويهم. ووصفوا لنا المجزرة التي وقعت ضدهم في يوم ٢٨ شعبان من سنة ١٤١٢هـ، وراح ضحيتها جميع أهل تلك القرية. وكان أحد هؤلاء الشبان قد ذهب للرعي، وعند رجوعه فوجئ بقريته خاوية على عروشها، فوجد والده مذبوحاً، هو وجميع أهل القرية. وقد مَثَّل بهم المهاجمون، فحُرق البعض حتى الموت، وشُقت صدور البعض الآخر، وبُقرت بطونهم. فأي مصيبة أكبر من هذه؟

سألتهم عن المناطق التي وقعت فيها المجازر ضد العرب والطوارق في مالي، فعددوا لي بين مدينة وقرية كلاً من:

تمبكتو، غاوا، غوندام، ديري، تونكا، إنيا فونكي، ليرا، دونزا، سيفاري، صان، كونوبجو، نيونو، فرش، وغوسي، علما بأن القتل شمل كل منطقة أزواد في مالي.

أمضينا أياماً مع اللاجئين في مخيم باسيكنو، ثم اتجهنا بعد ذلك مع مسؤول الهيئة إلى مخيم آقور البعيد عن باسيكنو حوالى ٣٥ كلم، حيث قضينا فيه أياماً قمنا خلالها بتوزيع بعض المواد الغذائية على اللاجئين، وافتتحنا مدرسة تستوعب ٢١٧ طالباً ويدرّس فيها ٦ مدرسين وتضم ٤ فصول.

اتجهنا بعد ذلك إلى مخيم نيري الذي يبعد ٧٣ كم عن باسيكنو، وقمنا فور وصولنا بمقابلة حاكمها الذي أبدى لنا كل الحفاوة والتكريم، ورحب بنا مبدياً لنا كل الاستعداد لمساعدتنا في مهمتنا التي جئنا من أجلها.

قمنا بعد ذلك بجولة في المخيم نيري، وهو أكبر المخيمات على الإطلاق، وزاد ذلك تباعد أطرافه، حيث إنه مترامي الأطراف حول قرى نيري. وقد سبب هذا التباعد مشكلة في إقامة المسجد والمدرسة، فقررنا الاجتماع برؤساء المخيم، وتم الاتفاق معهم على اختيار موقع مناسب لبنائهما، وتم اختيار المدرسين باللغتين العربية والفرنسية. وكان عدد التلاميذ في مدرسة المخيم الذين تم تسجيلهم قرابة ٨٠٠ طالب. وقد تم بذل كل الجهود من قبل الهيئة لفتح المستوصف هناك، إلا أن الإمكانات كانت محدودة جداً.

من الصعب حصر ما يراه المرء من بؤس وشقاء في هذه المخيمات. أمة أُخرجت من وطنها ظلماً وجوراً، تلاحق أبناءَها المجازرُ بعد ما لحقهم في بلادهم من جفاف كان كافياً للقضاء عليهم. وحتى في مخيمات لجوئهم، لا يزالون في أمسِّ الحاجة إلى أشياء كثيرة، فالمساعدات محدودة، وهناك نقص في المواد الغذائية والطبية والتعليمية، وتوجد أشياء أخرى يحتاجون إليها مثل خزانات لحفظ المياه داخل المخيم ودوابٍ لجلب المياه من الآبار وجرّها. ومن أفظع المناظر التي رأيتها منظر لـ ٦ سيدات يسحبن المياه من البئر على ظهورهن. أيضاً فإن المنطقة لا توجد فيها كهرباء بتاتاً، وكنا تمنينا لو اشتُري مولد كهربائي حتى يتمكن المسؤولون عن المخيمات من تأدية أعمالهم ومسؤولياتهم بشكل أفضل. كذلك، فإن الأفضل لرابطة العالم الإسلامي وغيرها من المؤسسات أن ترسل كاميرات تصوير مع من ترسلهم إلى المنطقة، لتصوير حالة البؤس والشقاء التي يعيشها أولئك البائسون المعذبون.

الفصل السابع
حوارات الخصوم

الفصل التالي من أهم فصول الكتاب، فلربما أدليت برأي شخصي في بعض الفصول، وذلك ما لم يمكن لي فعله في هذا الفصل، الذي تحدث فيه أطراف النزاع حينها عن وجهة نظرهم. فهذه حوارات للتاريخ، تحدث فيها الخصوم، كل من جهته، وأبدى كل واحد منهم وجهة نظره في الأحداث. ولم أكتف بالخصوم فقط، بل ضمّنت هذه الحوارات رأي طرف آخر، هو منظمة المؤتمر الإسلامي، كجهة محايدة ومشاركة في صنع السلام والوئام بين أطراف النزاع.

لقاءان مع الرئيس

التقيت بالرئيس المالي ألفا كوناري عبر صحيفة «المسلمون الدولية» مرتين: الأولى عندما كان في زيارة لدولة الكويت، حيث أرسلت إليه مجموعة من الأسئلة أجاب عنها. أما اللقاء الثاني فقد أجريته معه في قصره الرئاسي في العاصمة المالية باماكو، أثناء اشتعال

أزمة الطوارق. وبرغم مضي عام بين الحوارين، إلا أنني حرصت على إعادة طرح بعض الأسئلة التي كنت قد طرحتها عليه في اللقاء السابق، إضافة إلى أسئلة جديدة حول التطورات والأحداث التي كانت في تلاحق واضطراد في مالي.

يُبدي الرئيس المالي ألفا كوناري إيماناً قوياً بإمكانية حل مشاكل بلاده، برغم ما تتعرض له حكومته من انتقادات شديدة في الداخل، من عدم استطاعتها تثبيت الأمور ومعالجتها. ومن خلال متابعتي لتصريحات الرئيس كوناري خلال الأحداث التي تدور في بلاده، يمكنني القول إنه يُعَد شخصية نموذجية، حاولت إخراج بلادها من مأزقها، لولا حالة العصيان التي كان يقوم بها الجيش، وحركة العنصريين غندغوي، اللّذان لم يمكّنا الرئيس من استتباب الأمور في مالي، بإصرارهما على تشريد الطوارق وإبادتهم.

ولاحظت أثناء وجودي في مكتب الرئيس كوناري، لوحتين ترمزان إلى الحرمان والبؤس. ولدى سؤالي عما تمثله اللوحتان له؟ قال لي:

باختصار، إنها مأساة الإنسان في بلادنا. فقد قمت فور تسلمي السلطة بجولة في كل قرى الدولة وقراها المترامية، حيث أدمَتْ قلبي أحوالُ المواطنين في أطراف البلاد المترامية، فهناك أناس لم تصلهم أي خدمات تُذكر، ويتهددهم الجوع والمرض. وهناك أولاد يكبرون من غير أن يصلهم التعليم.

كان لقائي بالرئيس ألفا كوناري من منطلق الحرص على نقل كل الحقائق، ومعرفة رأي كل أطراف النزاع. وكم تمنيت أن تتيح لي

الفرصة لقاءَ كل قبائل الشمال ـ الطوارق وغيرهم ـ ولكن ظروف المنطقة أثناء زيارتي لها لم تكن تسمح بالتحرك إلا في العاصمة فقط.

وفي ما يلي نص اللقاء الأول:[1]

سؤال: وقعت أحداث دامية بين قوات الحكومة وقبائل العرب والطوارق، كيف مرت تلك الأحداث وكيف تصديتم لها؟

جواب: حقيقة، قبل اندلاع هذه الأحداث، كنا على يقين أن هناك في الشطر الشمالي من بلادنا حالة غير مرضية. هناك فقر مدقع، وظلم، وعدم عدالة، وعدم تضامن بين أبناء البلد. نحن نعتقد أن كفاح إخواننا في الشمال، كان الهدف الرئيسي منه، تحسين ظروف معيشة شعوب هذه المنطقة، وأيضاً تحقيق العدالة بالنسبة لها. هذا هو الهدف من كفاح إخواننا في الشمال. وعندما تهيأت الظروف للدخول في مفاوضات معهم، وجلسنا معاً إلى طاولة واحدة، وطرحنا المشاكل، استطعنا أن نتوصل إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار، ولوقف الحرب في هذه المنطقة. توصلنا إلى ما نسميه عندنا «الحلف الوطني»، وهذا الحلف لا يكرس وحدة الأراضي والتراب المالي ووحدة الشعب المالي فحسب، ولكن وحدته في التنوع أيضاً.

وكما يحلو لي أن أقول دائماً، فإن مالي ليست دولة يسكنها سود أو يسكنها بيض فقط، ولكن الشعب المالي خليط من البيض والسود، وهؤلاء عاشوا قروناً طويلة مع بعضهم البعض، وبنوا حضارة إسلامية

(١) عمر الأنصاري: جريدة **المسلمون**، العدد ٤٦٠، ٢٦/ ١١/ ١٩٩٣.

راقية في هذا البلد الذي يسمى مالي. واعتقادنا الجازم أنه لا يمكن أن تكون هناك مالي بدون تفاهم بين جميع الأجناس.

سؤال: هل تم استيعاب مشكلة العرب والطوارق؟

جواب: أعتقد أننا سائرون في الاتجاه الصحيح، وقد بدأنا بداية حسنة، وعلينا أن نبذل جهوداً متضافرة حتى يستتب السلام والأمن في المنطقة، ويجب أن يكون هناك تعايش سلمي بين جميع الأعراق الموجودة في مالي، لأن التاريخ المالي يشهد أن هذه الأعراق قد عاشت مع بعضها بكل حرية وسلام، ولم يكن هناك أي اضطرابات. هذا ما نتمناه.

سؤال: علمنا أنكم قمتم بزيارة إلى الأمير محمد علي الأنصاري، أمير العرب والطوارق، المقيم في المغرب. ما أسباب تلك الزيارة. وماذا تم فيها؟

جواب: أود أن أبين أنه في كل رحلاتنا، سواء في الداخل أم الخارج، كلما حللتُ ببلدة أقوم بزيارة الأعيان الماليين في هذه البلدة أو تلك. والأمير محمد علي من وجوه البلد، وهو من الأعيان الكبار، ورجل له كلمة واحترام. وأنا أحترمه شخصياً، ولذلك قمت بزيارته. أعتقد أنه لا يمكن أن نبني بلدنا على أسس متينة وصحيحة إلا بالاعتماد على أشخاص مثله. لا بد من اللجوء إلى أشخاص مثله للاستفادة من خبرتهم، ومن نصائحهم أيضاً. ومحمد علي له مكانته في مالي، وستظل له المكانة نفسها.

سؤال: ما المستقبل الذي يراه الرئيس لمالي كدولة فقيرة تعاني من

شتى المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟

جواب: إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمالي صعب جداً في الوقت الراهن، لكني أتساءل عمن يمكنه أن يقوم مقامنا في النهوض بهذا البلد وإخراجه من التخلف؟ لا أعتقد أن أحداً غير أبناء مالي يمكنه فعل ذلك. فعلى أبناء مالي أن يجدوا في أنفسهم القوة والسند اللازم للنهوض ببلدهم اقتصادياً واجتماعياً. وحتى لو اعتبرنا مالي ثعباناً، فيجب علينا أن نأخذ هذا الثعبان، ونتمنطق به. وحتى إذا وجدنا الخير في بلدان أخرى، فليس عندنا بلد غير مالي. فهذه الدولة التي تعتبر فقيرة الآن، كانت في يوم من الأيام دولة غنية، ودولة لها عظمة، وأستطيع الجزم أن لهذه الدولة مستقبلاً باهراً وواعداً.

سؤال: هل تحققت الديموقراطية في مالي بمجيئكم للرئاسة؟ وما تعليقكم على فترة الحكم السابقة؟

جواب: نحن في بداية طريقنا في بناء الديموقراطية. نحن في المرحلة الأولى، ونحتاج إلى سنوات طويلة لبناء ديموقراطية صحيحة وقوية ومتينة. كثير من الناس يعتقد أن الديموقراطية هي إرضاء كل رغبات الناس واحتياجاتهم وهمومهم في وقت سريع. هذا تصور خاطئ للديموقراطية. الديموقراطية عمل مستمر، يحتاج إلى جهد مستمر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتضامن بين كل فئات الشعب. ومجرد تنظيم انتخابات في بلد ما، لا يعني تحقيق الديموقراطية. تحقيق الديموقراطية عمل شاق وطويل، ويحتاج إلى جهود الجميع، والتفاهم بين الجميع، كي نصل إليه.

سؤال: ما أهم الإنجازات التي تحققت حتى الآن في ظل رئاستكم؟

جواب: لقد انتُخبت منذ سنة ونصف السنة تقريباً. وفي هذه المدة القصيرة، قمت بتهدئة الجو، والتأليف بين القلوب التي كانت متنافرة في الشمال والجنوب. كذلك حاولت أن أوضح للشعب المالي أن الديموقراطية ليس معناها تقسيم الكعكة. فالديموقراطية الحقيقية معناها أن كل الشعب المالي لا بد من أن يتضامن وينظر إلى مستقبله ويبني بلده. ومن أهم الأمور التي أردت أن أشرحها وأثبتها في أذهان الناس، أنه لا يمكن حل جميع مشاكل الناس بين عشية وضحاها، بل لا بد من الوقت. وأي حل لا يمكن أن يكون إلاّ بجهدنا الخاص، ولا يقوم إلا بعملنا المخلص لوطننا، وإلا بتضامننا وتسامحنا. نحاول أن نقضي على كل النعرات، سواء أكانت عرقية أم ثقافية أم أيّا كانت، بهذا فقط نستطيع الوصول إلى الهدف المنشود، ألا وهو الديموقراطية.

الحوار الثاني: في باماكو[1]

هذا نص الحوار الثاني مع الرئيس المالي كوناري في قصره الرئاسي في باماكو.

سؤال: وقعت مؤخراً اعتداءات تمثلت في مجازر ارتكبها الجيش المالي ضد المدنيين العرب والطوارق في عدد من المدن في الشمال، مثل تمبكتو وغاوا. ما حقيقة هذه الأحداث؟

(١) جريدة **المسلمون**، مصدر سابق، العدد ٥٢٣، ١٥/٢/١٩٩٥.

جواب: الحقيقة، أننا في مالي لا يمكن أن نؤيد قتل شخص لآخر يكون من أحد أبناء مالي. المشكلة الموجودة الآن ليست مشكلة جديدة، فهي مشكلة موجودة منذ عهد الاستعمار وعهد الجمهورية الأولى. هي ليست مشكلة دينية كما تعلم، ومن الأسباب التي أدت إليها في الواقع عدم العدل بين سكان الشمال والجنوب، وتصاعدت إثر الجفاف الذي اجتاح المنطقة في السبعينيات والثمانينيات. وأنا شخصياً، وجميع من معي في السلطة المالية، كنا نعرف جميعاً حقيقة هذه المشكلة، ولهذا السبب قمنا بكل ما في وسعنا من جهد لحلها. نحن متأكدون وواثقون من أننا لن نحل هذه المشكلة بالعنف، ولا بالحلول العسكرية، لذلك اتفقنا على أن نوقع اتفاقية وطنية لا تسمح بالعنف، وتحقق في الوقت نفسه الوحدة الوطنية بين أبناء مالي. ولكن الذي لاحظناه، هو استمرار الاعتداءات بعد توقيع هذه الاتفاقية. ونحن هنا لدينا قائمة بجميع الاعتداءات التي وقعت. الحقيقة، أن استمرار هذه الفوضى هو الذي دعانا إلى إرسال الجيش إلى الشمال «لاستتباب الأمن فيه». كنت أعرف أن إرسال الجيش إلى الشمال سوف تكون له «بعض الآثار». وحول الاعتداءات التي وقعت هناك مؤخراً، أصدرت أوامر بإجراء تحقيقات حولها، وكان من بين الضحايا الشيخ أنارا الذي فُجعت بمقتله كما بمقتل غيره من أصدقائي الذين قُتلوا هناك. على العموم، إنني منزعج جداً مما يحدث هناك، وأُدين كل اعتداء على أي أحد من أفراد الشعب.

سؤال: قلتم إنكم أمرتم بإجراء تحقيقات حول الاعتداءات التي وقعت ضد المدنيين الطوارق في الشمال، فإلامَ توصلتم في هذه التحقيقات؟

جواب: الواقع أننا نقوم بهذه التحقيقات، وهي لم تنته بعد، والسبب هو «صعوبتها». أريد أن أؤكد أن هذه التحقيقات ضرورية للغاية، حتى لا تتكرر أي اعتداءات أخرى في ما بعد، وحتى يكون هناك سلام في المنطقة. وقد قمت مؤخراً بإجراء بعض التعديلات في صفوف الجيش، وكل ذلك بغرض الوصول إلى حل لمشكلة الشمال هناك.

سؤال: بماذا تفسر خروج المسالمين من الطوارق، خاصة أولئك الذين قضوا سنوات طويلة في خدمة بلادهم مالي؟

جواب: أود أن أقول لك، إن خروج المواطنين من بلادهم شيء سيئ، وأقول لهم (وأناشدهم أن) ارجعوا إلى بلادكم، فلن يكون هناك أي استقرار ما دمتم في الخارج. فلا بد من رجوعكم وتكاتفكم معنا لنصل إلى حل لمشكلتنا. أعتقد أننا في حاجة إلى معاضدتهم. وأنا أعرف أنهم لن يستطيعوا العيش في أي مكان سوى هذا البلد. وكذلك رؤساء الجبهات الذين خرجوا، أتمنى أيضاً أن يرجعوا إلى بلدهم.

سؤال: كان من المقرر إنشاء لجنة للتحقيق في المجازر التي وقعت سنة ١٩٩٢ في أزواد، وكان مقرراً أن تتكون من دول الجوار، فما السبب في عدم إنشاء هذه اللجنة، ولماذا لم يتم إجراء أي تحقيق في تلك الاعتداءات التي وقعت ضد العرب والطوارق في أزواد؟

جواب: نعم، هذا صحيح، فقد كان من المتفق عليه إنشاء لجنة للتحقيق في ما حدث في الشمال. ولكن في الحقيقة، يصعب على اللجنة العمل في ظل الوضع الحالي الذي تعيشه المنطقة. ومن

أولويات هذه اللجنة، كما يعرف الجميع والتي من أجلها أردنا إنشاءها، هو التحقيق في ما حصل في الشمال.

سؤال: وماذا أيضاً عن مكتب شؤون الشمال الذي من مهمته تذليل العقبات التي يمكن أن تعترض اتفاقية الميثاق الوطني. فلماذا لم تُنفَّذ الاقتراحات التي تقدم بها هذا المكتب؟

جواب: من مهمات هذا المكتب العمل على نزع السلاح، ومن مهامه أيضاً العمل على إدماج عدد من الطوارق في جيش مالي. وقد قام بدراسة كل المشاريع الممكن عملها في الشمال، والسعي إلى إيجاد مساعدات لإعمار المنطقة المتضررة. لكن العقبات التي واجهت هذا المكتب سببت له مشاكل. ومن ضمن تلك العقبات الهيكلية الإدارية للمكتب، حيث لم يكن من ضمن العاملين شخصيات كبيرة من الكوادر المالية. والطوارق الذين عملوا معنا في هذا المكتب كذلك، «رِجل أحدهم معنا ورِجله الأخرى مع التمرد». وهذا غير معقول بالطبع. فكيف بمن يريد الاستمرار في السلم أن يرجع إلى الحرب؟! أستطيع أن أقول لك إن العائق الرئيسي لعمل هذا المكتب، هو عدم حصوله على آلية تُعِينه على أداء عمله.

ترحيب باتفاقية الميثاق الوطني

سؤال: لقد توصلتم إلى اتفاقية «الميثاق الوطني» مع الطوارق، وبرغم ذلك فالتوترات مستمرة، بينما نجد أن النيجر استطاعت التوصل مع «طوارقها» إلى هدنة واتفاق شهدا نجاحاً ملموساً، فما تعليقكم؟

جواب: نعم، لقد توصلنا إلى اتفاقية «الميثاق الوطني»، وهذه الاتفاقية لم تتوصل إليها النيجر. وقد استقبل العالم كله من دون استثناء هذه الاتفاقية بالترحيب. ولكن السلام يأتي شيئاً فشيئاً. فنحن قد تجاوزنا مرحلة نزع السلاح التي تعيشها النيجر. وبرغم استمرار التوترات عندنا، إلا أننا نعرف تماماً أسبابها، ونسعى لحلها.

سؤال: يرى كثير من المراقبين أن سبب تغيّب الدول الكبرى عن اتفاقيتكم، مثل فرنسا، هو عدم استقرار الأمور في البلاد. فما رأيكم؟

جواب: أنا اعرف حالياً أن هناك محاولات لإيجاد وساطات جديدة. وكل البلدان التي تريد المساعدة على إيجاد حل أو مساعدتنا، نحن نرحب بها جميعها. نحن لم نترك أي دولة مهتمة بهذه القضية، ولكن اخترنا الجزائر للوساطة، وقد وافق على ذلك «المتمردون» الطوارق، ومع ذلك أيضاً اتجهنا إلى دول أخرى لتساعدنا على حل المشكلة. نحن نرجو في النهاية أن تكون هذه الجهود كلها لصالح مالي ولصالح سكانها. جريمة كبيرة أن يستغل البعض هذه الظروف للمتاجرة بها! ومع ذلك فإني أعتقد أن تنفيذ اتفاقية «الميثاق الوطني» يجب أن يعتمد على الإمكانات المتوفرة في مالي، لأننا متأكدون من أننا لن نبني هذه البلاد إلا بجهودنا الذاتية، وبالتكاتف بين جميع سكان هذه البلاد. فلا يمكن أن نؤسس هذه البلاد، وهناك من يتمسك بـ«بناء دولة أخرى».

سؤال: هل لجبهة غندغوي وبعض الأحزاب المعارضة، يد في ما يجري في مالي؟ وما تعليقكم؟

جواب: لا أعتقد أن هناك أحزاباً مُعارضة تحاول عرقلة الأمور في

البلاد، إنما هناك بعض الأشخاص الذين يقومون بهذه الأمور. نحن نستنكر كل الحركات التي تستعمل العنف، بما فيها حركة غندغوي. ويمكن أن تكون هناك بعض الجهات الإعلامية التي تثير هذه المواضيع. فهناك مثلاً اتهام لي شخصياً من بعض الجهات التي تقول إنني مع الطوارق.

ومشكلة غندغوي لها أكثر من عامين، والناس يتحدثون عنها. وما كانت لتظهر لولا الاضطرابات الواقعة في الشمال. والسبب في وجود هذه الحركة، أنه كلما وقعت اعتداءات في المناطق التي لا يوجد فيها الجيش، قام الناس فيها بالدفاع عن أنفسهم. وهذا ما دعاني إلى إرسال الجيش إلى المنطقة (الشمال) لحماية الناس. وبرغم معارضة البعض إرسال الجيش إلى الشمال خشية أن يقع تصادم بينه وبين السكان، إلا أنني فعلت ذلك لوقف المشاكل هناك. والحقيقة أيضاً، أن «كثيراً من أبناء قبائل الشمال هم في صفوف الجيش»، ولو لم أقم بإرسال الجيش إلى هناك، فلربما قاموا بالتمرد لحماية ذويهم. وكما قلت لك في بداية الحوار، فإني ضد أي قتل أو عنف، ولست مع الحلول العسكرية، وأريد أن أؤكد لك أن هذه الحركة ليست لها أي علاقة مع الحكومة أو العسكريين، وإنما السبب في وجود هذه الحركة هو «انعدام الأمن».

وهدفي الوحيد اليوم هو القضاء على مثل هذه الحركات، ليستطيع الجيش وحده التحكم في زمام الأمور. مسؤوليتنا في الواقع كبيرة في هذا الصدد، فلا يمكننا القضاء على هذه الحركات إلا بالفعل، وقد سمعت بنفسي أن هناك «بعض الأشخاص الذين يقومون بتحريك هذه الجماعات، بغية الصعود إلى السلطة».

غياب الأمن في مناطق الطوارق

سؤال: كان من المقرر دفع تعويضات لكثير من الضحايا ـ الطوارق ـ وكذلك إقامة بعض المشاريع الإنمائية لهم. وقد قدمت عدة جهات مساعدات تقدر بمليارات الفرنكات الأفريقية، فما تعليقكم؟

جواب: في الحقيقة أننا حصلنا على مساعدات، وكذلك على وعود بتقديم مساعدات أخرى، ولكننا لم نستطع إنجاز شيء من المشاريع بسبب انعدام الأمن، ولم نتمكن من إعادة اللاجئين الفارين لحدوث الاضطرابات. فلا يمكننا إعادتهم ليواجهوا القتل. كانت خطتنا أن نعدّ لهم كل شيء ثم نعيدهم. وكل المشاريع المعطّلة في المنطقة هي بسبب عدم الأمن، الذي جاء نتيجة تمركز «المتمردين» وقيامهم بزعزعة الاستقرار في المنطقة.

لقد وجهت نداءً لجميع القادة لإيجاد اتفاق. ولا يخفى أن الطوارق أنفسهم جماعات، وهم أنفسهم غير متفقين وغير موحّدين في ما بينهم، فمنهم من هو موافق على الاتفاقية الوطنية، ومنهم من يرفضها، حتى أنهم يتقاتلون في ما بينهم. وأنت تعرف أن هناك مشاكل متعلقة بالتحرر الاجتماعي، ويجب أن تُطرَق كل مشكلة في وقتها المناسب.

أعتقد أن رجوع المهاجرين هو من الأولويات بالنسبة لنا، ويجب أن نجلس مع إخواننا إلى مائدة الحوار، ولا أقصد مناقشة أي اتفاق آخر، فقد تم الاتفاق، بل نجلس لنتحاور ونناقش الصعوبات والعراقيل التي تواجهنا.

وفي النهاية، أقول لك إننا مسلمون، وبلدي محظوظ لأنه عرف الإسلام منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً. وأول شيء أرغب فيه هو أن يتذكر الماليون قبل كل شيء أنهم مسلمون، وسيمكنهم بذلك أن يواجهوا مشاكلهم. وأقول لإخواننا المسلمين في الخارج: إن مشكلة مالي في الشمال ليست مشكلة دينية، بل هي مشكلة بين مسلمين. وأريد أن أقول للصحافيين أن يقولوا الحق. فإذا قُتل سكان الطوارق أن يقولوا قُتل الطوارق، وإذا قُتل السكان السود أن يقولوا ذلك. وأطلب أيضاً من الصحافة في العالم قبل أن تكتب شيئاً أن تتأكد من الأخبار التي تصلها. ونرجو كذلك من إخواننا المسلمين أن يساعدونا مادياً ومعنوياً لمواجهة مشاكلنا هذه. وأنا واثق من أن إخواننا المسلمين لديهم الإمكانية لذلك.

رد الزعيم الطارقي على حوار رئيس مالي[1]

بعد حواره الأول الذي تحدث فيه الرئيس المالي ألفا كوناري عن الوضع في بلاده وعن زيارته لمحمد علي، رد الزعيم الطارقي الأمير محمد علي، رحمه الله، على ذلك الحوار في رسالة أرسلها إلى جريدة «المسلمون»، هذا نصها:

نعم لقد قام رئيس جمهورية مالي بزيارة مجاملة لي، ورحبت به كأي زائر، ولكن لم يكن هناك أي اتفاق، ولم نتحدث في أي مسألة سياسية، لأن موقفي معروف، فلست من المؤيدين للاتفاق بين مالي والمقاتلين الطوارق في الشمال.

(١) جريدة **المسلمون**، مصدر سابق، العدد ٤٦٣، ١٧/١٢/١٩٩٣.

مأساة الطوارق في مالي هي نفسها مأساة الطوارق في غيرها من البلدان التي يعيشون فيها كمواطنين أو كمقيمين منذ أن قسمتهم فرنسا وجعلت أرضهم في أيدي غيرهم بدون استشارتهم. والطوارق يعيشون حتى الآن أوضاعاً رديئة في ظل تكتم إعلامي رهيب.

أنا لا أعيش كلاجئ سياسي في المغرب، بل أنا مغربي ولا أساوم في ذلك، وسأظل كذلك. ومن مات وليس في عنقه بيعة مات مِيتة الجاهلية، وأنا على بيعة آبائي وأجدادي.

حوار مع رئيس وزراء مالي[1]

سألت رئيس وزراء جمهورية مالي، إبراهيم أبو بكر كيتا، عن حقيقة الوضع هناك، فأجاب بقوله:

منذ فترة أو بالتحديد في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٢، تمت اتفاقية بين حكومة مالي والجبهات والحركات الأزوادية. والمشاكل التي نعيشها الآن ما هي إلا نتيجة لسوء تطبيق هذه الاتفاقية وسوء فهمها. فمنذ إبرام الاتفاقية لم تعرف البلاد، وخصوصاً المناطق الشمالية، الأمن والاستقرار، فهناك عصابات مسلحة تنهب وتسرق وتعيق الإنشاءات الإنمائية والمشاريع الحيوية التي تعتزم الحكومة إقامتها، ما يضطر الشركات إلى وقف تلك المشاريع نتيجة لاختطاف سياراتها، إضافة إلى ما يتعرض له المواطنون المدنيون من مضايقات وتعديات.

---

(١) جريدة **المسلمون**، مصدر سابق، العدد ٥٠١، ٩/٩/١٩٩١.

تُعَد مالي جمهوريةً إسلامية مفتوحة، تعتني بشؤون شعبها أيما اعتناء. وبما أن مالي دولة مختلفة الأعراق، كما هي الحقيقة التاريخية، فإن أي ضرر يحيق بأي جنس من أجناسها يُعَد خسارة لنا، فنحن نستمد قوتنا من تنوعنا البيولوجي والثقافي. وواجب الأمة الإسلامية هنا، أن تبادر إلى لمّ شمل أي بلد إسلامي ظهرت فيه نزاعات عبر النبع الإسلامي المقدس. ويؤسفني ما يقال من تدمير بعض المدن، منها بير، وما تردد من قتل أهلها قاطبة. فقد قمت بزيارة القرية وواجهت شيخها وكبير أهلها الذي أنكر أي شيء من ذلك، بل تبرَّم من هجمات «العصابات» على القرية، وتعرُّض طرقها ومصادر المؤن فيها للسلب والنهب. ومن الناحية الاقتصادية، فمالي دولة واسعة، قليلة الموارد، إلا أن ذلك لم يحدّ من إسهامها الإسلامي والحضاري.

وقد سبق أن قمت بجولة لتقصي الحقائق في المناطق الشمالية كلها، ومن ضمنها غاوا، وتمبكتو، وكيدال، واجتمعت بمواطني هذه المناطق، فوجدت أنهم لا يرغبون إلا في السلام. ونتيجة لعدم الاستقرار والأمن في تلك المناطق، بادر العديد من الشبان، بإيعاز من كبار السن، إلى حمل السلاح، والتدرب على استخدامه، ما أدى إلى المزيد من التوترات والقلاقل التي تعد المنطقة في غنى عنها. نحن نتطلع إلى دور أكبر من الأمة الإسلامية في إعادة الأمن والاستقرار إلى بلدنا وإلى شعبنا الذي يطمح إلى ذلك. ومؤخراً، بادرت الجمعية الإسلامية للاتحاد والتقدم بإرسال وفد لتقصي الحقائق في المناطق الشمالية.

سؤال: هل قادة الجبهات العربية والطوارقية لا يزالون بعد ما حصل ملتزمين بالاتفاقية المبرمة؟

جواب: معظم قادة الجبهات المنفصلة في المناطق المتوترة، ملتزمون بالاتفاقية، ويحترمونها كل الاحترام، سوى بعض العناصر، مثل الذهبي ولد سيدي محمد الذي خرج من الاتفاقية، وسحب العناصر التي أُلحقت بالجيش الحكومي، ما أضفى عليهم نوعاً من الانعزال عن المجتمع، فاندفعوا يسببون القلاقل والتوترات بترويج الشائعات والتصريحات غير الصحيحة.

سؤال: ولكن قبل الاتفاقية، اندفعت أعداد هائلة من اللاجئين إلى الحدود الجزائرية والموريتانية بسبب التوترات في مناطقهم. وبعد الاتفاقية لا يزال القادة الأزواديون يصرون على عدم تطبيق الحكومة للاتفاقية، ما أدى إلى اندلاع المواجهات، وتدفق المزيد من اللاجئين. ما تعليقكم؟

جواب: من المفترض أن تطبيق الاتفاقية يكون بين الأطراف المالية والأزوادية والوسيط الجزائري. وأهم بند في الاتفاقية هو استتباب الأمن في مناطق التوترات الشمالية. ولكن تجاوزت الأطراف الموقعة شرطاً كان يجب أن تتضمنه الاتفاقية، وهو تجريد العناصر الأزوادية من السلاح بعد استئناف التطبيق. كما تضمنت شرطاً ينص على انسحاب الجيش الحكومي من المناطق الشمالية، ما أدى إلى سيطرة العناصر الأزوادية على تلك المناطق، فقامت «عصابات» تمتهن السلب والنهب، وقطع الطرق، وزعزعة أمن المناطق، حتى أن التعديات لم تقتصر على المواطنين السود كما كان في السابق، بل

شملت البيض وغيرهم من الأجناس التي تجاورهم. وكان الشعور العام يعتقد أن هناك منشقين عن تلك الجبهات يقومون بهذه الشنائع، إلا أنه تبين شيئاً فشيئاً أن الجبهات هي الموجه والمحرّض الرئيسي لهذه العناصر المخربة. ومع استحالة تطبيق البند الأول والأهم مع البنود الأخرى، الذي يخص الأمن والاستقرار، فمن الصعب جداً تطبيق أي بند آخر، ويزعم الكثير من قادة الجبهات أن الحكومة لا تنوي تطبيق الاتفاقية، ولكن الحقيقة تختلف عن ذلك، فقد «وفرت الحكومة منازل وامتيازات ومناصب للقادة الذين أبدوا تعاوناً ورغبة في الوفاق الوطني في سبيل التعاون لتطبيق الاتفاقية».

وجراء النزاعات التي أوجدتها العناصر التي دمجتها الحكومة في الجيش وبلغت أكثر من ٦٥٠ فرداً، عادت التوترات تظهر من جديد. فالجيش لم يكن يرغب في دمج عناصر كانت منفصلة ومنشقة ومتسببة في زعزعة الأمن، إلا أن الحكومة فرضت هذا الدمج، وكونت لجاناً وقوات خاصة مختلفة التكوين، ٦٠ ٪ منها الجبهات والحركات و٤٠ ٪ من الجيش المالي. وكانت هذه القوات هي المسؤولة عن الأمن في المنطقة. ولكن انسحبت العناصر المدمجة من الجيش، وهاجمت بعض المدن مثل تونكا. وقد بادر أحد هذه العناصر إلى الهجوم على مشروع ألماني في المنطقة وسرقة سياراته. نحن دائماً نعرض عليهم الحوار عبر المجالس الديموقراطية التي تنتشر في أنحاء البلاد، والتي تمثل اتجاه الحكومة لجمع الشمل ووقف النعرات والنزاعات والأطماع الشخصية.

سؤال: ولكن مما هو مؤكد، أن هناك أيضاً حركة غندغوي التي

يتردد أن الحكومة هي التي أسستها لتقوم بدور مضاد لنشاط الطوارق؟

جواب: لا شك في وجود هذه الحركة، ولكن الحكومة لا تعترف بها، وتحاربها. وقد جردنا ٧٠ شخصاً من أفرادها من السلاح، وألقينا القبض على آخرين حاولوا الاعتداء على عرب وطوارق. وقد أشيعت دعاية مغرضة أن الحكومة وراء هذه الحركة، والكل يعرف الآن مدى عدم حقيقة هذه الشائعات.

سؤال: بعد هذا، ما هي نظرتكم لآفاق السلام في المنطقة؟

جواب: قبل الجولة التي قمت بها في مناطق التوترات، ولقاءاتي مع أعيان القبائل هناك، لم أكن أستطيع الإجابة عن هذا السؤال، ولكن الآن أنا متفائل جداً بالسلام في المنطقة. هناك إرادة حقيقية من مواطني هذه المناطق لإعادة السلام والأمن لمناطقهم المتوترة، وثمة إجماع على الاستعداد لاستقبال اللاجئين، ومساندتهم في سير حياتهم في أمن واستقرار. ولا أعد ذلك مبالغة في التفاؤل، بل إنه حقيقة. فهناك العديد من قادة الجبهات يسعون إلى إعادة جسور الثقة التي تهدمت أثناء تأزم الأمور.

سؤال: هناك اتهامات لحكومة مالي بممارسة التمييز ضد الطوارق، وهذا ينطبق على مناصب الدولة ومراكزها العليا؟

جواب: بالفعل، نسمع بهذه الاتهامات، ولكن الحقيقة تقول غير ذلك. فهناك العديد من المحافظين لمختلف المناطق، ومحافظون للبنوك الحكومية ووزراء من مختلف الأجناس والأعراق. ومنهج الحكومة لا يعتمد على عنصر الشخص ولا جنسه، بل ننظر إلى كفاءته

وقدرته على العطاء. صحيح أنك قد تجد عدة وزراء من عرق واحد، ولكن لم يكن من ضمن اعتبارات تعيينهم نوع جنسهم أو لونهم، بل قدرتهم الذاتية على خدمة البلد وكفاءتهم الشخصية المعتمدة على خبراتهم وتجاربهم. فعلى سبيل المثال، في الحكومة الحالية يوجد «العديد من الوزراء الطوارق»! وأيضا منطقة كيدال يديرها أهلها من ذوي الخبرة والكفاءة، وكذلك حال المناطق الأخرى.

سؤال: ما هو دور منظمة المؤتمر الإسلامي في حل القضية المالية؟

جواب: كانت المنظمة من ضمن من حضر (توقيع) الاتفاقية، وقد وعدت بأمور ومعونات التزمت بها وأرسلت عدة وفود للاطلاع على الأوضاع في مناطق التوترات من خلال مؤسساتها المتخصصة. كما تلعب دوراً لا يقل فعالية عما فعلت، وهو شرح معاناتنا للجمعيات الإسلامية الأخرى، والحث على تقديم المعونات والخبرات لتطوير المناطق الشمالية.

حوارات مع الرأي الآخر[1]

بعد حوارات الرئيس المالي، ورئيس الوزراء أبو بكر كيتا، اللذين دافعا عن سياسة بلادهما تجاه الطوارق، كان لا بد لنا من الاستماع أيضاً إلى الرأي الآخر، فكان اللقاء التالي مع غيسى محمد، رئيس الجبهة الشعبية لتحرير أزواد، وذلك عبر لقاءين منفصلين في جدة وبوركينا فاسو، بعد تجدد الأحداث في مالي. يقول غيسى معلقاً على

(١) جريدة **المسلمون**، مصدر سابق، العدد ٤٩٤، ٢٢/٧/١٩٩٤.

اتفاقيتهم مع مالي: الاتفاقية تهدئة للأوضاع فقط، والشعب الأزوادي سيدافع عن نفسه، ولكن من الضروري استمرار المحادثات كي لا ينقطع الاتصال مع الرأي العام العالمي، برغم أننا لم نشاهد أي نتيجة للمفاوضات حتى الآن. نحن ننتظر شيئاً من المحادثات، فالمجازر مستمرة، والقوات المالية المسلحة تقود أبشع الجرائم، وقريباً سيكون هناك تنظيم أكثر للعمليات الأزوادية للدفاع عن الشعب المسكين.

سؤال: ما الحل الأمثل لهذه القضية في رأيكم؟

جواب: ليس هناك حل ما دام الشعب الأزوادي محكوماً عليه دائماً بالموت والتشريد، ونهب ثرواته على ترابه. وإذا استمر الوضع على هذه الحال، فإن الجبهات الأزوادية ستنظر في «مسألة الانفصال»، وسيكون موقفها موحداً، سياسياً، وإعلامياً، وعسكرياً.

سؤال: وماذا حدث للطوارق من قبل الجيش في مالي؟

جواب: لقد فرَّ الأزواديون إلى موريتانيا، وبوركينا فاسو، والجزائر. وبلغ عدد الذين وصلوا إلى موريتانيا حتى الآن عشرة آلاف نازح، وأكثرهم من النساء والأطفال. والعدد يزداد كل يوم. هؤلاء وصلوا سيراً على الأقدام برغم شدة الحر. وفي الجزائر وصل عددهم إلى أربعة آلاف لاجئ، وفي بوركينا فاسو بلغوا ستة آلاف نازح. إضافة إلى ذلك، فإن الجيش المالي يترصد لهؤلاء، ويبحث عن الطرق التي يهرب عبرها الشعب الأزوادي، ويقتل كل من يعثر عليه منهم بلا هوادة ولا رحمة، أي أن الجيش يقتل الناس حتى وهم فارون، بلا تمييز بين امرأة أو طفل أو رجل.

سؤال: وماذا تنوي حكومة مالي فعله؟

جواب: كل المخططات الآن باتت واضحة، والحكومة المالية قوية، ولا توجد مقارنة في ميزان القوة بيننا وبينها، وهي مدعومة كذلك سياسياً، وعسكرياً، ومادياً، ولعبت دوراً في شق صف الأزواديين متّبعة في ذلك سياسة: «فرّق تَسُدْ».

سؤال: ولماذا لم تنفذ مالي الاتفاقية برأيكم؟

جواب: تتحدث مالي عن الاتفاق سياسياً، والتوقيع يحدث على الورق، لكن عند التنفيذ والتطبيق العملي فإنها تواصل ممارساتها الوحشية ضد الشعب الأزوادي، وترفض كل المطالب التي وقّعت عليها. هي تدافع عن نفسها إعلامياً، ونحن ضعفاء لا نمتلك وسائل الاتصال التي نتمكن عبرها من إطلاع الرأي العام العالمي على حقائق الأوضاع في مالي، ولا توجد لدينا إذاعة ولا صحافة.

الحكومة المالية تحاول إقناع الدول التي شهدت توقيع مراسم الاتفاق بأنها ملتزمة بالاتفاقية، وتخبرها بأنها غير متورطة في عملية نقض الاتفاقية لكسب تأييد تلك الدول.

الحوار الثاني[1]

أجريتُ حواراً ثانياً مع غيسى محمد هذا نصه:

المطالب التي أدت إلى خوضكم الكفاح المسلح، هل هي البنود

(١) جريدة **المسلمون**، مصدر سابق، العدد ٥٢٣، ١٥/ ٢/ ١٩٩٥.

التي تم قبولها من قبل حكومة مالي، وتم التوقيع عليها في إطار الاتفاقية الوطنية، أم ماذا؟

جواب: الحقيقة التي يمكن أن أجيب بها عن هذا السؤال، أن كفاحنا كانت أهدافه ومطالبه واضحة تماماً، ولم نطلب مستحيلاً. فما طلبناه هو الحد الأدنى لحقوق الإنسان، لأي واحد يؤمن بحق أخيه المسلم، ويؤمن بحقوق الإنسان عامة. ولكن، بالرغم من ذلك، فإن المطالب التي قمنا بتقديمها لم تكن هي التي تم توقيع اتفاقية الصلح على أساسها، وهذا ما جعلني أنسحب أو أقف جانباً من هذا الاتفاق لدى توقيعه، إذ ما معنى أن نطالب بحقوقنا ثم نجد أن الأطراف الموجودة في الاتفاق (مالي والجزائر) تحاول أن تتغاضى فيه عن حقوقنا؟! من جهتي، وحتى لا أخون شعبي، رفضت المشاركة في توقيع الاتفاقية، وانسحبت بمجموعاتي إلى داخل الصحراء. ولكن حتى لا أكون عنصر إزعاج لإخواني في الجبهات الأخرى، اضطررت إلى أن أوافق على ما وافق عليه زملائي. والماليون يعتقدون أن تطبيق «الصلح» يكمن في مجرد «بروتوكول التوقيع»، وأرجو أن يكون الأزواديون متنبهين إلى سياسة التفريق التي تسعى إليها مالي. وبعدما رأت فشلها في تطبيق أي اتفاق، فقد لجأت إلى محاولة شق صفوف الطوارق، وهذا ليس في صالح مالي قطعاً، لأن هذا الأسلوب قديم، وقد سبقها إليه المستعمر الذي لم يستطع تفريق شعبنا.

سؤال: لماذا قبلت مالي دخول مفاوضات معكم؟

جواب: الواقع أن مالي قبلت دخول المفاوضات معنا، لأن المشكلة بلغت أعلى درجات الغليان في ذلك الوقت. فلو استمرت الحالة القائمة،

لكانت كفيلة بتدمير السياسة التي ينتهجها الحكام هناك. أعتقد أن طريقة دخولنا المفاوضات مع مالي فيها كثير من التساهل، إذ يتضح من مطالبنا أننا أناس يريدون السلام فقط، وهذه هي نقطة ضعف الطوارق، وقد أحسنت مالي استغلالها. وربما لاحظ كثير من المراقبين أن نشاطنا السياسي ضعيف للغاية، إذ لم نكن نريد أن نتجاوز حكومة مالي.

نحن أصحاب حق

سؤال: هل تعتقد أن حكومة مالي تتقصَّد المماطلة في هذه الاتفاقية، ومن ثم تضييع حقوقكم وإذابة قضيتكم، كما يعتقد الكثيرون منكم؟

جواب: أولاً، أعتقد أن الواجب علينا، كأصحاب قضية، توحيد الرؤية والهدف، والاستمرار في المطالبة بحقنا الذي لا يجحده أحد. ولكن، هل يمكن التوصل إلى حلول ثابتة مع خصم غير مقتنع بهذه المطالب أصلاً؟! إذاً، هذه هي المشكلة، فمالي لن نتوصل معها إلى أي حل لإنهاء هذه المشكلة إلا إذا اقتنعت «حكومة وشعباً» بأننا «أصحاب حق».

سؤال: ولكن، ما تعليقكم على اتهام الطوارق لرؤساء الجبهات في الاستعجال في توقيع اتفاقية غير مضمونة، والاستمرار من قبل بعض القادة في الالتزام بها بالرغم من عدم التزام حكومة مالي بها؟

جواب: نعم، أعترف بأننا استعجلنا في هذا التوقيع. فحتى القادة الأزواديون كانوا مختلفين (وغير متوافقين) أثناء توقيع الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، كان من شروط هذه الاتفاقية وقف المجازر ضد

المدنيين، ولم يتحقق هذا الشرط، كما لم يتم إثبات حسن النوايا، وهكذا. ولكن، ما فاجأنا جميعاً، أنه برغم تجاوبنا وتساهلنا مع حكومة مالي في هذه الاتفاقية، إلا أنها كافأتنا بجزاء «سنمار». فقد طالبنا بالانضمام إلى الجيش، وهذا طلب طبيعي جداً لأي مواطن في العالم، ما يعني أن إقصاءنا من الجيش فترةً طويلة هو لعدم اعتبارنا مواطنين. وطلبنا كذلك إدخال التنمية والمشاريع الإنمائية إلى منطقتنا. فإذا كانت حكومة مالي تعتبر منطقة أزواد أرضاً لها، وتعتبر مَن فيها مواطنين كغيرهم، فلماذا تنتظر منا كفاحاً مسلحاً لإقامة هذه المشاريع وغيرها. أعتقد أن أي عاقل يقف حائراً أمام هذا الوضع.

سؤال: بعدما وصل الاتفاق إلى طريق مسدود، ما استراتيجيتكم الجديدة، هل هي الكفاح المسلح؟

جواب: الكفاح المسلح هو الذي جعل حكومة مالي تفكر في الجلوس معنا إلى طاولة المفاوضات. والحقيقة، أننا برغم قيامنا بكفاح مسلح، إلا أننا أدركنا مؤخراً أهمية النشاط في الجانب السياسي. ولكن اعتداءات جيش مالي الذي لا يعرف سوى لغة السلاح، ستضطرنا جميعاً إلى الرجوع إلى حمل السلاح الذي تركناه.

الحوار الثالث[1]

هذا الحوار هو مع سيدي محمد إشراش، المنسق السياسي

(١) جريدة **المسلمون**، مصدر سابق.

للجيش الثوري لتحرير أزواد ARLA، الموجود في بوركينا فاسو.

يقول سيدي محمد: أعتقد أن ما يحدث اليوم في أزواد، لم يكن مفاجأة لمن هم على دراية بالبدايات الأولى لمشاكلنا مع الاستعمار، وبعده حكومات مالي المستقلة عنه. فالتنكيل الذي يشهده الطوارق والعرب (الأزواديون) ليس بجديد عليهم حقاً. فالمجازر التي وقعت في تمبكتو وغيرها لم تكن أفظع من تلك التي أوقعتها الحكومة ضد المدنيين في كيدال عام ١٩٦٣، والتي جُمع فيها الرجال وأُشعلت فيهم النار، وطُلب من أسرهم التصفيق تحت تهديد السلاح أثناء حرق ذويهم. أعتقد أن هذا السلوك لم يتغير يوماً من قبل مالي؛ إلا إذا جاءت معجزة لإنقاذنا منها، وهذا لن يكون ما دمنا نُعتبر جسماً غريباً في مالي، كما ينظر إلينا معظم شعبها.

سؤال: هل يمكن أن تحدثنا عن سلسلة اتفاقياتكم مع حكومة مالي؟

جواب: اتفاقياتنا مع حكومة مالي وجدت التزاماً من قبلنا، وكانت الحكومة المالية سبّاقة في إفشال هذه الاتفاقيات. ففي اتفاقية تامنغست الأولى بالجزائر، حكومة مالي هي التي نقضتها، عندما قام تومانى توري بتدمير كل شيء وإلحاق الضرر بأزواد وأهلها، وذلك في المجازر التي قام بها ضد المدنيين في تمبكتو وغيرها، لترجع الأمور من جديد إلى أسوأ مما كانت عليه. وكذلك الحال بعد اللقاءات الأخرى، فقد كانت مالي قد وعدت بدمج عدد من المقاتلين، ووعدت بأشياء كثيرة في وقت معين ومحدد في الاتفاق، وأعتقد أن عدم التزامها

بهذا وتبريراتها الواهية، أكبر دليل على أنها أول من خرق الاتفاق. فماذا نصنع نحن؟!

ومن أعجب ما سأحدثك عنه، هو ما رأيناه من حكومة مالي. كلما اشتكينا إليها من ممارسات جيشها ضد المدنيين، تقول إنها لا تستطيع التصرف أو وقف الجيش عما يفعله! فماذا نفعل والحالة هذه، وهذه هي تصريحات رئيس الدولة (التي نسمعها)؟!

سؤال: ما الحل الذي تنتظرونه لمشكلتكم الآن؟

جواب: لا أستطيع الجزم ولا التكهن بما سيحدث في ما بعد. لكن الذي أؤكده لك أن مالي لا ولن تسعى إلى أي حل سياسي سلمي للمشكلة. ففي الوقت الذي تقول فيه أمام العالم، خاصة الدول العربية والإسلامية، إنها تسعى إلى الصلح بالطرق السلمية، يحصد جيشها العُزَّل من سكان أزواد، ولا أدري لعلهم يريدون إعلان إنهاء المشكلة مع إبادتهم الكاملة لنا، فأي حل هذا الذي تريده؟!

سؤال: معنى هذا أنكم لم تعودوا طرفاً في هذا الاتفاق؟

جواب: نعم، لقد كنا طرفاً في هذا الاتفاق، وحاولنا التمسك به ليكون سفينة نجاة لنا جميعاً (مالي والطوارق)، فدولة مالي التي جاءت إليها حكومة ديموقراطية جديدة، قامت ـ بدلاً من مواجهة الفقر والتخلف والجهل ـ بمواجهتنا نحن، وأوجدت لنفسها مشكلة قد لا تنتهي بسهولة. ليس التمسك بالاتفاق من عدمه هو المشكلة، بل المشكلة في ما تم الاتفاق عليه، وهذا هو المهم.

وبالنسبة لما سمّته مالي «الميثاق الوطني»، فهو في حكم الميت

الذي لا يمكن إحياؤه. فأي ميثاق هذا الذي استُحلت به دماؤنا وأعراضنا؟!

سؤال: وما المخرج بعد هذا؟

جواب: أعتقد أن هناك ظاهرة يجب أن تنتهي أولاً، هي ظاهرة تجاهل العالمين العربي والإسلامي لنا. ففي الوقت الذي يفتك فيه الجوع والمرض باللاجئين الطوارق على الحدود الموريتانية ـ المالية وحدود بوركينا فاسو مع مالي، نجد أن الأموال العربية قد بخلت عليهم وتناستهم. أما نحن، فإننا في هذه الحرب نحتاج إلى دعم المجتمع الدولي وحماية، خاصة من تلك الدول الداعمة لمالي مثل فرنسا وبعض الدول العربية وغيرها.

سؤال: من جهتكم، هل قُدمت لكم أي مساعدات تذكر؟

جواب: لا، قطُّ، لم تساعدنا أي جهة، فكل الأسلحة التي حاربنا بها مالي استولينا عليها من الجيش المالي نفسه.

المنظمة الإسلامية وقضية الطوارق[1]

للوقوف على «رأي وسط» بين الطرفين، حرصت على تحرّي رأي الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي د. حامد الغابد. وكان أحد الحاضرين توقيعَ الاتفاقية بين الجبهات الأزوادية وحكومة مالي، عندما كان على رأس المنظمة، فما هي رؤيته للموقف؟

يقول الدكتور الغابد: كما تعلمون، فقد أُبرم اتفاق بين حكومة

(١) جريدة **المسلمون**، مصدر سابق، العدد ٥٠١، ٩/٩/١٩٩٤.

مالي وقادة الجبهات المالية المسلحة، وهذا الاتفاق الذي يطلق عليه «الميثاق الوطني»، هو ثمرة عدة جولات من المفاوضات بين الحكومة والجبهة. وقد عُقدت هذه المفاوضات في مالي وخارجها، وخاصة في الجزائر، وكان الهدف الأساسي من هذا الاتفاق إنهاء الحرب التي كانت تدور في شمال مالي، وتسهيل تنفيذ مشاريع (تنموية) في هذه المنطقة للخروج بها من حالة التخلف.

لقد أدت منظمة المؤتمر الإسلامي دوراً هاماً في مجال دعم الميثاق الوطني. وبعد توقيع هذا الميثاق الذي تشرفت بحضوره، قررت منظمة المؤتمر الإسلامي أن تقدم مساهمتها في تنفيذه. وهكذا، قام صندوق التضامن الإسلامي بإرسال عدة وفود لزيارة شمال مالي، وساهم بالمال في عودة اللاجئين الذين فروا من القتال. كما قدمنا أيضاً مساعدة لسلطات مالي لصالح اللاجئين الداخليين، ومساعدة أخرى للسلطات الموريتانية من أجل تحسين ظروف حياة أولئك الذين استقروا على أرض موريتانيا. ومن ناحية أخرى، افتتحت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية مكاتب لها في باماكو في الآونة الأخيرة.

سؤال: ما السبب في تصاعد القتال في المنطقة برأيكم؟

جواب: يلاحظ فعلاً تصاعد الهجمات المسلحة في الأيام الأخيرة، ما يدل على أن هناك العديد من المشاكل التي لم تُحَل بعد، ومنها إدماج مقاتلي الجبهات المسلحة في القوات المسلحة وقوات الأمن في مالي. وهناك أيضاً العديد من الجبهات المسلحة، بما لا يسهل الأمور، لأن هذه الجبهات ليست متفقة دائماً، فمثلاً هناك من يوافق على الميثاق الوطني ويؤيده، وهناك من يعارضه.

سؤال: وكيف يمكن حل هذه المشكلة؟

جواب: الوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي يشهده البلد، يشكل أيضاً عقبة من شأنها تأخير تنفيذ ملموس للالتزامات التي يتضمنها الميثاق الوطني.

سؤال: وماذا عن النيجر، فهي أيضاً تعيش حالة شبيهة بالوضع القائم في مالي؟

جواب: في النيجر، هناك تمرد يشبه التمرد القائم في مالي في العديد من الوجوه، وتجري مفاوضات بين الطرفين، ونرجو أن تنتهي هذه المفاوضات في مالي وفي النيجر إلى نهاية مُرْضية تمكّن من حقن الدماء. الحقيقة، أن الأمر في النيجر وفي مالي سببه مشاكل اقتصادية لا يحلها بشكل دائم إلا نمو اقتصادي، ولذلك فإن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورتها الحادية والعشرين، حثت المجتمع الإسلامي على تقديم الدعم والمساهمة المالية العاجلة على مستوى الحاجات المعبَّر عنها في البرنامج العاجل.

الفصل الثامن

صراع الهوية

يتحدَّر معظم الطوارق من بدو رحَّل متوغلين في فيافي صحرائهم يشقون مفازاتها جيئةً وذهاباً في رحلات التجارة، ورحلات الملح إلى منطقة تودني ـ أقصى شمال مالي ـ وفي وديانهم الخصبة يجرون خلف مواشيهم بحثاً عن الكلأ والماء.

لم تكن ثقافة مهيمنة بينهم سوى معتقدهم الديني الذي يجلّون حامله أو العالم به أيما إجلال. وهكذا، استمرت الحال حتى دخول الاستعمار الفرنسي المنطقة، حيث قامت إدارة الاستعمار بفتح مدارس للتعليم في المدن الرئيسية للطوارق مثل تمبكتو، وما يتبعها. وقد فوجئ الفرنسيون بمقاطعة الطوارق لمدارسهم، ورفضهم القاطع إرسال ابنائهم إلى «مدارس الكفار»، كما يطلقون عليها، ما حمل الحكومة الاستعمارية على سَن قوانين ونظم إجبارية التعليم. وقد أخذت سيارات «اللاند روفر» الفرنسية تجوب الصحراء، مستهدفة بوادي الطوارق وواحاتهم لأخذ الأطفال بالقوة، وإرسالهم إلى المدارس، وقامت لجان خاصة من الفرنسيين والأفارقة في مالي بدوريات منتظمة

لأخذ الأطفال في نهايات منتصف القرن على وجه الخصوص، ما حمل الأهالي (الطوارق) على إقامة مخابئ لأطفالهم في الغابات والأودية، يخبئون فيها أبناءهم ويحثونهم على الهرب إليها عندما يرصدون أيّ دورية قادمة إليهم. وعدا بضع عشرات وافقوا على دراسة أبنائهم، فإن البقية رفضت هذا التعليم، وعادَتْه.

وقد ترسخت بين الطوارق أعجب ثقافة في معاداة الفرنسيين، لا أعتقد أن غيرهم من الشعوب ترسخت فيه. فقد كانوا يؤمنون بأن «الفرنسيين كفار، ومن يدرس في مدارسهم يَكُن كافراً مثلهم»!

وقد رفض الطوارق جميع أنواع التعليم النظامي في عهد الاستعمار، وحتى بعد الاستقلال، لأن المناهج الفرنسية هي التي بقيت، وإن ذهب أهلها، الأمر الذي كان له دور في غلبة الأمية عليهم.

* * *

وعلى الرغم من ذلك، فإن عدداً منهم وافق على مضض، أو أُكره على إرسال أبنائه إلى هذه المدارس، خاصة بعد رحيل الاستعمار، بدعوى أن المدرّسين أصبحوا مسلمين، ولن يدرّسوا «الكفر» لأبنائهم.

وقد حظي أبناء هؤلاء بدراسة الفرنسية، حتى مراحل متقدمة، وأبناؤهم هم الذين أُلحقوا ببعض الوظائف الإدارية في حكومة مالي المستقلة، وإن لم تكن لهم الأولوية في التعليم. كما لم يشفع لهم ذلك في مواصلة التعليم، ولا في أن يُبتعثوا للدراسات العليا مثل بقية مواطنيهم الأفارقة، الذين أتموا تعليمهم في فرنسا وغيرها من الدول.

وعلى الرغم من دراسة هؤلاء للفرنسية، فإن المحظوظين منهم الذين التحقوا بوظائف حكومية، لم يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة. وبعد جهود شخصية من بعضهم فقط، استطاعوا الوصول إلى بعض المناصب التي لم تدم لهم طويلاً. وقد سُجلت حوادث عدة في التخلص من مثل هؤلاء، مثل ما جرى عام ١٩٨٥، حين تخلصت مالي من ٤٠ شخصاً من كوادر الطوارق العاملين فيها في حادث طائرة تم تفجيرها بهم في رحلة داخلية، منهم حملهادي أغ حنتفي، شقيق حماتا أغ حنتفي أحد مسؤولي الجبهة الشعبية لتحرير أزواد، وعبد الله أغ حملهادي، وغيرهما. وهو الأسلوب والطريقة نفساهما اللذان قُتل بهما مانو دياك عام ١٩٩٥، في حادث مماثل بالنيجر (وهو من أنشط الطوارق في النيجر الذين استطاعوا التأثير في الرأي العام الفرنسي).

هؤلاء وأبناؤهم هم الذين آمنوا بالثقافة الفرنسية وتوغلت بينهم، وحاولوا الاندماج مع المجتمعات والحكومات الأفريقية التي خلفها الاستعمار. ولكنهم اكتشفوا، بعد فوات الأوان، أنهم «دخلاء» على هذا المجتمع، وعلى هذه الثقافة. وقد ظلت مجموعات منهم تنافح عن نفسها وتطالب بحقوقها المدنية باستماتة تُحسد عليها. وشكلت هذه المجموعة الفئة التي شجعت على الاندماج مع الأفارقة، والتصالح معهم، رغم ما لقيه إخوتها منهم. وهؤلاء الطوارق هم ذوو النزعة الفرنكفونية، الذين بهرهم البيان الفرنسي، واعتقدوا أن شعلة باريس وشمسها التي لا تغرب، ستبزغان عليهم يوماً.

وقد ظلوا طوال سنوات القمع والإبادة، يناشدون وسائل الإعلام

الفرنسية والمجتمع الفرنسي «المتحضر» وحكومته، أن يقفوا إلى جانبهم ويساعدوهم في محنتهم. وعدا بعض الباحثين، والصحافيين، والسياح الفرنسيين الذين يزورونهم ويعزونهم بأرقّ العبارات وأعذبها، فإن أحداً لم يلتفت إليهم.

وبالرغم من كل ما لقيه هؤلاء من الفرنسيين وثقافتهم، إلا أنهم ظلوا مخلصين للغة بودلير، والجنرال ديغول، الذي يحفظون خطبه عن ظهر قلب.

لقد أثلج الفرنسيون صدور هؤلاء بإطرائهم الدائم للطوراق ومعرفتهم بتاريخهم الذهبي، والإحاطة بتراثهم، ووقوف أفواج سياحهم على ذلك التاريخ، والمجد الزائل الذي يبكونه معهم، الأمر الذي لم يفعله العرب معهم.

* * *

أما الفئة الثانية، فهم الطوارق العرب، سواء من كانوا عرباً بالنَّسَب أو بالثقافة. ولم يكونوا كذلك أحسن حظاً من إخوتهم هؤلاء. فقد قُوبل التعليم والثقافة الفرنكوفونية برفض قاطع من السواد الأعظم من الطوراق، بينما تركزت ثقافة الطوارق الأساسية على العلوم العربية والإسلامية.

فما إن يبلغ الطفل سن الخامسة أو السادسة حتى ينتظم في حلقة الكتّاب، وهناك على لوحه الخشبي يتعلم الحروف الهجائية العربية. وما إن يستظهرها ويتعلم قراءتها وكتابتها، حتى يبدأ في حفظ القرآن عن ظهر قلب، ثم مختصرات الفقه، والعقيدة، ثم معلقات الشعر

العربي. وهكذا إلى أن يبلغ سن الرشد، فيختار لنفسه ما يريد. وقد نبغت قبائل بعينها في المجال الديني، مثل قبيلتي الأشراف السوقيين، وقبيلة الأنصار. فالأولى تنتمي إلى البيت الإدريسي في المغرب، والثانية إلى قبيلة الأنصار في المدينة المنورة. ويتضح أنهما من القبائل العربية التي هاجرت إلى صحراء تمبكتو قبل نحو من ثلاثة قرون، وانضمت إلى قبائل سبقتها في تلك الصحراء، مثل قبيلتي الكنته والبرابيش الكبيرتين.

وقد ظل أبناء هذه القبائل مقبلين على العلوم العربية والإسلامية، ونبغ بينهم فقهاء وشعراء، ويرجع إليهم الطوارق في أمورهم الدينية، ولهذا أطلق عليهم إخوتهم الطوارق لقب «إينسلمن»، أي المسلمين.

وقد ضاق أبناء هذه القبائل وغيرها ذرعاً بالاحتلال الفرنسي، والتعليم الذي فرضه المستعمر في وقت مبكر، ما حمل بيوتات منهم على إلقاء عصا الترحال إلى عدد من الدول العربية قصدَ الهجرة من بلد دنّسه «الكفار» إلى بلد مسلم يحفظون فيه أمور دينهم. وقد توجه بعضهم بالفعل منذ أربعينيات القرن الماضي إلى الحجاز هرباً بدينهم. وذهبوا في هجرات متفاوته إلى بلدان عربية أخرى، مثل ليبيا، وموريتانيا.

وظلت البقية الباقية تتوغل في اتجاهات الصحراء المختلفة، كلما أحسوا أن أصابع المستعمر تلاحقهم، أو أن من ورثوا الاستعمار يبحثون عنهم، لفرض الضرائب عليهم. واستمروا في حياتهم تلك، إلى أن تفجرت الثورة الأخيرة بداية التسعينيات. وهناك أدركوا أن الاستعمار والديكتاتورية باقيان، وأن فرنسا، وإن رحلت، فإن «أبناءها»

الذين ربتهم من الأفارقة، باقون يسومونهم صنوف العذاب، ما حملهم على تأسيس «الجبهة العربية الإسلامية» التي أسستها قبيلة البرابيش العربية، وقرروا أن يحاربوا حكومة مالي تحت هذا المسمى، ورفعوا شعار الأسلمة، ومعاداة الفرنكوفونية وجميع من تشرب ثقافتها. ومن هنا، أصبح العداء بينهم وبين إخوتهم الفرنكوفونيين واضحاً، وإن لم يسلم بعض من قياديي هذه الجبهة من الفرنكوفونية.

وكانت أهم أهداف هذه الجبهة كشف اللثام عن ممارسات الحكومات الديكتاتورية في المنطقة والتبرؤ من الفرنكوفونية وأتباعها، وإعلان عروبة الطوارق وعروبة منطقتهم أمام العالم العربي، وطلب المساندة من أشقائهم العرب... ولكن «لا حياة لمن تنادي»!

* * *

يبقى أصحاب الاتجاه الثالث، وهم الطوارق ذوو النزعة الأمازيغية. وهم تلك الفئة التي لم تشغل نفسها بالعربية، ولا بالفرنسية، بل لم تزدها المحن سوى الصمود كما فعل أجدادها البربر قديماً، وبقي هؤلاء يفتخرون بموروثهم الثقافي أكثر من إخوتهم. وبين هؤلاء بقيت الكتابة الهيروغليفية (تيفيناغ). وأكثرهم من القبائل المتمركزة في المناطق المحاذية للهوغار في الجزائر. وهم بلا شك الأكثر تعصباً للأمازيغية، والأكثر ارتباطاً مع إخوتهم الأمازيغ في الجزائر والمغرب، حيث يجمعهم الأصل البربري واللسان الأمازيغي. لذا، حاول هؤلاء إيصال قضيتهم إلى إخوتهم في الجزائر والمغرب، مطالبين إياهم بالمساندة لاستعادة حقوقهم التي غصبها «عملاء» فرنسا في المنطقة.

ولم يكن من المجموعات الأمازيغية في المغرب والجزائر إلا الاستجابة لهم في محافلها، وأخص هنا «المؤتمر العالمي الأمازيغي» الذي جعل القضية الطوارقية قضيته الأولى، كما هي الحال بالنسبة للقضية الفلسطينية عند كل عربي. وحاولوا عبر مؤتمراتهم العديدة في باريس وجزر لاس بلماس (الكناري)، إبراز قضية الطوارق بكل ما أوتوا من وسيلة، ولم يبخلوا في التعريف بها وبثقافة الطوارق، وارتباطهم الحميم بهم، خاصة أنهم وجدوا في الطوارق أصالة الماضي، وعَبَق التاريخ الأمازيغي، كون الطوارق هم الشعب الأمازيغي الوحيد الذي بقيت لغته سليمة في المنطقة، إذ اختلطت لهجات بقية الأمازيغ باللغة العربية وغيرها من اللغات، ما أفقدها كثيراً من مفرداتها. وقد تمكن الطوارق من إيجاد عضوية دائمة وكاملة، والمشاركة في المؤتمر الأمازيغي أينما عُقد.

ويلاحظ كل من تابع شيئاً من صحف الأحزاب الأمازيغية في المغرب، أو الجزائر، أو جزر الكناري، كتابات دائمة عن الطوارق ومأساتهم، وتبني قضيتهم.

وقد دعا المؤتمر العالمي الأمازيغي في اجتماعاته عام ١٩٩٨، وضمت أهم قراراته، إلى تدويل قضية الطوارق، وطلب التدخل من المحافل الدولية من أجل حلها، ما يُعتبر أكبر تضامن حقيقي يجده الطوارق من غيرهم، أو خارج منطقتهم.

وإلى جانب ما ذكرناه، فإن الطوارق الذين تتجاذبهم التيارات الآنفة الذكر، ترسخت اتجاهات كثير منهم في المهجر، وذلك إلى اتجاهين:

الأول: الفئة التي خرجت (قصد الهجرة النهائية) والعودة إلى الجذور! خاصة أولئك الذين لم يؤمنوا أبداً بالحدود الجغرافية وواقع الاستيطان والتمدن الذي فرضة الاستعمار، ممن كانوا يرون أن بلاد الطوارق هي كل الشمال والغرب الأفريقي، وتحديداً منطقة المغرب العربي على وجه الخصوص. من هؤلاء مجموعات من شتى قبائل الطوارق توجهت إلى الجزائر للانضمام إلى القبائل الطوارقية في الجنوب الجزائري، ليرتاحوا من مطاردة دولتي مالي والنيجر لهم وتطويقهم.

كما هناك المجموعات الكبيرة التي طالبت بالعودة إلى ليبيا أو المغرب (كمواطن أصلية للطوارق). والأمر كذلك في الواقع، إذ إن كلاً من ليبيا والمغرب، وطن أصلي لهم، بقي فيه الطوارق واستوطنوه على مر الحقب، خاصة الجنوب الليبي، وتحديداً مناطق أوباري وغدامس وما يحيط بها، ووادي درعة جنوبي المغرب. لذلك، لم يجد قائد الثورة الليبية معمر القذافي أي حرج في أن ينضم الطوارق القادمون من صحراء تمبكتو أو غيرها، إلى مواطنيهم في ليبيا، بل كان من أوائل من شجعوا على ذلك، مرحباً بهذه العودة التي اعتبرها عودة إلى الجذور، بعد الويلات التي لقيها الطوارق في بلدانهم.

ومن هنا، اعتبر هؤلاء الطوارق أنفسهم ليبيين، ومواطنين مواطنة كاملة، الأمر الذي حمل الجيل الثاني منهم على وجه الخصوص، على اعتناق القومية العربية التي هي شرط أساسي في الثقافة المترسخة في المواطن الليبي.

وكذلك، كانت الحال في المغرب، حيث رجع عدد من الطوارق، الذين كانوا أصلاً من رعايا المغرب، وكانت تربطهم بالعرش العلوي

روابط البيعة والولاء، التي تناسلوها وحملوها من آبائهم وأجدادهم، وكانت لسلاطين المغرب، وهم الفئة التي ظلت تؤمن بمغربيتها، ومغربية عموم الصحراء.

وقد أصدرت بعض المحاكم العليا في المغرب أمراً بأحقيتهم في استرجاع هويتهم، وجنسيتهم الأصلية، بعدما أثبتوا بما لا يدع مجالاً للشك مغربيتهم.

أما الفئة الثانية: فهم أولئك الذين هاجروا هجرة موقتة، إما بسبب الجفاف، أو هرباً من الإبادة. ومن هؤلاء، المجموعات التي استوطنت عند الحدود المالية ـ الموريتانية فترة ما بين عام ١٩٩١ـ١٩٩٦ ورفضوا الهجرة النهائية متمسكين بالحياة القاسية وشظف العيش في الصحراء، مهما كلفهم ذلك.

وقليلون منهم من ذهب قصد البحث عن عمل في بعض دول الجوار. وقد عاب هؤلاء على إخوتهم الهجرة من الموطن الأصلي، وما زالوا في كل مناسبة يطالبونهم بالعودة إلى صحرائهم وقفارهم الموحشة التي صاروا فيها أشباحاً يفترسهم الجوع والمرض بين أطلالها. وقد أصبح الجميع في حيرة لا مثيل لها، وبين ناري البقاء في المهجر أو العودة إلى الوطن.[١] ويبدو أن الاتجاه الأخير هو الرائج والسائد بينهم، رغم ظروف الحياة الصعبة والقاسية في موطنهم. فهل سيتمكن الطوارق يوماً من هذه العودة ولمّ شملهم، أم سيبقون عرضة للشتات والتطويق؟

---

(١) عمر الأنصاري: **الشرق الأوسط**، العدد ٦٧١١، ١٣/٤/١٩٩٧.

الخاتمة

الثورة التي أحرقت نارها الملثمين، لا بد لخمودها من أن يكون تاماً، ببذل المزيد من الجهود في إخراج هذا الشعب من عزلته، والأخذ به، بإيجاد وسائل حياة تحفظ له بيضته، وتقيه من لهيب الصحراء.

إن دول المنطقة الصحراوية اليوم باتت تعرف أن الطوارق أضحوا حملاناً وديعة لا يمكنها الخروج عن طوعها، بعد أن كُسرت شوكتهم بالعوز والشتات. لكنها لا تعرف أن طوارق الدهر كلها مرت على الملثمين صامدين في صحرائهم أمام خذلان جيرانهم وتكالب أمم المنطقة عليهم.

وها هي الفرصة الآن أمام الجميع للتعاون على إعادة إحياء الطوارق والتكفير عما أذنبوه بحقهم، وذلك بمساعدتهم على النهوض بأنفسهم، والحفاظ على خصوصيتهم التي لا قيمة للمنطقة بفقدانها، والتي لا تضاهيها أي خصوصية أخرى في العالم، ولا في المنطقة.

فثورة الطوارق التي عرضنا لها، هي ثورة قابلة للتجدد، لكن بأشكال أخرى يُخشى أن تفوق فظاعتها ما سبق، وذلك أن ثورات الطوارق السابقة لم تكن مؤدلجة قط، بل كانت ثورات لرفع الظلم والعنت.

أما الآن، وبعد الطفرة الإعلامية التي جعلت الطوارق يحسون بنبض العالم من حولهم، فإن مخاوف تسرب التطرف باتت قائمة في المنطقة، بالخصوص إذا ما نظرنا إلى التجارب الجزائرية والأفغانية و«البن لادنية».

فشبان الطوارق الذين يمجّدون أسامة بن لادن تمجيدهم لغيفارا وصدام حسين بسبب نزوعهم إلى عالم الحرب والثورة، أياً يكن مُشعلها أو مذهب الداعي إليها، يعيش العالم اليوم في غفلة عنهم، غير عارف ولا آبه بأنهم أرض خصبة لزرع كل أنواع التطرف، والأفكار الشاذة، خاصة بعد أن بدأت المنطقة الصحراوية تتحول الآن إلى ملجأ ووجهة جديدة مختارة لبعض الجماعات المسلحة في الجوار، وتحولها إلى سوق لتجارة الأسلحة وتهريبها، حسب التقارير الأمنية.

وفي هذه الخاتمة، لا يسعني سوى أن أحذر بحكم المعايشة والتجربة، المعنيين باستتباب السلام في العالم، بأن يعيدوا النظر في تعاملهم مع الطوارق، وأن يعرفوا أن «حملانهم الوديعة» لن يتنبأ أحد بردة فعلها، إذا ما استمر تهميشها، وأن على العالم أن يسعى ويسرّع الخطى لإعادة الاعتبار للطوارق وإيجاد سبل العيش الكريم لهم، وخلق الفرص لأجيالهم الجديدة حتى تشق طريقها لحياة تؤمّن لها العيش الكريم، لتواصل المحافظة على موروث الآباء، وتصوغ مستقبلها بنفسها، وإلا فلينتظر منهم العالم ما ليس في الحسبان!

يتحدّر الطوارق (الرجال الزرق) من نَسَب قديم قِدَم فراعنة مصر، ويوغلون عميقاً في انتمائهم إلى العالم العربي، غير أنهم، كحال جميع الأقليات في البلدان العربية، مهمّشون، وغير معترَف بهم كعرب، ومحرومون من حقوقهم السياسية والاجتماعية، ويكادون يكونون مشطوبين من ذاكرة العرب الجماعية.

يسعى هذا الكتاب ليفك هذه الأحجية: مَن هم الطوارق، ولماذا سُمّوا «الرجال الزرق»، ولماذا يُصرّون على الانغلاق ضمن مجتمع طوارقي يشبه «الغيتو». ويستحضر في سبيل ذلك تاريخ هذا الشعب الهائم في الصحراء والعاشق لها: يتحدث عن حياة «الرجال الزرق» المليئة بالغموض، والأسرار، والأساطير. كما يتطرق إلى عاداتهم وتقاليدهم وخصوصية مجتمعهم وغموضه اللذين ظلا عصيين على أي «تمدن».

ISBN 1-85516-795-6

DAR AL SAQI
دار الساقي